REFORM

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية
The Palestinian Association for Empowerment and Local Development

من رصد الخدمات الى الاستجابة لاحتياجات المواطنين

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by:

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

REFORM

الفهرس

ورقة تحليل سياسات حول العمل التعاوني من العمل الطوعي الى المساهمة في الاقتصاد الوطني إشكالية الثقافة والحوكمة.	٩
ورقة تحليل سياسات حول اثر تدخل العشائر في قانون الضمان الاجتماعي على وجود الدولة المدنية.	١٩
ورقة تحليل سياسات حول مستشفى الشهيد عمر القاسم البحث عن مُشغل.	٢٥
ورقة سياسات حول مدى إستجابة المؤسسات الأمنية لتعزيز الأمن في بيت لقيا.	٣١
ورقة تحليل سياسات حول نسبة العاملين في جامعة الأقصى من ذوي الإعاقة.	٣٧
تقرير رصدي حول رسوم الخدمات الجامعية التي يدفعها طلبة جامعة الأقصى (فرع خانيونس) ومدى الاستفادة منها.	٤٣
تقرير رصدي حول تقرير تقييم إنجاز مشاريع قطاع الصحة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم خلال الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٨	٤٧
تقرير رصدي حول الشفافية في المجالس المحلية لمحافظة طولكرم.	٥٩
تقرير رصدي حول مدى مشاركة الشباب في لجان أحياء بلدية غزة.	٨١
تقرير رصدي حول مدى التزام بلدية عبسان الكبيرة بتطبيق خطتها الاستراتيجية التنموية.	٨٧
تقرير رصدي حول مشكلة المياه في كوبر خلال الفترة من شباط ٢٠١٩ - أيار ٢٠١٩	٩٥
تقرير رصدي حول واقع العملية التعليمية لطلبة جامعة الأقصى في الفترة أيلول ٢٠١٧- أيار ٢٠١٨	١٠٥
تقرير رصدي حول عدم توحيد سعر ساعة المتطلب الجامعي واثره على توجه الطلبة لدراسة التخصصات النادرة ... جامعة الازهر نموذجا	١١١
تقرير رصدي حول مشروع الصرف الصحي في بلدية بيرزيت العقبات والإنجازات.	١١٧
تقرير رصدي حول مدى انجاز خطة التنمية المحلية لبلدية طولكرم للعام ٢٠١٨	١٢٧
تقرير رصدي حول مدى انجاز مشاريع خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية للعام ٢٠١٨ .	١٤٥
تقرير رصدي حول مشروع إعادة انشاء طريق دورا بيتين خلال الفترة أيلول ٢٠١٨ - نيسان ٢٠١٩	١٥٩
تقرير رصدي حول مدى انجاز مشاريع خطة التنمية المحلية لبلدية عزون للعام ٢٠١٨.	١٦٧
تقرير رصدي حول خطة التنمية المحلية لمحافظة قلقيلية ٢٠١٦ -٢٠١٨	١٧٧
تقرير رصدي حول اثر المحاجر في بني نعيم على الواقع الصحي والبيئي خلال الفترة كانون الثاني ٢٠١٩- حزيران ٢٠١٩	١٨٧
تقرير رصدي حول أداء بلدية سعير بشأن قطاعي المياه والكهرباء خلال الفترة أيار ٢٠١٧ - أيار ٢٠١٩	١٩٣
تقرير رصدي حول واقع الخدمات الصحية في بلدة بني نعيم خلال الفترة ما بين حزيران ٢٠١٨ لغاية ايار ٢٠١٩	٢٠٣

هذه الأوراق والتقارير الرصدية ضمن إنتاج المشاركين/ات في مشروع مرصد الذي تنفذه المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية – REFORM، ضمن مشروع مرصد بالشراكة مع برنامج دعم استقرار فلسطين SSP من خلال GIZ ٢٠١٩

مقدمة:

كان لوجود المجلس التشريعي الفلسطيني دورا بارزا في عملية مراقبة أداء الجهات الرسمية وغير الرسمية، ولكن مع غياب المجلس التشريعي منذ العام ٢٠٠٧ وحله لاحقا في العام ٢٠١٧، فقد الشعب الفلسطيني الجهة الرقابية الشرعية التي كانت تعكس اراء ومواقف مجمل الأحزاب السياسية الفلسطينية، بالإضافة الى طموحات الشعب الفلسطيني وتحديدا الشباب والشابات.

المساءلة المجتمعية تعتبر إحدى أدوات الرقابة الشعبية على أعمال الجهات الرسمية وغير الرسمية حيث يصبح دور المواطنين مهماً وضرورياً من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطن وهيئته المحلية. إذ أن تعزيز المساءلة المجتمعية يضمن عدالة توزيع الخدمات والمساواة بين المواطنين، والحفاظ على الأموال العامة وضمان استخدامها بالطرق المثلى لتحقيق الصالح العام، ويضمن تنفيذ مشاريع وخطط تنموية تستجيب لحاجات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها.

حيث تسعى المؤسسة من خلال المشروع الى تعزيز قدرات الشباب والشابات للمشاركة في أطر صناعة القرار المختلفة، وبناء وتطوير قدرات المشاركين على نظم المشاورات العامة، وتطوير المهارات الذاتية في القيادة لدى المجموعات المستهدفة لجهة تعزيز قدراتهم على المشاركة في العمليات النظامية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجلس التشريعي والكتل البرلمانية. من خلال زيادة حضور الشباب في المجالس والاجتماعات التي تسهم في رسم السياسات العامة لرفد صناع القرار باحتياجات الشباب وتمكين الشباب من قيادة عمليات التغيير داخل مجتمعاتهم.

من هنا اتى التفكير في مشروع مرصد لتجسير العلاقات بين مختلف المكونات المجتمعية، وايجاد مساحات تفاعلية بين المواطن وصانع القرار لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية، لتطوير توافقات عامة حول الخدمات المرجوة من جهات تقديمها، وتعزيز انضباطية تلك الخدمات لاحتياجات المواطنين، بالإضافة الى تعزيز مبادئ وقيم المساءلة الاجتماعية.

كما يهدف المشروع الى تأسيس شبكة شبابية قادرة على التأثير في نظم صناعة القرار، بالإضافة الى تعزيز قدرات الشباب على ممارسة المساءلة الاجتماعية، و تعزيز العملية الديمقراطية في السياسة الفلسطينية، وتحسين مهارات الشباب في رصد استجابة السياسات العامة لاحتياجاتهم.

اصدار المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية – REFORM

٢٠١٩. رام الله. فلسطين

إشراف

نديم قنديل

رنا خليل

يحيى الشريف

رزق عطاونة

روان شرقاوي

تدقيق لغوي

إبراهيم ابوهاشم

ليس بالضرورة ان تعكس الآراء الواردة بالتقرير وجهة نظر برنامج دعم استقرار فلسطين SSP

ورقة سياسات حول:

العمل التعاوني من العمل الطوعي الى المساهمة في الاقتصاد الوطني

إشكالية الثقافة والحوكمة

إعداد:

سمير حجازي

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

إن ثقافة العمل الطوعي يشكل عماد العمل التعاوني، بحيث تقوم الجمعيات التعاونية على مبدأ الاتحاد الطوعي بين الأشخاص لتلبية احتياجاتهم، وتطلعاتهم المشتركة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، حيث يمتلك هؤلاء الأشخاص تلك الجمعية ويديرونها بصورة ديمقراطية.[١] وقد يكون الأعضاء عملاء أو موظفين أو سكان، ويكون لديهم مساواة في الرأي، وكما أن لهم حصة متساوية في الأرباح. ويمكن أن توزع الأرباح (الفائض) بثلاثة طرق، فهي إما أن توزع كنسبة من رأس مال العضو في الجمعية، أو كنسبة من مشتريات العضو من الجمعية، أو توظيف الفائض في أغراض أخرى تهم الجمعية.[٢]

ومما لاشك فيه أن تحقيق الربح يعد المحرك لأعمال التعاونيات، كأي مؤسسة أعمال، ولكن أعمال التعاونيات تكون مقرونة بالقيم التعاونية: (المساعدة الذاتية، والمسؤولية الذاتية، والديمقراطية، والمساواة، والإنصاف والتضامن، والصدق، والانفتاح، والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين)، وهذه النقاط السبع تعتبر القيم للتعاونيات.[٣] كما تشترك التعاونيات في مبادئ متفق عليها دوليا، تتمثل بـ«المبادئ السبعة للجمعيات التعاونية» وهي: مساهمة العضو الاقتصادية، والإدارة الديمقراطية للتعاونيات، والعضوية الاختيارية المفتوحة، والتعاون بين الجمعيات التعاونية، والتعليم والتدريب والإعلام، والاهتمام بالمجتمع، والإدارة الذاتية المستقلة عناصر ذات أهمية بالغة في تنمية ليس فقط قطاع العمل التعاوني وتطوير مفاهيم الاقتصاد الوطني وتطوير أساليب التمكين الاقتصادي ببناء عالم أفضل لأعضائها بل المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتقويته من خلال غرس قيم التعاون بين أفراده.

ويمكن تقسيم التعاونيات إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: التعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات المنتجين، وتعاونيات الملكية، تمكن التعاونيات الاستهلاكية أعضاءها من شراء السلع أو الوصول إلى الخدمات على سعر قريب من سعر التكلفة، ومن أمثلتها التعاونيات المالية، وتمكن تعاونيات المنتجين أعضاءها من تحقيق مستوى أعلى من الأرباح من خلال تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج وتحسين وضع السوق، ومن أمثلتها التعاونيات الزراعية، أما تعاونيات الملكية، فتوفر لأعضائها فرصًا للعمل وتحسين مهاراتهم.

ومن المؤكد أن قطاع التعاونيات يشكل رافعة للاقتصاد الوطني ومحركا وباعثا أساسيا في دعم الاقتصاد والتغلب على حالات البطالة بحيث يساهم بتوزيع الثروة وخلق قوى إنتاجيه ذات طابع مجتمعي ورغم أهمية هذا القطاع الذي نستطيع القول إن السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها ولغاية الآن لم تعطه أهميته. وبكونه رافعا للاقتصاد، إلا أن الظروف الاقتصادية وموجات الغلاء الفاحش تتطلب اليوم رافدًا من روافد الدعم للعمل الحكومي وهذا الرافد يتجسد في العمل التعاوني؛ لأن العمل التعاوني يعمل على خلق قوى إنتاجية ذات طابع مجتمعي. وإذا ما تم نقل هذا المفهوم إلى الشكل الاقتصادي المنظم يعني تجمع القوى المالية البسيطة المتناثرة لمجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم مصالح وروابط اجتماعية مشتركة بحيث يتم توحيد هذه القوى في منظمه تعاونية تدار بطريقة ذاتية وباتحاد أفرادها بشكل يحقق التكافل الاجتماعي بين القادرين من أعضاء المنظمة وغير القادرين. ويهدف التعاون إلى إقامة مجتمعات عادلة في توزيع الثروة من خلال توسيع ملكية المنشآت الاقتصادية وتوزيع عوائدها والهدف الآخر هو في تحقيق منافع لمجموعة

١ الموقع الرسمي للتحالف التعاوني الدولي https://www.ica.coop/al-ica

٢ الموقع الإلكتروني للتحالف التعاوني الدولي https://www.ica.coop/en

٣ https://www.ica.coop/coop/principles.html

التعاونيين في عمليات الإنتاج والتسويق وتأمين المستلزمات.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد الفجوات الكامنة في قطاع العمل التعاوني «الجمعيات التعاوني» سواء من الناحية القانونية أو بنية هذا القطاع، وتحديد الصعوبات والاشكاليات الذاتية التي تعترض النهوض بهذا القطاع، وتحاول الورقة وضع توصيات لتقوية قطاع العمل التعاوني وتعزيز الثقافة المجتمعية وتطوير أدوات الاقتصاد المقاوم في فلسطين.

الإطار القانوني لقطاع التعاونيات في فلسطين

ظهرت الحركة التعاونية في فلسطين بالعشرينات من القرن الماضي، ففي عام ١٩٢٠ وفي عهد الانتداب البريطاني، صدر أول قانون تعاوني، الذي تم تعديله عام ١٩٣٣ بقانون رقم (٥٠)، وقانون جمعيات التعاون المعدل رقم (١٦) لسنة ١٩٣٧، وقانون جمعيات التعاون المعدل رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٤، وقرار بقانون بشأن إضافة بند إلى (قانون جمعيات التعاون رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٣، رقم (٤) لسنة ١٩٦٦. وقد عملت ١٢٣ جمعية تحت مظلة هذا القانون سنة ١٩٣٨، وارتفع هذا العدد ليصل إلى ٢٤٤ جمعية في سنة ١٩٤٨، وبذلك، يمكن القول إن فلسطين تعد سباقة في هذا المجال عن الدول العربية الأخرى. ومن أوسع الجمعيات انتشارا الجمعيات التعاونية الزراعية والإسكانية والحرفية والصناعية.

يطبق الآن في فلسطين قانونان: قانون التعاون الانتدابي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته في قطاع غزة، وقانون التعاون الأردني رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن قانون التعاون الأردني المطبق في الضفة الغربية قد تم تعديله عدة مرات في الأردن، ولكن هذه التعديلات لم يتم تطبيقها في الضفة الغربية . و من ثم و أخيراً مقترح قانون التعاون الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٦ ، حيث صادق الرئيس عليه وصدرت تحت اسم "قرار بقانون « رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن الجمعيات التعاونية.

لعبت الحركة التعاونية الفلسطينية، تاريخيًا، دورًا هامًا في الاقتصاد الفلسطيني بسبب صغر وحدات الإنتاج وغياب الإنتاج الكبير. إلا أن التعاونيات اليوم تعاني من العديد من المشاكل، ويظهر الجمود في هذا القطاع، وذلك بسبب قدم القوانين النافذة المنظمة لعمل التعاونيات. إضافة إلى قدمها، فإن هذه القوانين تتصف بالمحدودية سواء في محتواها أو في مستوى الحوكمة فيها. بمعنى، أن هذه القوانين لا تسمح بتوسع مثالي لهذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العمل تشرف على تنفيذ هذين القانونين عن طريق الإدارة العامة للتعاون التي تقوم بإجراءات تسجيل الجمعيات، والإشراف على اجتماعات هيئاتها العامة، وإجراء الانتخابات فيها، وتدقيق حساباتها، والتأكد من أن هذه الحسابات تدقق أولاً بأول، بالإضافة إلى تدقيق الميزانيات والمصادقة عليها. أما في ظل القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٩/ ٢٠١٧/١٢، تاريخ سريان مفعول القرار بقانون، نقطة البداية في إنشاء هيئة العمل التعاوني٤، وذلك استناداً إلى المادة ١/٤ من القانون، اعتبرت الهيئة الخلف الرسمي للإدارة العامة للتعاون بوزارة العمل في تحمل مسؤولة مهام الإشراف والرقابة على الاتحادات والجمعيات التعاونية في فلسطين.

---

٤ هيئة العمل التعاوني : تعتبر الهيئة الخلف الرسمي للإدارة العامة للتعاون بوازرة العمل في تحمل مسؤولة مهام الاشراف والرقابة على الاتحادات والجمعيات التعاونية في فلسطين

واقع قطاع العمل التعاوني:

بلغ عدد التعاونيات التي ما زالت مسجلة في المحافظات الشمالية[٥] ٦٩٩تعاونية، في نهاية العام ٢٠١٨ من ضمنها ٢٥ تعاونية انتهت إجراءات تصفيتها وتنتظر موافقة مجلس الإدارة لإصدار قرارات إلغاءها، وعدد ٣٥٠ تعاونية صنفت كتعاونيات عاملة. منها ٣٠ تعاونية جديدة كما بلغ عدد التعاونيات المسجلة في المحافظات الجنوبية[٦] ١٧٦تعاونية، من ضمنها ٨٧ تعاونية صنفت كتعاونيات عاملة. انظر الشكل التالي

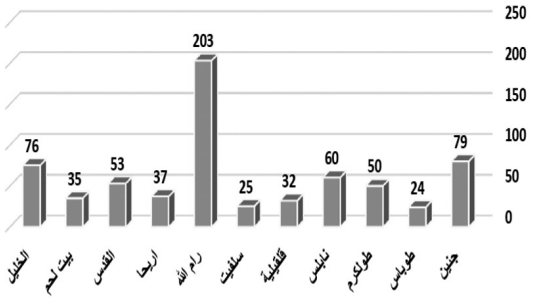

وقد وصل عدد الأعضاء التعاونيين في المحافظات الشمالية إلى ٥٩٣٧٠ عضواً من بينهم ٤٢٤٢٦ عضواً مسجلون في التعاونيات المصنفة عاملة. وفي المحافظات الجنوبية بلغ عدد الأعضاء التعاونيين ١١٨٥١ عضواً من بينهم ٨٥٣٠ عضواً مسجلون في التعاونيات المصنفة عاملة.

توزيع الجمعيات المسجلة حاليا في فلسطين حسب القطاع والمنطقة

	القطاع الرئيسي					المجموع
	زراعي	اسكاني	خدماتي	حرفي	استهلاكي	
شمال الضفة	189	52	35	8	9	293
وسط الضفة	117	162	51	13	8	351
جنوب الضفة	86	28	17	5	5	141
مجموع الضفة	392	242	103	26	22	785
غزة	26	135	5	2	4	172
فلسطين	418	377	108	28	26	957

توزيع الجمعيات العاملة المسجلة حاليا في فلسطين حسب القطاع والمنطقة

المديرية	القطاع					المجموع
	الزراعة	الاسكان	الخدمات	الحرف	الاستهلاك	
شمال الضفة	124	40	31	5	7	207
وسط الضفة	57	133	37	11	5	243
جنوب الضفة	58	26	14	5	4	107
مجموع الضفة	239	199	82	21	16	557
قطاع غزة	17	99	3	1	2	122
فلسطين	256	298	85	22	88	679

أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الجمعيات التعاونية

يتمثّل الدور الاقتصادي للجمعيّات الاستهلاكية بما تحقّقه من توفير مالي عند الشراء، وتقدّر نسبة التوفير على المشترين بحوالي ١١٪ مما يعني أن الأسرة التي تشتري احتياجاتها الغذائيّة من التعاونيّة توفر حوالي ٥٧ دولاراً شهريّاً أو ما يعادل ٦٨٤ دولاراً سنوياً، أو ما نسبته ٣,٨٪ من موازنة الأسرة الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة. وبذلك تقدّر الوفرات الشهريّة لأعضاء الجمعيّات الاستهلاكية بحوالي ٧٨٠ ألف دولار سنوياً. إضافةً

٥ المحافظات الشمالية، يقصد بها الضفة الغربية

٦ المحافظات الجنوبية، يقصد بها قطاع غزة

إلى ما توفره التعاونيّات الاستهلاكية من نفقات المستهلكين، فإنها تسهم في تحريك الإنتاج والاستيراد في قطاعات عديدة أهمها الصناعات الاستهلاكية وبخاصةً الغذائيّة ومواد التنظيف وغيرها. إضافةً إلى ذلك تقدّم الجمعيّات التعاونيّة خدمات اقتصاديّة واجتماعيّة عديدة لأعضائها، تساهم في تحسين مستوى الحياة من جهة، وتعزز دور التعاونيّات في تحقيق أهداف التنميّة الوطنيّة خاصةً الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وأهم هذه الخدمات: الشراء الجماعي مما يوفر حوالي ٢٠٪ للمشترين، وخدمات التسويق الجماعي، وزيادة الدخل من خلال توزيع الأرباح، وزيادة المعرفة وبناء القدرات، والمساهمة في المسؤولية المجتمعيّة.

كما تظهر البيانات أن حجم رأس المال والأصول التعاونية في الضفة الغربية حوالي ١٤٧ مليون دولار، بينما لا يوجد رأس مال تعاوني بحجم يذكر في قطاع غزة. إضافةً إلى أن القطاع التعاوني الفلسطيني يشغل حوالي ٣ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية. علاوة على ذلك فإن هذا القطاع لديه مرونة عالية، خاصة خلال الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة، الأمر الذي جعله ملاذاً لصغار المستثمرين والرياديين والمنتجين فيها.

وتشير البيانات المتعلقة بقطاع التعاونيات في المحافظات الشمالية «الضفة الغربية» إلى أن عدد المشتغلين بأجر في الجمعيات التعاونية المصنفة عاملة بلغ ٥٣٠ فرداً، من بينهم ٢١٥ أنثى ونسبتهن تزيد عن ٤٠٪ من هؤلاء المشتغلين. فيما بلغت قيمة إجمالي موجودات عدد ٣٢٠ تعاونية عاملة، ما يقرب من ١٩٣,٥٤ مليون دينار أردني، منها ٦٩,٤٤ ٪ موجودات للتعاونيات الإسكانية.

بلغ إجمالي قيمة رأس المال المدفوع للتعاونيات العاملة نحو ١٣٦,٥٠ مليون دينار أردني، وقد أظهرت البيانات أن ٩٦ تعاونية إسكانية حازت على نحو ١١٤,٦ مليون دينار أردني، أي ما نسبته ٨٤,٦٨٪ من رأس مال التعاونيات الكلي. وحسب آخر ميزانية معتمدة، حصلت ١١٢ تعاونية على منح وهبات، الأمر الذي يعني أن ٣٥٪ من التعاونيات العاملة حاصلة على منح وهبات. وقد بلغ إجمالي قيمة هذه المنح والهبات نحو ٩,١٤ مليون دينار أردني، أو ما يعادل ٨١٥٧٤ دينار أردني للتعاونية الواحدة.

وقد بلغ عدد التعاونيات الحاصلة على قروض ٥٤ تعاونية، تشكل نحو ١٦,٨٨٪ من إجمالي عدد التعاونيات العاملة ٣٢٠ (تعاونية). وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها هذه التعاونيات ما يقارب ٣,٥٦ مليون دينار أردني تقريباً. من بين ٣٢٠ تعاونية، أظهرت ميزانيات ١٢٩ تعاونية وجود عجز مالي لديها، مما يعني أن ٤٠,٣١٪ من هذه التعاونيات حققت عجزاً مالياً استناداً لآخر ميزانية معتمدة لها. وقد بلغ اجمالي قيمة العجز لهذه التعاونيات ١,٩٢٤ مليون دينار أردني تقريباً. ومن بينها بلغ عدد التعاونيات التي أظهرت وجود فائض مالي في ميزانياتها ١٦٤ تعاونية، تشكل ٥١,٢٥٪ من إجمالي عدد هذه التعاونيات. وقد بلغ إجمالي قيمة الفائض المتحقق ٥,٨٠٦مليون دينار أردني، أو ما يعادل ٣٥,٤ ألف دينار أردني للتعاونية الواحدة.[٧]

٧ تقرير الانجاز السنوي ٢٠١٨، هيئة العمل التعاوني، آذار ٢٠١٩

قطاع العمل التعاوني إشكاليات في الثقافة والحوكمة

تشير الاحصائيات المتعلقة بمشاركة الإناث في عضوية الهيئات العامة للتعاونيات العاملة إلى حد كبير مع نسبتهن في عضوية لجان الإدارة، حيث بلغت هذه النسبة ٢٣,٩٪ و٢٣,٥٪ في كلا الموقعين على التوالي. مع عدم تضمين التعاونيات حديثة التسجيل) ٣٠ تعاونية (، أنجزت ٨٢,٥٪ من التعاونيات المصنفة "عاملة " في المحافظات الشمالية ميزانياتها للعام ٢٠١٨، والبالغ عددها ٣٢٠ تعاونية.

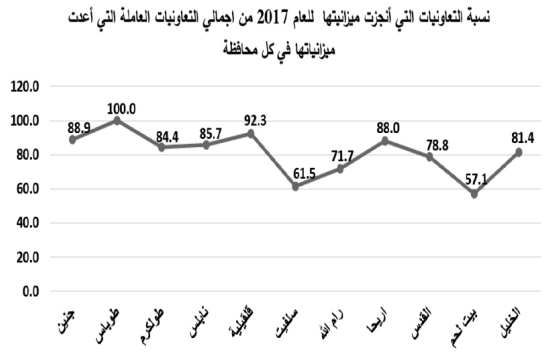

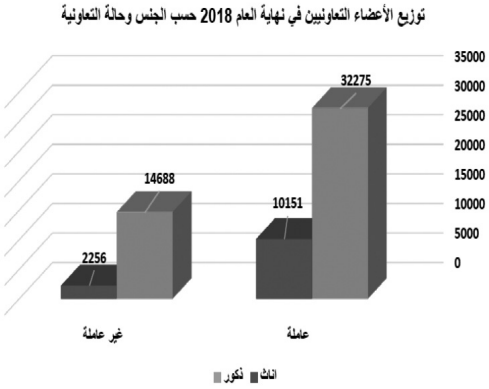

أثرت سبعة عوامل على تطوير الجمعيات التعاونية في فلسطين[٨] هي أولا: الاحتلال الاسرائيلي لأكثر من ستين عاماً، وثانياً: ضعف البيئة التشريعية المواتية للإصلاح والتطوير التشريعي. وثالثاً: غياب الثقافة التعاونية والنظرة الضيقة للقطاع التعاوني. ورابعاً: عدم قيام الدول المانحة بالإيفاء بالتزاماتها نحو دعم برامج ومشاريع التنمية في القطاع التعاوني والقطاعات المرتبطة به. وخامساً: تبني سياسات السوق الحر) اقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الأسعار). وسادساً: التغير المناخي والكوارث الطبيعية التي من شأنها إعاقة تطور القطاع التعاوني، وخصوصا الزراعي. وأخيراً التطور السريع للتكنولوجيا واستخداماتها في فروع الاقتصاد المختلفة.

وكما يشير الجدولان والشكل التالي إلى أن ثلث الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية فقط هي عاملة فيما أغلبية الجمعيات التعاونية إما أنها غير فاعلة أو تمت تصفيتها أو الغي ترخيصها.

مديرية	عاملة		تصفية		غير عاملة		الغي تسجيلها		المجموع	
العمل	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مقر الوزارة	5	1.3	2	1.0	1	0.5	1	0.2	9	0.6
جنين	39	9.8	29	14.1	31	**15.9**	45	7.0	144	**10.0**
طوباس	19	4.8	5	2.4	2	1.0	14	2.2	40	2.8
طولكرم	36	9.0	6	2.9	5	2.6	49	7.7	96	6.7
نابلس	47	**11.8**	20	9.8	2	1.0	84	**13.1**	153	**10.6**
قلقيلية	15	3.8	14	6.8	2	1.0	17	2.7	48	3.3
سلفيت	18	4.5	7	3.4	5	2.6	13	2.0	43	3.0
رام الله	71	**17.8**	62	30.2	97	**49.7**	77	**12.1**	307	**21.3**
اريحا	25	6.3	7	3.4	8	4.1	27	4.2	67	4.7
القدس	40	**10.0**	19	9.3	21	**10.8**	25	3.9	105	7.3
بيت لحم	30	7.5	3	1.5	2	1.0	45	7.0	80	5.6
الخليل	36	9.0	23	11.2	6	3.1	197	**30.8**	262	**18.2**
دورا	10	2.5	8	3.9	12	6.2	30	4.7	60	4.2
يطا	9	2.3	0	0.0	1	0.5	15	2.3	25	1.7
المجموع	400	100.0	205	100.0	195	100.0	639	100.0	1439	100.0

مديرية	زراعة		اسكان		خدمات		حرف		استهلاك		المجموع	
العمل	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مقر الوزارة	2	0.4	1	0.2	5	1.4	0	0.0	1	1.8	9	0.6
جنين	66	**12.2**	32	7.0	38	**11.0**	4	**10.3**	4	7.3	144	**10.0**
طوباس	28	5.2	5	1.1	5	1.4	2	5.1	0	0.0	40	2.8
طولكرم	37	6.8	22	4.8	25	7.2	2	5.1	10	**18.2**	96	6.7
نابلس	54	**10.0**	53	**11.6**	36	**10.4**	3	7.7	7	**12.7**	153	**10.6**
قلقيلية	33	6.1	3	0.7	9	2.6	0	0.0	3	5.5	48	3.3
سلفيت	25	4.6	3	0.7	10	2.9	4	**10.3**	1	1.8	43	3.0
رام الله	67	**12.4**	170	**37.2**	56	**16.1**	3	7.7	11	**20.0**	307	**21.3**
اريحا	28	5.2	22	4.8	13	3.7	3	7.7	1	1.8	67	4.7
القدس	11	2.0	50	**10.9**	38	**11.0**	3	7.7	3	5.5	105	7.3
بيت لحم	13	2.4	39	8.5	17	4.9	6	**15.4**	5	9.1	80	5.6
الخليل	126	**23.3**	50	**10.9**	72	**20.7**	7	**17.9**	7	**12.7**	262	**18.2**
دورا	31	5.7	5	1.1	21	6.1	1	2.6	2	3.6	60	4.2
يطا	20	3.7	2	0.4	2	0.6	1	2.6	0	0.0	25	1.7
المجموع	541	100.0	457	100.0	347	100.0	39	100.0	55	100.0	1439	100.0

٨ صبيح، صالح. أهمية تطوير الإطار المؤسسي للتعاونيات ودورها في التنمية المستدامة في فلسطين UNDP

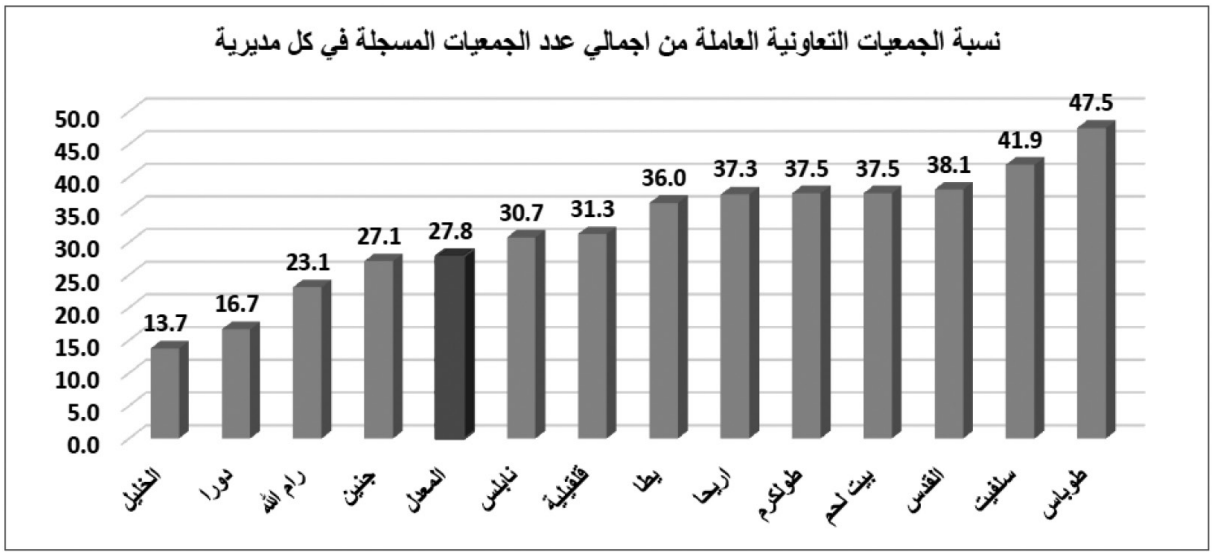

كما أدى كذلك ضعف تطبيق مبدأ المساءلة، وضعف الإلمام بالحقوق والواجبات الإدارية والمالية والقانونية للأعضاء، الأمر الذي أضعف تطبيق معايير الحوكمة للقطاع التعاوني. كما أن عدم تكامل التشريعات التعاونية، وعدم إنفاذها على كافة التعاونيات)مؤسسات وأعضاء). وغياب صناديق أو بنوك تعاونية تشجع الأفراد من كلا الجنسين) وخاصة الشباب (على الانخراط في العمل التعاوني من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة وشروط ميسرة للسداد، وضعف التعاون بين التعاونيات، وخاصة في مجالي الإنتاج والتسويق.

كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة للتوافق على إعداد وتنفيذ آليات خاصة بدعم القطاع التعاوني والنهوض به. وتحديد المستفيدين من المنح وآليات الرقابة على متابعة صرفها ما زالت دون المستوى المقبول. أدى إلى ضعف الحوكمة في قطاع الجمعيات التعاونية. وعزز عدم ثقة الأفراد بالعمل الجماعي ونزوعهم نحو العمل الفردي. تعاني التعاونيات من عدة ثغرات والتي يمكن أن تشكل أسباباً لفشل عدد منها وتعثرها، ثم توقفها وتصفيتها، ويمكن تصنيف العوائق الداخلية في قطاع الجمعيات التعاونية كما يلي:

أولا: معيقات لها علاقة بالحاكمية والإدارة في الجمعيات التعاونية

- ضعف الالتزام في تطبيق الأنظمة الداخلية، وخصوصاً فيما يتعلق بشروط العضوية.
- ضعف دور لجان المراقبة في الرقابة المالية والادارية على لجان الإدارة داخل الجمعية، ومدى الالتزام بالتشريعات والأنظمة السارية.
- ضعف قدرات مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية، وخصوصاً في الجوانب المتعلقة بإدارة الأعمال ومتطلبات الحكم الرشيد في الجمعيات التعاونية.
- ضعف التزام الجمعيات التعاونية بمبادئ التعاون، وخصوصاً المشاركة الاقتصادية، والتعليم والتدريب

التعاونـي، والتعـاون بـين التعاونيـات، والعضويـة المفتوحـة.

- عـدم وجـود أنظمـة وسياسـات وخطـط عمـل واضحـة وقابلـة للتطبيـق/ مطبقـة لـدى معظـم الجمعيـات التعاونيـة.
- صعوبـة وصـول الفئـات المهمشـة إلـى الجمعيـات التعاونيـة نتيجـةً لمحدوديـة امكانياتهـم الماديـة والمعرفيـة، وعـدم فاعليـة الجمعيـات الحاليـة في تنظيـم أعضـاء جـدد وتوسـيع الحركـة التعاونيـة بالإضافـة إلـى بعـض المعوقـات المؤسسـاتية.

ثانيا: معيقات لها علاقة بمشاريع الجمعيات التعاونية وأدائها

- عدم وجود مشاريع تعاونية تقوم على تلبية احتياجات الأعضاء المشتركة.
- صغر الجمعيات التعاونية وعدم تمكنها من تقديم خدمات وسلع منافسة لأعضائها وغير أعضاءها.
- ضعف تعامل الأعضاء مع جمعياتهم.
- عدم وجود طواقم تنفيذية كفؤة لإدارة مشاريع الجمعية أو تطويرها.
- ضعف قدرة الجمعيات المالية للاستثمار والوصول الى التمويل لتطوير مشاريعها التعاونية.
- ضعف قدرة قطاع خدمات الأعمال لتقديم الدعم الفني اللازم للجمعيات لإدارة وتطوير أعمالها.
- الوضع الاقتصادي العام، ومحدودية المبادرات الجديدة، وتكرار أفكار نفس المشاريع من قبل الجمعيات.
- تنفيذ العديد من الجمعيات لمشاريع تعاونية غير مجدية من الناحية المالية أو لا تخدم الأعضاء

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات:

- ضعـف الوعـي التعاونـي والثقافـة التعاونيـة (كنظـام)، خاصـة فيمـا يتعلـق بمبـادئ التعـاون وقيمـه. وضعـف الشـعور بجـدوى الحركـة التعاونيـة والانضمـام إلـى التعاونيـات، وذلـك لعـدم وجـود العـدد الكافي مـن الجمعيـات التعاونيـة الناجحـة علـى مسـتوى الوطـن، أو عـدم نشـر قصـص النجاحـات التـي حققتهـا بعـض هـذه التعاونيـات.
- تصـل نسـبة الجمعيـات التعاونيـة الفاعلـة (العاملـة) إلـى ٧٠ ٪مـن الجمعيـات المسـجلة، وبذلـك تصـل نسـبة غيـر الفاعلـة إلـى ٣٠٪.
- انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل التعاوني والانضمام كعضوات في التعاونيات، أو كعضوات في لجنة الإدارة.
- نقص التمويل للجمعيات على وجه العموم وجمعيات الإسكان التعاونية على وجه الخصوص.
- عـدم وجـود تعـاون فاعـل بـين وزارة العمـل/ الإدارة العامـة للتعـاون والـوزارات والمؤسسـات الحكوميـة الأخـرى. ويسـتثنى مـن ذلـك مذكـرة التفاهـم الثنائيـة الموقعـة بـين وزارة العمـل ووزارة الزراعـة بخصـوص التنسـيق فيمـا

بينهما لتطوير عمل التعاونيات الزراعية.

- عدم المساءلة بين الأعضاء في الجمعيات التعاونية الأمر الذي قد يؤثر على إنجاح النشاطات التي تمارسها التعاونيات بشكل مناسب يتلاءم مع أهدافها، الأمر الناتج عن عدم فعالية لجنة الرقابة في كثير من التعاونيات، حيث يقتصر دور العديد من هذه اللجان على حضور الاجتماع السنوي العام والمصادقة على التقريرين المالي والإداري للجنة الإدارة.

- عدم الاهتمام بمستوى الحوكمة في بعض التعاونيات، وقد يتمثل هذا من عدة جوانب؛ ابتداءً من سيادة القانون والالتزام بالقوانين والمواثيق التعاونية الدولية، ومروراً بالمشاركة، والشفافية، والمساءلة، والمساواة والشمولية، والتوافق والإجماع، والاستجابة، وانتهاءً بالكفاءة والفاعلية.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة الاستثمار في القطاع التعاوني، إضافةً لتطبيق نماذج من الحركة التعاونية العالمية والاستفادة من تجاربها.

- ضرورة نشر الوعي والثقافة والفكر التعاوني بين أفراد المجتمع. وتشجيع الفكر التعاوني في المناهج التعليمية بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري.

- ضرورة العمل على تشجيع الحركة النسوية على الانخراط في العمل التعاوني وفي جميع النشاطات الاقتصادية الممكنة، وليس فقط انضمامها للهيئات العمومية في التعاونيات، بل الترشح لمجالس الإدارة في تلك التعاونيات.

- ضرورة التركيز على التزام الهيئات المنتخبة بقيم الحوكمة الجيدة وخصوصاً الشفافية والمساءلة وتداول السلطة في إدارة التعاونيات، وتفعيل دور لجنة الرقابة في الجمعية.

- اقرار تشريعات العمل التعاوني باتجاه تنظيمه وتوفير رزم تحفيزية في مجالات الترخيص والتمويل والتسويق، وحماية انتاج هذا القطاع لضمان استمراريته وتطوره.

- تحديد استراتيجية واضحة للحد من مشكلة البطالة وآليات تنفذيها ووضع جدول زمني لتخفيض نسبة البطالة إلى نسبة البطالة الطبيعية، وأن يتم الإعلان عن نسبة الإنجاز السنوية.

ورقة تحليل سياسات حول:

أثر تدخل العشائر في حراك الضمان الاجتماعي على وجود الدولة المدنية

اعداد:

وصال شلالدة

إشراف:

أ. محمد هادية

مقدمة

نشأ عن إقرار القرار بقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٦، بشأن الضمان الاجتماعي حراكاً مجتمعياً واسعاً ورافضاً لنفاذ القرار بقانون بالشكل الذي صدر فيه، شاركت فيه قطاعات متعددة واسعة من المجتمع المحلي، وأُطلقت نتيجة لهذا الحراك « الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي» من ائتلاف واسع من النقابات العمالية والمهنية والشبكات والمنظمات غير الحكومية. كما لعبت الأحزاب السياسية والقطاع الخاص دوراً ومحركاً أساسياً في الفعاليات الشعبية الرافضة للقرار بقانون[٩].

نتج عن هذا الحراك المجتمعي تجاذبات سياسية بين الحكومة والفعاليات الشعبية والأطر النقابية والمنظمات الأهلية، توجت بتصريحات مسيئة من قبل وزير الحكم المحلي حسين الأعرج لشخصيات قيادية في الحراك الوطني من المحافظة، تظاهر على أثرها آلاف الفلسطينيين في وسط مدينة الخليل ضد قانون الضمان الاجتماعي وضد تصريحات الوزير بحق أهالي الخليل.

أصدرت مجموعة من الشخصيات العشائرية والعائلات الكبيرة ذات الوزن العشائري الثقيل مثل عائلة أبو سنينة وعائلة الجعبري[١٠] بيانات إدانة لتصريحات الوزير حسين الأعرج، مطالبة رئيس الوزراء بالتحقيق معه وإقالته، ومؤكدة دعمها للحراك الوطني ووقوفها ضد قانون الضمان الاجتماعي ودعمها لإسقاطه في تحدٍ مباشر للحكومة.

نتيجة لحالة الغليان الشعبي التي عصفت بالشارع الفلسطيني، وخاصة في محافظة الخليل ذات الطابع العائلي قام الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨، بإصدار قرار بوقف تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي، كما صدرت توصية سابقة على قرار الإلغاء من اللجنة المركزية لحركة فتح بضرورة وقف العمل بالقانون .

الإشكالية

تكمن الإشكالية في مدى تأثير قوة العشيرة على النظام السياسي في فلسطين، ومدى نفوذ العشائر وقدرتها على تغيير السياسات، وهو ما يطرح سؤالاً حول النظام السياسي القائم والعلاقة ما بين سلطة الدولة وسلطة العشيرة، ومدى تأثير هذه العلاقة على شكل الدولة المدنية القائمة على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان التي نطمح لبنائها.

---

٩ عائلة أبو سنينة ورجال العشائر في الخليل يطالبون بالتحقيق مع الوزير ا عرج، ٧/٦/٢٠١٩، متوفر:
https://www.alhadath.ps/article/91963/%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9- %D9%88%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B1%D8%AC

١٠ الرئيس الفلسطيني يقرر وقف تنفيذ قانون الضمان الإجتماعي، ٧/٦/٢٠١٩، متوفر:
https://www.alaraby.co.uk/society/2019/1/28/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86- %D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84

الهدف العام

تهدف الورقة إلى مراجعة العلاقة بين الأطراف المتدخلة في صنع السياسة العامة، وتحديداً العلاقة بين سلطة الدولة وسلطة العشيرة، وتحليل أصحاب المصلحة من أطر نقابية وأحزاب سياسية ومنظمات أهلية وقطاع خاص، ومدى تأثر هذه الأطراف بالبعد العائلي والعشائري.

الهدف الخاص

السعي لتقديم اقتراحات عملية لبناء شراكة وطنية قائمة على احترام سيادة القانون، تحكمها المصلحة العامة.

العشيرة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني

نسج لنا أجدادنا منذ أقدم الأزمان أسلوب الحياة الذي يعتقدونه مناسباً، والذي يتكفل بحل معضلات الحياة وما يشوبها ويضمن استمرار قوتنا ووحدتنا الوطنية، ويوفر أسباب الأمن والاستقرار، ولقد توارثنا هذا النسيج جيلاً بعد جيل بعد أن تم تتويج هذا النسيج الاجتماعي بالعشيرة، بحيث أصبح لها الدور الأكبر والبارز في حل المشكلات وتسيير حياة الأفراد بالاتجاه الذي تحدده، مستندةً إلى الأعراف والانتماء الجماعي لهم في ضبط السلوك والوقاية من وقوع الخلاف .

وقد ساعدت الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين، وعدم وجود قضاء نظامي رسمي يلجأ إليه الأفراد من أجل حل النزاعات ونيل الحقوق في إبراز دور العشيرة بالشكل الكبير, بحيث أنها لعبت دوراً موازيا لدور الدولة وما زالت تشكل وحدة اجتماعية قائمة وفاعلة لها شخصيتها المعنوية ونفوذها السياسي، الأمر الذي فرض على الدولة أن تتعامل مع هذا الواقع بطريقة تضمن توظيف العشيرة بشكل دائم ومستمر، وأن لجوء الأفراد إلى العشيرة في أوقات الأزمات للحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم أدى إلى أن تقر الدولة بأنه لا مجال للاستغناء عن القضاء العشائري وأنه والقضاء الرسمي يسيران في طريق واحد لدعم سيادة القانون والوصول للعدالة وإحلال السلام الاجتماعي دون النظر للعواقب، فإنه مع قدوم السلطة الوطنية أعيد تشكيل « إدارة شؤون العشائر « بمرسوم رئاسي نشر في مجلة الوقائع الفلسطينية الرسمية، حيث صدر بتاريخ ١٩٩٤\١١\١٩ قراراً من الرئيس ياسر عرفات يقضي بإنشاء إدارة شؤون العشائر بحيث تكون تابعة لمكتب الرئيس، ثم تم إلحاق الدائرة بوزارة الداخلية .

ولما كانت العشائر بمجملها لا تحمل في موروثها تجربة سياسية يمكن الاعتداد بها، لأسباب ذات جذور تاريخية، ولأن العشائر تشكل النسبة الأعظم في مجموع الشعب الفلسطيني انعكس هذا الواقع وترك بصماته الواضحة ليس على المجتمع المدني فحسب، بل على مشروع الدولة برمته، ولأن العشائر لكثرتها ورسوخ تقاليدها هي التي أثرت في المجتمع المدني وليس العكس كما هو مفترض، الأمر الذي أثر على سيادة القانون وأصبح العرف العشائري عقبة يصعب تجاوزها.

الدولة المدنية في ظل وجود سلطة العشائر

إن ترسيخ مفهوم الدولة المدنية، يقوم على مرجعية قيمية وأخلاقية تستند على مبدأ سيادة القانون، بحيث يتمتع جميع المواطنين فيها بحقوق وواجبات متساوية يكفلها الدستور وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص دون

تمييز بسبب دين أو عرق أو منطقة، وأن السلطة في الدولة المدنية لا يجوز فيها استخدام العشيرة لتحقيق الأهداف السياسية، ويجب الفصل بين القانون الرسمي وقانون العشيرة، وانه من حق الجميع أن يتمتعوا بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون، وأن سيادة القانون هو أساس الدولة المدنية، وأنه لا يمكن الادعاء أن العشائر أو أية قوى اجتماعية تقليدية هي أطر مدنية.

وأن الخطأ يكمن في كيفية توصيف المهمة الاجتماعية الموكلة للعشائر من قبل السلطة، وأن مهمتها إدارة وقيادة المجتمع نحو ترجمة الدستور وقواعده القانونية لصالح المجتمع وتطويره وضرورة خضوعها لمصدر الشرعية والقانون، وأنه لا يمكن التغيير والتبديل بما يتناسب مع رؤية العشائر، وأن القانون هو الحاكم والفاصل في كافة مناحي الحياة، وأن معالجة الموضوع العشائري يتطلب إخضاعه للحد القانوني وعدم منحه سلطة قضائية تفصل بالمنازعات، وعدم منحه سمة رسمية اعتبارية قيادية لأن هذا يضمن الوحدة القانونية والرؤية القضائية، ولأن هذه الخطوة تؤكد على وحدة المجتمع وترسخ أسس المواطنة والتي تنص على أن المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ومنها الخضوع لنظام قانوني وقضائي موحد وعادل ومدون، وأنه لا يمكن أن يكون المواطن خاضعاً لسلطتين تشريعيتين وقضائيتين منفصلتين، أحدهما عام مجرد والآخر متبدل ومتغير، معتمداً على المزاج والتأثيرات الاجتماعية، وأن تنظيم الواقع العشائري لابد أن يرتكز على تجريد السلطة العشائرية من حق الفصل والتدخل بالنزاعات وسن القوانين وجعلها قانوناً موازٍ لقانون الدولة، ومن ثم تصحيح فكرة العشيرة على أنها تنظيم اجتماعي يهدف إلى مراعاة الحفاظ على الروابط الاجتماعية ضمن مؤسسات الدولة وإطارها ويساعد في تثبيت السلم والتكافل الاجتماعي، وبالنهاية يؤدي إلى الذوبان الكامل بالمجتمع المدني الواحد، وأن الثوابت المدنية لا يمكن تجاوزها والاعتداء عليها، وأن فكرة سلطة القانون ووحدة المجتمع هو الضمان الوحيد للعيش بسلام .

الأحزاب وسلطة القانون في ظل سلطة العشائر

إن الأحداث الأخيرة والمتعلقة بالساحة السياسية الفلسطينية، وتراجع دور الأحزاب، ونشوء حركات سياسية فلسطينية مغايرة لما هو مألوف، وانضمام بعض العشائر بشكل كامل في حزب معين فيما انضمت عشائر أخرى إلى أحزاب أخرى، بحيث أصبح الحزب إطاراً واسعاً لتحالف بعض العائلات بشكل غير مباشر، ومع استمرار الانتفاضة وضعف دور الحركات والأحزاب ووجود تناقضات في السياسات ومشاريع الحكم القائمة على المؤسسات التي تسعى إلى تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع ديمقراطي، أصبحت المنافسة هذه المرة اكبر، وأدى إلى تمادي القوى العشائرية في التدخل المباشر في مختلف مناحي الحياة ووضع محددات خاصة بقانون العشيرة بعيداً عن سلطة الأحزاب التي تشكل الحكومة .

وتفاقم الوضع سوءً بتدخل العشائر في السياق الخاص بنظام الأحزاب والسياق القضائي، وبدلاً من تمكين المؤسسات القضائية الفلسطينية وتحديثها وإصلاحها تم إضعافها بتعزيز الحزب العشائري ونتيجة لذلك فقد المواطن الثقة بالقانون.

فالعشائر ليس بإمكانها أن تحل محل الأحزاب ذات البرامج المدروسة القابلة للتطبيق، ولا يمكنها أن تفرز الشخص المناسب لإنتاج حكومة ذات برامج واضحة ومنهجية راشدة وولاية عامة.

أزمة ثقة:

كثيرون ممن يدافعون عن الأعراف العشائرية ويبررون ذلك بالدور الذي تلعبه في حفظ الأمن وحقن الدماء، وبثقة المواطنين بهذه الأعراف أكثر من ثقتهم بسيادة القانون، وقدرة الدولة على إحقاق العدل بين المواطنين وهذا يشكل أزمة ثقة بين المواطن وأجهزة الدولة الرسمية.

ولذلك فان الدولة المدنية مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي يمثل مطلباً لقوى المجتمع المدني التي تبغي الحفاظ على المجتمع من الانقسام والهوية الوطنية من التصدع، لذا يصبح حضور الدولة الفاعل والمتكامل مع حضور المجتمع المدني ركن الزاوية في بناء دولة يسودها القانون.

ولأن تحول أزمة الثقة إلى صراع بين المدنية والعشائرية، وهذا الصراع يعتمد على السياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة كمؤسسة حاكمة سياسياً، وأن الخطأ يكمن في كيفية توصيف المهمة الاجتماعية للسلطة بين أن تكون إدارة مهمتها قيادة المجتمع نحو ترجمة الدستور وقواعده القانونية لصالح المجتمع وتطويره وخضوعها لفكرة أن مصدر الشرعية التي نتمتع بها يأتي من كونها تمثل إرادة الأفراد وأن مصلحة الأفراد هي مصلحة السلطات، وبين فكرة أن الحكومة تحكم الأفراد بتسخير القانون لتنفيذ رؤيتها الخاصة وأن الحق للسلطة في قيادة المجتمع، أصبح من الضروري معالجة الموضوع العشائري وإخضاعه للحد القانوني من أجل الوصول إلى سيادة القانون واحترام الدستور.

تدخل العشائر في قانون الضمان الاجتماعي :

تتناقض فكرة الضمان الاجتماعي بالمطلق مع فكرة سلطة العشيرة، فالضمان الاجتماعي أحد أوجه الدولة المدنية الحديثة لتوفير العناية والاطمئنان في المستقبل للإفراد عبر آلية التكافل الوطني الفوق عشائرية.

وفي وقت نحن أحوج ما نكون به لبناء الدولة المدنية وإعادة هيبة القانون وفرض سيادته على جميع المواطنين بالتساوي وبعد أن قررت الحكومة سن قانون الضمان الاجتماعي، وفي ظل الأوضاع والتهديدات التي تعرض لها فرض القانون، تم دعم القوى والمواقف العشائرية وتحويل الحراك المجتمعي من حراك يفترض أن يكون موجهاً لتقويم سياسات السلطة وتحصيل المزيد من الحقوق والحريات إلى حراك منقسم حول توجهات العشائر وتكريس الأنظمة التقليدية.

إن تدخل العشائر في حراك الضمان الاجتماعي أدى إلى توسعة الفجوات والتباينات بين سيادة سلطة القانون وغياب الوعي العام تجاه قانون الضمان الاجتماعي وتغيير مسار الحراك بعيدا عن إجابة السؤال : ما مدى استجابة القانون لاحتياجات الجمهور الفلسطيني، وعكسه لتطلعات الأفراد سيما الفئات الضعيفة والأقل حظاً نحو العيش بكرامة وأمان، وتمكين المواطنين من التعبير عن مخاوفهم وهمومهم في ظل حوار بناء يفضي إلى أوسع ضمانة شعبية وجماهيرية لتطبيق القانون والرقابة على آليات تنفيذه .

الخلاصة :

إن الثوابت المدنية التي لا يمكن تجاوزها والاعتداء عليها هي فكرة سلطة القانون ووحدة المجتمع وضرورة خضوع الأفراد للقانون دون أن ينافسه أي منافس، سواء كان فكرياً أو اجتماعياً أو سواء كان عاماً أو خاصاً، وضرورة أن يكون الأفراد على وعي تام بدورهم الايجابي والمنتج والمدني الحقيقي, وذلك عندما يؤمن الأفراد بأن المجتمع الذي ينتمون إليه لديه مقدسات يعمل من أجلها وقد سن ما لا يمكن تجاوزه, وهذا ضامن أنه وإن تعاقبت الأجيال لن يتعرض المجتمع مرة أخرى لسلطة أو إدارة تجعل من نفسها فوق قداسة القانون وسلطته, وأن الزمن الذي نعيش فيه سوف يتغير نحو الأفضل طالما هناك مؤسسات تعمل ضمن قواعد القانون وأن كل فرد سيحصل على المساواة في الحقوق والواجبات.

التوصيات :

- التأكيد على ضرورة أن تكون هناك إدارة راشدة لصاحب القرار في نقل المجتمع إلى مربع الإصلاح الحقيقي وتخطي الأزمات، والوعي التام بأن العشائر ليست سلطة وليس بإمكانها أن تقوم مقامها.
- استحداث آليات تعمل على الحد من انتشار العشائرية وقوانينها,
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في أن تركز على هذا المحور بشكل رئيسي واستراتيجي.
- العمل على دمج مواد دراسية مختصة بالقوانين في المناهج التعليمية وتعزيز مفهوم المواطنة والدولة.
- تفعيل دور الإعلام في تعزيز وترسيخ مفهوم سيادة القانون.
- التعامل بحزم مع كافة القضايا التي تؤثر على أمن المجتمع.

ورقة تحليل سياسات حول:

مستشفى الشهيد عمر القاسم البحث عن مُشغل

إعداد:

محمد شبيطه ، ثائر طبيب ، احمد قاطش ، مها رضوان

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

يثير عدم تشغيل مبنى مستشفى مجهز منذ حوالي ثلاثة عشر عاماً في بلدة عزون من قبل اللجنة المسؤولة عن إنشائه أو الجهات الحكومية أو الأهلية في البلدة ليخدم أهالي بلدة عزون والقوى المجاورة له. بالإضافة إلى أن المشفيان الموجودان في المحافظة يقعان في مدينة قلقيلية، وفي الظروف الصعبة التي يعاني منها أبناء المحافظة بسبب الاحتلال وحواجزه بالإضافة إلى الإغلاقات التي يقوم بها الاحتلال لا يلبيان احتياجات المواطنين من حيث سعة الاستيعاب في حال الوصول إليهما؛ ففي بعض الأحيان وبسبب إغلاق الاحتلال لشارع ٥٥ الاستيطاني لأسباب سياسية وأمنية يواجه المواطنون صعوبةً كبيرة وربما عدم مقدرة من الوصول إليهما وذلك لأن هذا الطريق هو الطريق الوحيد المؤدي إلى المدينة.

مشفى عزون من البناء الى التشغيل

بدأ العمل على بناء المشفى في عام ٢٠٠٣ على قطعة أرض تبرع بها أصحابها وذلك بإشراف لجان الرعاية الصحية وبتمويل من مصادر متعددة شارك في جمعه لجان الرعاية الصحية وبلدية عزون ومؤسسات المجتمع المدني وشخصيات من المجتمع المحلي، وفي عام ٢٠٠٦ كان بناء المشفى جاهزاً بكافة المعدات الطبية اللازمة ويتكون من طابقين يحتويان في أروقتهما على كافة الأقسام التي يفترض وجودها في أي مشفى ومن هذه الأقسام قسم الطوارئ والولادة والمختبرات والعيادات والعمليات والمنامات والخدمات الرئيسية.

إلا أن عدم وجود قدرة على توفير ميزانية لتشغيل هذا المشفى لدى لجان الرعاية الصحية المسؤول الأول عنه كان سبباً في عدم تشغيله على الرغم من أن جزءً كبيراً من المعدات اللازمة لعمله كانت موجودة بداخله وبقي المشفى مغلقاً والمواطنون في البلدة ينتظرون تشغيله دون حيلة أو قدرة على حل المشكلة، واستمر هذا الحال حتى عام ٢٠١٠ حيث قدمت منحة من الحكومة اليابانية كانت مُقدمتها ٢٥٠٠٠٠ $ لإكمال تجهيز المشفى ثم تشغيله خلال ٦ شهور. وقد تم تجهيزه بأموال المنحة اليابانية بشكل كامل من تكييف وتبريد ومصاعد وتجهيزات أخرى، وتم الإعلان عن الشواغر الوظيفية اللازمة لتشغيل المشفى إلا أن خلاف في الخفاء لدى الجهة المسؤولة حال دون تشغيل المشفى خلال الوقت المحدد في المنحة اليابانية ما أدى إلى عدم استكمال المنحة.

سنوات عديدة مرت والمشفى مغلق حيث تم تشغيله في بعضها كعيادات خارجية ومختبر وكان مغلقاً في بعضها الآخر والناس في أمس الحاجة إليه نظراً للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، ومن هذه الحاجة كان المواطنون إضافة إلى مؤسسات المجتمع المحلي في عزون والقرى المجاورة ينادون ويطالبون دوماً بفتح المشفى.

بلدة عزون التجمع السكاني حولها

إن من المؤكد الحاجة الملحة لوجود المشفى في بلدة عزون بسبب الكثافة السكانية للمنطقة والوضع الجغرافي لها ناهيك عن الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة؛ حيث يبلغ عدد سكان للتجمع الجغرافي الذي تتوسطه بلدة عزون ويضم بلدان (عزبة الطبيب، عسلة، النبي الياس، جيوس، صير، فلامية، كفر لاقف، كفر ثلث، سنيريا) حوالي (٣٥,٠٠٠) نسمة، يقضي جزء كبير منهم احتياجاته الرئيسية في بلدة عزون.[١١]

١١ الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت ٢٠١٧، رام الله، ٢٠١٨، ص ص ٧٠- ٧١.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364.pdf

كما أن بلدة عزون تقع في قلب محافظة قلقيلية حيث أنها تقع على الشارع الرئيسي الوحيد الرابط بين القرى والمدينة، وهي تحتوي على الشارع الوحيد الذي يربط محافظة قلقيلية مع محافظتي طولكرم وسلفيت وتعتبر البلدة ممراً للقرى المجاورة كما أنها تعتبر السوق التجاري للقرى المجاورة.

كما أن بلدة عزون تقع شرق مدينة قلقيلية ويحدها من الجهة الشرقية بلدة كفر لاقف وتجمع (شومرون) الاستيطاني ومن الجهة الغربية بلدتي عزبة الطبيب والنبي إلياس ومن الجهة الجنوبية بلدتي كفر ثلث وسنيريا ومن الجهة الشمالية بلدتي صير وجيوس والشارع الاستيطاني المسمى (٥٥) وهي المنطقة الجغرافية المتواصلة مع هذه القرى في حال جرى إغلاق مدخل مدينة قلقيلية الوحيد المهدد بالإغلاق في أي حدث أمني في المحافظة.

قطاع الصحة في محافظة قلقيلية

يوجد مشفيان في محافظة قلقيلية يقعان في المدينة أحدهما حكومي وهو مشفى الدكتور درويش نزال الذي تأسس في العام ٢٠٠٩ والذي يقدم خدماته لأكثرَ من ١١٢ ألف نسمة في محافظة قلقيلية، ويحوي ٦٢ سريراً موزعة في أقسام الطوارئ، والعيادات الخارجية، والمختبر، والأشعة وبنك الدم، وقسم العمليات، والولادة، والعناية المكثفة، وغسيل الكلى. فيما يحتوي مستشفى الوكالة على ٦٢ سريراً ويضم قسم طوارئ، وجراحة نساء ورجال، وباطني نساء ورجال، وعناية مركّزة، وقسم اطفال، وقسم نساء وولادة. وهو يقدم خدماته لحملة بطاقات وكالة الغوث من اللاجئين الفلسطينيين على اختلاف أماكن سكناهم في الضفة الغربية، وتجدر الملاحظة بأنه جاري تقليص خدمات هذا المشفى نظراً لشح الدعم المتوفر للأونروا.[١٢]

مما لا شك فيه فإن هذان المشفيان وخصوصاً في الظروف الصعبة التي يعاني منها أبناء المحافظة بسبب الاحتلال من حواجز وإغلاقات ومواجهات لا يلبيان احتياجات المواطنين من حيث سعة الاستيعاب في حال استطاع المواطنين الوصول إليهما ففي بعض الأحيان وبسبب إغلاق الاحتلال لشارع ٥٥ الاستيطاني لأسباب سياسية وأمنية يواجه المواطنون صعوبةً كبيرة وربما عدم مقدرة من الوصول إليهما وذلك لأن هذا الطريق هو الطريق الوحيد المؤدي الى المدينة.

عدد المستشفيات						عدد مراكز الرعاية الصحية			
٢						٣٩			
حكومي	الوكالة UNRWA	غير حكومي NGOs	خاص	خدمات طبية عسكرية	عدد الأسرة	حكومي	غير حكومي NGOs	وكالة غوث UNRWA	خدمات طبية عسكرية
١	١	٠	٠	٠	١٢٢	٢١	١٤	٣	١

وكما يوضح الجدول أعلاه، فإن عدد الاسرة في المشفيين لا تتجاوز المائة واثنين وعشرين سريراً وهي منخفضة جداً مقارنة بعدد السكان، ومنخفضة جداً مقارنة بمتوسط المعدل العالمي لعدد الأسرة الذي يبلغ

١٢ الموقع الالكتروني لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%B5-%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86

٣٦ سريراً لكل ١٠ آلاف نسمة، وهو ما لم تحققه مختلف القطاعات الصحية الحكومية منها والخاصة، والتي حققت ١١ سريراً فقط لكل ١٠ آلاف نسمة.

الخيارات المتاحة لتشغيل مستشفى عزون

إن المعاناة التي رافقت المواطنين في المنطقة خلال سنوات انتفاضة الأقصى تفرض بما يدع مجالا للشك ضرورة تشغيل المشفى في بلدة عزون لتقديم خدماته لسكانها وسكان القرى المجاورة. كذلك فإن النقص في عدد الأَسِرة في المستشفيين العاملين في مدينة قلقيلية يدعو إلى الاهتمام بتشغيل هذا المشفى ودراسة الخيارات بمزاياها وعيوبها للوصول لحل يعالج إشكالية المبنى المغلق وتوفير خدمات طبية للمواطنين بتكاليف معقولة واستثمار الامكانيات المتوفرة في المبنى.

الخيار الاول: تولي لجان الرعاية الاشراف وتشغيل المشفى وذلك من خلال توفير الميزانية اللازمة لتشغيله من خلال جهة تمويلية ليقدم خدماته للمواطنين في أسرع وقت ممكن. من المؤكد أن هذا الخيار يحمل مزايا متعددة منها أن لجان الرعاية الصحية كمؤسسة طبية تتمتع بخبرة ولديها القدرة على إدارة المرافق الصحية. كما أن لجان الرعاية الصحية هي المؤسسة الاولى التي عملت على الموضوع منذ فترة كبيرة من الزمن حيث أنها هي من باشرت بالإشراف على أعمال البناء والتجهيز وكذلك إحضار المعدات الطبية. ومما لا شك فيه أن تكلفة العلاج ستكون منخفضة مقارنة بتكاليف العلاج في القطاع الخاص. في المقابل فإن لجان الرعاية قد فشلت في إدارة المشفى في السنوات الماضية وواجهتها إشكاليات تمويلية حالت دون تشغيل المشفى. كما أن تكلفة الخدمات الطبية في هذا الحال سيتحملها المواطنون.

الخيار الثاني: أن تتولى وزارة الصحة إدارة وتشغيل هذا المشفى بعد تحقيق التفاهمات مع المالكين. مما لا شك فيه أن وزارة الصحة لديها القدرة الإدارية والفنية والتمويلية لتشغيل المشفى وتوفير الطواقم الطبية اللازمة، كما أن حملة التأمين الصحي الحكومي سيتمكنون من العلاج في هذا المشفى مما يخفف من الأعباء المالية على المواطنين. لكن هذه المزايا يقابلها عوائق كون المبنى مملوك للجان الرعاية الطبية مما يتطلب تنازلها لصالح الحكومة عن المبنى.

الخيار الثالث: أن تقوم لجان الرعاية الصحية بعرض المشفى لبيعه لجهة خاصة أو لأحد رجال الأعمال القادرين على تشغيله إن مزايا هذا الخيار تتمثل بتشغيل المشفى المغلق وفتح آفاق للاستثمار في هذا المشفى. في المقابل فإن التكلفة المادية العالية المتوقعة على المواطنين خاصة أن المستفيدين من الخدمات التي سيقدمها

المشفى هم من القرى والبلدات المجاورة ذات الدخل المحدود ومن المؤكد أن جزءً كبيراً منهم لن يستطيعوا تحمل التكلفة المرتفعة الأمر الذي يهدد بفشل هذا الاستثمار.

الخلاصة:

إن المفاضلة بين الخيارات الثلاث ينطلق وفقاً لفريق الإعداد من توفير خدمة طبية ذات جودة عالية وبتكلفة معقولة فإن الخيار المتمثل في أن تقوم وزارة الصحة باستملاك وتشغيل المشفى وذلك للتخفيف من معاناة المواطنين أولاً وتخفيف الأعباء المالية عليهم يمثل الخيار الأفضل. يليه في الأفضلية الخيار المتمثل في وقوف لجان الرعاية الصحية عند مسؤولياتها وتشغيل المشفى لأن لجان الرعاية هي مؤسسة طبية قادرة على تشغيل المشفى كما أن الأعباء المالية على المواطنين قد تكون معقولة. ثم الخيار المتمثل باستثمار القطاع الخاص للمشفى فإنه يلبي حاجة المنطقة الملحة للمشفى وخدمات طبية نوعية بهدف تطوير القطاع الصحي في محافظة قلقيلية.

ورقة تحليل سياسات حول:

مدى استجابة المؤسسة الأمنية لاحتياجات المواطنين في بيت لقيا

اعداد:

تمام جبر، هداية مفارجة، وديع أبو سنينة، زهور عاصي

إشراف:

أ. محمد هادية

المقدمة

نشأ عن تطبيق اتفاقية أوسلو حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٩٥م، وقائع قانونية ومادية قسمت الضفة الغربية إلى مناطق اختصاص معروفة بالمناطق (أ، ب، ج). وتختلف صلاحيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في فرض القانون والنظام العام باختلاف هذه المناطق، حيث يتسع نطاق الصلاحية الأمنية الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) ليشمل كل ما يتعلق بحفظ الأمن والنظام العام الداخلي المتعلق بالفلسطينيين، فيما يضيق نطاق الصلاحية الأمنية الفلسطينية في المناطق المصنفة (ب) لحساب الأمن الإسرائيلي ليصبح مشتركاً بين الجانبين على المستوى الداخلي، فيما تنعدم الصلاحية الأمنية الفلسطينية في المناطق المصنفة (ج)، وترتهن للموافقة الإسرائيلية على طلبات التنسيق الأمني للقيام بمهام الضابطة القضائية. وتشترك المناطق الثلاث بأن الأمن الخارجي فيها يخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، إضافةً إلى أن حملة الجنسية الإسرائيلية في جميع هذه المناطق يتمتعون بحصانة من المحاكمة أمام المحاكم الفلسطينية في حال ارتكابهم لأي جرائم فيها.

بلدة بيت لقيا، مثل العديد من البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، التي يقع جزء منها في المناطق المصنفة (ب)، والجزء الآخر في المناطق المصنفة (ج)، وتواجه الكثير من المشاكل الأمنية الناشئة عن استمرار تقييد الصلاحيات الأمنية الفلسطينية باتفاقيات أوسلو.

صدر في العام ٢٠١٢ القرار رقم ٦٧/١٩ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يعترف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، والتي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، كدولة غير عضو في الأمم المتحدة. كما صدر عن المجلس المركزي الفلسطيني العديد من القرارات التي تعزز تنفيذ قرار الاعتراف بدولة فلسطين على الأرض، إضافة إلى مراجعة العلاقة مع إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال)، بما في ذلك الاتفاقيات الموقعة، والتنسيق الأمني. كما صدر عن الحكومة الفلسطينية الـ ١٨، برئاسة د. محمد اشتيه في جلستها الأولى أن هذه الحكومة ستعمل على تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني.

الإشكالية

تكمن الإشكالية في ضعف إستجابة المؤسسة الأمنية لتعزيز الأمن في بيت لقيا، واستمرار الالتزام الفلسطيني بتطبيق اتفاقية أوسلو على الرغم من القرارات الدولية وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني، وبالتالي تقيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالصلاحيات الأمنية المقيدة التي فرضتها اتفاقية أوسلو، ومنعها من بسط سلطة القانون، وفتح مراكز أمنية تحقق الاستجابة الفورية للاحتياجات الأمنية الكفيلة بتحقيق الأمن وسيادة القانون للمواطنين.

الهدف العام

اقتراح سياسات من شأنها تعزيز تنفيذ الأجهزة الأمنية الفلسطينية لسلطة القانون، بما يكفل تحقيق الأمن للوطن والمواطن في بلدة بيت لقيا كورقة سياسة تقوم بدراسة الحالة، وتعميمها على كافة البلدات والقرى التي تشبهها في الوقائع والقانون.

الهدف الخاص

السعي لتقديم آليات تنفيذية تؤسس لبناء شراكة مجتمعية قائمة على المواطنة الفاعلة في حفظ الأمن والنظام العام.

الواقع الأمني لبلدة بيت لقيا

تقع بلدة بيت لقيا في الجنوب الغربي من مدينة رام الله، و يحدها من الشرق قرية بيت عنان التي تصنف ضمن مناطق ضواحي القدس، ومن الغرب جدار الضم والتوسع، وقرية بيت سيرا، ومن الشمال قرية خربثا المصباح وجزء من أراضي قرية بيت سيرا، ومن الجنوب قرية بيت نوبا، وبحسب ما صرحت به رئيسة بلدية بيت لقيا أ. أريج عاصي، فإن مساحة البلدة تبلغ حوالي ١٦,٥٠٠ الف دونم، ٥ الف دونم تم مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي و١١,٥٠٠ ألف دونم ما تبقى داخل حدود البلدة، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢ ألف نسمة.

أوقعت اتفاقية أوسلو بلدة بيت لقيا ضمن منطقتي صلاحية، حيث يقع جزءٌ منها في المناطق المصنفة (ب)، والجزء الآخر ضمن المناطق المصنفة (ج)، وقد ساهم هذا التقسيم بالإضافة إلى موقع البلدة في جعلها تربة خصبة لنمو العديد من المشاكل الأمنية، وقد شهدت في الآونة الأخيرة مجموعة من الأحداث الأمنية التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار، خاصة وأن البلدة تبعد عن أقرب مركز شرطة عليها حوالي ١٢ كم والذي يقع في منطقة بيتونيا.

ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي مشكلة تجارة المخدرات، حيث أن وحدة مكافحة المخدرات ضبطت مشتل للمارجوانا ومعدات لمستنبت مواد مخدرة وسامة وكذلك أسلحة، تعتبر المناطق المحيطة بمدينة القدس والمصنفة (ب،ج) أكثر المناطق حيوية في الترويج والتعاطي والتجارة للمواد الممنوعة وهذا بسبب القرب المباشر من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يمكن تجار المخدرات من التنقل بسهولة ويسر في المنطقة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المنطقة خارجة عن سيطرة قوات الأمن الفلسطينية وصعوبة الوصول إلى المكان دون تنسيق أمني الذي يحتاج إلى تنسيق مع الارتباط العسكري الإسرائيلي المسألة التي تستغرق وقت.

كما تعاني المنطقة من قيام مجهولين بأعمال شغب منها حرق شاحنتان وجرافة تعودان لأحد ابناء البلدة، ومحاولة الاعتداء بالسرقة على مصرف، حيث تساهم مشكلة غياب الأمن في المنطقة الى استمرار الاعتداء من قبل بعض المواطنين على المرافق العامة في البلدة مثل عدم وعي السكان بمخاطر إنشاء حفر امتصاصية عشوائية في المرافق العامة التي تؤدي إلى إنهيار في البنية التحتية في المنطقة.

حسب التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينية ٢٠٠٦ أن ٧٧ بالمئة من المواطنين يرون خطر ترويج المخدرات ولم يقتصر الأمر على ترويج الممنوعات بل انتقل إلى مرحلة إنتاج المواد المخدرة، حيث اتجه تجار المخدرات داخل إسرائيل لزراعتها في الضفة الغربية، وحسب التحقيقات التي أجرتها السلطة الفلسطينية كان المشرفين والقائمين على زراعة المخدرات وتجارتها من حملة الهوية الإسرائيلية.

ما هي أسباب ضعف استجابة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للإحتياجات الأمنية في بيت لقيا؟

أولاً: القيود المفروضة بحكم استمرار الالتزام بتنفيذ اتفاقية أوسلو، حيث لا زالت الأجهزة الأمنية الفلسطينية ملتزمة بهذه الاتفاقيات وبتعليمات القيادة السياسية الفلسطينية.

ثانياً: عدم اتخاذ القيادة الفلسطينية قرارات واضحة بشأن تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني ذات العلاقة بمراجعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي.

ثالثاً: الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على إعادة احتلال الضفة الغربية من خلال إعادة الإدارة المدنية والحكم العسكري، وبناء المستوطنات بهدف تعزيز السيطرة الفعلية على المناطق المصنفة (ج) وإرهاب المواطنين المدنيين الفلسطينيين العزل وتهجيرهم من بلداتهم وقراهم.

رابعاً: قرب البلدة من مناطق ٤٨ من جهة ومن جهة أخرى ضواحي القدس ونظراً لقيام الاحتلال بتوفير غطاء قانوني وملاذ آمن للخارجين عن القانون وخصوصاً حملة الجنسية الإسرائيلية ممن يرتكبون أعمال تؤدي إلى انعدام الأمن وبالتالي يتحقق هدف الاحتلال في إضعاف سيطرة السلطة الفلسطينية على البلدة.

خامساً: عدم وجود مركز شرطة في المنطقة سمح للأشخاص الخارجين عن القانون بالتمادي لعدم وجود نوع من الرقابة الأمنية على المنطقة مما أدى لتزايد المشكلات الأمنية في البلدة وخاصة مشكلة التجارة بالمخدرات.

ووجود مركز شرطة في البلدة يساهم بحد كبير في انخفاض معدل الجريمة في المنطقة وايضاً انعدام مشكلة الأمن لا يقتصر على منطقة بيت لقيا وحدها وإنما يستهدف عدة مناطق مجاورة لها.

البدائل المقترحة

أولا: إنشاء مركز شرطة في المنطقة، ويمكن اقتراح تنفيذ ذلك من خلال التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، حيث أن هناك تجربة مماثلة في قرية بدو تم إنشاء مركز شرطة بعد تنسيق أمني من الجانبين ويمكن تعميم هذه التجربة والاستفادة منها في منطقة بيت لقيا نظراً لوجود حاجة ملحة تستدعي وجود جهاز أمن. وفقاً لما أدلى به دكتور العلوم السياسية في جامعة بيرزيت هاني موسى.

ثانياً: العمل على تعزيز نموذج الشرطة المجتمعية في البلدة بحيث يؤسس لبناء شراكة بين الشرطة المدنية الفلسطينية وكافة مكونات المجتمع المحلي من أفراد ومؤسسات وتعزيز دور الشباب والمرأة في المشاركة الفاعلة. يساهم نموذج الشرطة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة وممارستها، وفي دعم وتعزيز الشرطة المدنية في المناطق التي يتعذر عليها القيام بمهامها الأمنية بفعل القيود التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة.

ثالثاً: العمل على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: لمؤسسات المجتمع المحلي دور بارز لممارسة الرقابة على تحقيق الأمن ونشر العدالة المجتمعية من خلال حملات توعية لأفراد المجتمع بضرورة الالتزام باجكام القانون.

رابعاً: تخصيص أوقات ضمن ساعات الدوام المدرسي للطلاب للتوعية بمخاطر المخدرات وضرورة توطيد علاقتهم مع قوات الأمن الفلسطينية، لنشر الأمن والسلم المجتمعيان.

قائمة المراجع

- أريج عاصي، رئيسة بلدية بيت لقيا، مقابلة شخصية، بيت لقيا، مقر البلدية، ٢٠١٩/٣/٢٣.
- غسان نمر، الناطق الاعلامي باسم وزارة الداخلية، رام الله، وزارة الداخلية، ٢٠١٩/٤/٢.
- هاني موسى، دكتور في جامعة بيرزيت، رام الله ، جامعة بيرزيت، ٢٠١٩/٣/١٠.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، انتشار المخدرات في مناطق ب و ج، آب/ ٢٠١٧.
- مركز مسارات، خيارات وبدائل لمعالجة الأزمة الأمنية في الضفة الغربية، دنيا وطن، أيلول٢٠١٦.

https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fpulpit.alwatanvoice.com%2Farticles%2F2016%2F09%2F21%2F416737.html%3Ffbclid%3DIwAR2Jv7nv8p0hQVcUhZqeSg__rZTnRtzvljY2NC7UwBxoJemTbKVpUvD3Oy7U&h=AT3DPJn7fLJ0wEZQJuxajqJH6CzT9__0v0ZNeFcaB9KlrrIVvBovzDp9Wgj6QFtj768cRRT67G0g6-HOmSQFMLmQnDpbxt4zZHTArQe61P4EOEAfAtnuo1tmsZOF9t9QjFdIQv8JZM__TIi7Y

ورقة تحليل سياسات حول:

نسبة العاملين في جامعة الأقصى من ذوي الإعاقة

إعداد:

محمد بركة، كاملة شعت، محمد دوحان، فاطمة طبش، فاطمة عاشور، إسراء حجاج، محمد زعرب، نداء الاغى، هبة الجيار، انعام صيام، عبيد شعت

اشراف:

أ. بسام أبو حشيش

المقدمة:

أصبح وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، كغيرة من المجتمعات، ظاهرة طبيعية ومألوفة يتطلب التعامل معها بكافة تفاصيلها. فقد أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ٢٠١٧ إلى أن عدد الأفراد الذين يعانون من صعوبة واحدة على الأقل في فلسطين قد بلغ ٢٥٥,٢٢٨ فرداً، أي ما نسبته ٥,٨٪ من مجمل السكان، منهم ١٢٧,٢٦٦ في الضفة الغربية، ويشكلون ما نسبته ٥,١٪ من مجمل السكان في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد الأفراد ذوي الصعوبات في قطاع غزة ١٢٧,٩٦٢، أي ما نسبته ٦,٨٪ من مجمل السكان في قطاع غزة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع في نسبة الأفراد ذوي الصعوبات خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث بلغت عام ٢٠٠٧ في فلسطين ما نسبته ٤,٧٪ (٥,٣٪ في الضفة الغربية، و٣,٧٪ في قطاع غزة) مقابل ٥,٨٪ (٥,١٪ في الضفة الغربية، و٦,٨٪ في قطاع غزة) عام ٢٠١٧.

إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات القطاع العام حق من أبسط حقوق هذه الفئة التي أصبحت مهمشة بطريقة تتناقض مع أبسط المعايير ذات العلاقة بحقوق الإنسان لا سيما الحق في العمل. فالحق في تقلد الوظائف العامة جزء من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢/٢١) نص على أن « لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده «. وكذلك نصت المادة (٢٥/ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «يكون لكل مواطن، دون أي وجه من أوجه التمييز وعلى قدم المساواة عموماً مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده».

تطرح هذه الورقة إشكالية قصور الجهات الرسمية تجاه أعمال حقوق الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين، لا سيما الحق في العمل على الرغم من صدور قانون رقم ٤ للعام ١٩٩٩، بشأن حقوق المعوقين في فلسطين. حيث تهدف الورقة بشكل عام إلى تشخيص حالة الحق في العمل لدى الأفراد ذوي الإعاقة، وذلك إعمالاً للمادة (٢) من القانون، مع التركيز على جامعة الأقصى بغزة.

ذوي الإعاقة ... نظره قانونية

وفي فلسطين شكل قانون حقوق المعوقين رقم «٤» لسنة ١٩٩٩، في حينه خطوة مهمة ونوعية نحو صيانة وإعمال حقوق تلك الفئة المهمشة مجتمعياً. كما جاء هذا القانون تتويجاً للجهود الحثيثة التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل سن قانون يكفل حقوق تلك الفئة، كخطوة أولى نحو إعادة دمجها في المجتمع الفلسطيني، وأخذ دورها في التنمية المجتمعية.

ويتضمن القانون أربعة فصول تحتوي على عشرين مادة، تعالج كافة أوجه حقوق المعوقين. الفصل الأول من القانون ينص على أحكام وتعاريف، من بينها- كما جاء في المادة الأولى- التأكيد على حق المعوق في «... التمتع بالحياة الحرة، والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق.»[١٣] وجاء الفصل الثاني من القانون لكي يفصل حقوق المعوقين، لتشمل:

١٣ المادة رقم (٢)، كما وردت في قانون حقوق المعوقون لسنة ١٩٩٩.

حقوق اجتماعية (مثل الحق في التمتع بالرعاية الاجتماعية، وفي مجال الإغاثة والتدريب والتثقيف وإعطائه الأولوية في برامج التنمية الأسرية، والحق في التمتع ببطاقة المعوق[١٤])؛ حقوق صحية (الحق في التمتع بالتأمين الصحي الحكومي مجاناً، وتوفير الأدوات الطبية اللازمة لمساعدة المعوق، وغيرها)، حقوق تعليمية (الحق في تلقي خدمات تعليمية على أيدي كادر متخصص)؛ حقوق تتعلق بالتأهيل والتشغيل(التزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن ٥٪ من عدد العاملين بها وبما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم)، وحقوق رياضية ترويحية (الحق في ممارسة الرياضة).

ويلزم الفصل الثالث من القانون مؤسسات السلطة الوطنية، بالعمل على مواءمة الأماكن العامة للمعوقين، وتوفير بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة. كما يلزم القانون الجهات الحكومية بإتباع الشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية عند تصميمها للمباني والمرافق العامة والقديمة والجديدة لخدمة المعوقين.

فيما يتضمن الفصل الرابع والأخير المواد من ١٨ وحتى ٢٠، الأحكام الختامية الخاصة بالقانون، حيث تنص المادة ١٨ منه على إلغاء كل حكم قانوني يتعارض وأحكامه، ويطلب إلى مجلس الوزراء إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكامه. وأخيراً ينص على الطلب إلى جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكامه، وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كذلك أشارت القوانين الخاصة بالوظيفة العامة من ناحية، والخاصة بالمعاقين من ناحية أخرى، بالنص بشكل واضح على تعيين المعاقين في الوظائف العامة بنسبة محددة تضمن من خلالها نوع من التمييز الإيجابي لصالح المعاقين. فقد نصت المادة ٣/٢٤ من قانون الخدمة المدنية على أنه» يشترط فيمن يعين في أي وظيفة أن يكون: ٣. خالياً من الأمراض والعاهات البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام بأعمال الوظيفة التي سيعين فيها بموجب قرار من المرجع الطبي المختص، على أنه يجوز تعيين الكفيف في عينيه أو فاقد البصر في إحدى عينيه أو ذي الإعاقة الجسدية، إذا لم تكن أي من تلك الإعاقات تمنعه من القيام بأعمال الوظيفة التي سيعين فيها بشهادة المرجع الطبي المختص على أن تتوافر فيه الشروط الأخرى للياقة الصحية".

كما نصت المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعاقين على أنه على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية استيعاب عدد لا يقل عن ٥٪ من عدد العاملين بها بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات.

واقع العاملين من ذوي الإعاقة لا سيما في جامعة الأقصى

بشكل عام ووفقاً لبيانات تعداد السكان الفلسطيني ٢٠١٧ فإن هناك ارتفاع في معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة (اعاقة كبيرة ولا يستطيع مطلقاً) في فلسطين عام ٢٠١٧، حيث ارتفع هذا المعدل من ٢٤٪ بين المشاركين في القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر عام ٢٠٠٧ (١٥,٧٪ في الضفة الغربية و٤١,٢٪ في قطاع غزة)، ليبلغ ٣٧٪ (١٨,٨٪ في الضفة الغربية و٥٣,٧٪ في قطاع غزة)، عام ٢٠١٧.

١٤ تحدد بطاقة المعوق رزمة الخدمات التي يحق للمعوق الحصول عليها ضمن برنامج منظم. وتوفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة المعوق.

تعتبر جامعة الأقصى من أكبر الجامعات الفلسطينية الحكومية، وقد تم اعتمادها كمؤسسة تعليم عالي فلسطينية حكومية في قطاع غزة بموجب قرار رئاسي بتاريخ ٢١/سبتمبر/٢٠٠١. حيث بدأت الجامعة عملها سنة ١٩٥٥م كمعهد للمعلمين تحت إدارة الحكومة المصرية، وكان الهدف آنذاك هو إعداد المعلمين وتأهيلهم. وفي عام ١٩٩١م تطور المعهد إلى كلية عرفت بكلية التربية الحكومية. وحتى العام ٢٠١٩، ضمت الجامعة حوالي (٢٧) ألف طالبة وطالبة، ويعمل فيها (٧٥٠) موظفاً مثبتا في الهيئتين الأكاديمية والإدارية، فضلاً عن حوالي(٢٤٥) موظفا على بند العقود. حيث أن إجمالي العاملين من ذوي الإعاقة لا يتعدى ٢٪. وفقاً لدائرة شئون الموظفين في الجامعة.

إن هذه المكانة والوضعية التي تتمتع بها جامعة الأقصى يحتم عليها أن تكون من أكثر المؤسسات التي تطبق القوانين وتلتزم بها. وفي هذا السياق شاركت جامعة الأقصى بالعديد من المؤتمرات المتعلقة بذوي الإعاقة. كما أكد معالي رئيس الجامعة د. الشرافي أن الاهتمام بذوي الإعاقة هو ترجمة لسياسة الجامعة في علاقاتها مع المجتمع بكل مكوناته، فالحاجة الملحة لمساندتهم هي واجب وطني وإنساني لا يمكن استثناؤه ويجب إعطاؤه حقه، مشيراً إلى ضرورة إنهاء الانقسام الذي مس عصب الحياة وأثر سلباً على كافة شرائح المجتمع بمن فيهم شريحة ذوي الإعاقة، مفيداً أنه لا بد أن يكون لتلك الفئة صوتاً موحداً بعيداً عن الانتماءات السياسية.

ومن خلال الرصد والمعايشة والاستماع إلى عدد من الشكاوى المقدمة في هذا الصدد، فضلاً عن إجراء المقابلات وإجراء حوارات مع عدد من الأطراف، وفي ضوء ذلك كانت هناك عديد من الأسئلة التي كان لا بد من الحصول على إجابة عليها. مثل ما مدى اهتمام جامعة الأقصى بفكرة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف؟ هل تقوم جامعة الأقصى بمنح المتنافس من ذوي الإعاقة علامات إضافية تضاف إلى رصيده في المنافسة على تولي الوظيفة؟ كم عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين يتم تعيينهم بالمقارنة مع عدد الأشخاص العاملين في جامعة. وعليه فقد تبين أن النسبة الإجمالية لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة لم يتعد نسبة ٢٪ في جامعة الأقصى، وبالتالي لم تصل إلى النسبة التي أشارت إليها المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعاقين على أنه على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية استيعاب عدد لا يقل عن ٥٪ من عدد العاملين بها بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات.

كما نشير في هذا السياق إلى حالة من الوعي الذي يتمتع بها هؤلاء الأفراد لا سيما فيما يتعلق بضرورة إنصافهم وامتلاكهم الإرادة لانتزاع حقوقهم التي لا يتمتعون بها وفقا للقانون. وما يزيد من هذه القناعات أن هناك تضامن معهم ومؤسسات تسعى إلى الوقوف معهم في الحصول على حقوقهم. وقد أصبح هناك قناعة بضرورة أن يحصلوا على حقوق متكافئة، ليس من منظور شفقة، وإنما انطلقاً من مبدأ تكافؤ الفرص لهم دون تمييز.وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية لهم.

الخلاصة

تخلص الورقة الحالية بعد الاستعراض السابق لمجموعة البيانات والحقائق أن عدد العاملين بجامعة الأقصى يبلغ (٧٥٠) موظفاً ما بين إداري وأكاديمي و(٢٤٥) موظف على بند العقود، حيث أن إجمالي العاملين من ذوي الإعاقة لا يتعدى ٢٪. كما شاركت جامعة الأقصى بالعديد من المؤتمرات المتعلقة بذوي الإعاقة لكنها لا تطبق ما نصت عليها المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعاقين على أنه على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية استيعاب ما لا يقل عن ٥٪ عدد العاملين بها بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات. كما لم تتوفر آليات تجبر المؤسسات الحكومية بتطبيق ما ينص عليه قانون حقوق المعاقين.

التوصيات

وللحد من هذه الإشكالية، لا بد من العمل على إعمال القانون الذي يؤكد على توظيف أو ما نسبته ٥ ٪ في الجامعة من الأشخاص ذوي الإعاقة. لا سيما وأن هناك عدد من الوظائف التي تتناسب مع قدرات هؤلاء الأشخاص. فبدلاً من التعامل معهم كحالات اجتماعية، يمكن العمل على تعيينهم في الوظائف العامة. مما يساهم في إدماجهم في المجتمع. ومن أجل ذلك تقترح الورقة الإجراءات التالية:

ضرورة تطبيق ما نصت عليها المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعاقين.

١. العمل على إنشاء صندوق مالي خاص بذوي الإعاقة في جامعة الأقصى لتلبية احتياجاتهم.

٢. تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الباحثين عن العمل في مختلف المجالات.

٣. تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لاكتساب المهارات التي تطلبها الوظائف الشاغرة.

٤. تضمين حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج.

تقرير رصدي حول:

رسوم الخدمات الجامعية التي يدفعها طلبة جامعة الأقصى (فرع خانيونس) ومدى الاستفادة منها

إعداد:

شحدة الكرد، فاطمة عاشور، حليمه مسمح، هبة الجيار، اية صلاح

إشراف:

أ. بهجت الحلو

مقدمة

يواجه طلبة قطاع غزة، أسوة بباقي المواطنين القاطنين في هذا الشريط الساحلي الضيق والمكتظ بأكثر من مليونين من البشر، جملة من التحديات التي تطال كافة مناحي حياتهم، والتي تسببت بها الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، والتي جعلت ظروف معيشتهم بالغة الصعوبة، وخصوصاً في تفاصيل مسيرتهم الأكاديمية، ومنها عدم القدرة على دفع الرسوم الجامعية بشكل منتظم، فمن المعتاد أن تظهر مع بداية كل عام مشكلة الرسوم الجامعية في جامعة الأقصى فرع خانيونس، وعدم قدرة الطلبة على الوفاء بها كشرط أساسي لإكمال الدراسة، ولكن أن تبرز التزامات مالية إضافية يجب أن يدفعها الطالب مثل دفع عشرة دنانير بدل ما يسمى « خدمات جامعية»، فهذا يزيد من الأمر صعوبة، ويضاعف من قلق وتوتر الطلبة، ويزيد من تكاليف وأعباء أسرهم في جنوب قطاع غزة ذات المستوى الاقتصادي الهش. ومن المؤسف أنه حتى مع دفع هذه الرسوم الإضافية فإن الخدمات المرتبطة بها لا يتم توفيرها بشكل ملائم، وعليه يثور التساؤل حول مدى مشروعية فرض رسوم على الطلبة لا تحظى بتنظيم قانوني.

يتناول هذا التقرير الرصدي قضية الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلبة –عشرة دنانير – مقابل رزمة من الخدمات التي بجب توفيرها للطلبة ومثاله توفير خدمة الانترنت، وخدمة المصعد الكهربائي.

يسعى هذا التقرير من خلال استعراض هذه القضية إلى تسليط الضوء على الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلبة في جامعة الأقصى فرع خانيونس مقابل حصولهم على الخدمات ذات الصلة، والمعايير والمتغيرات المرتبطة بها، والى المساهمة في وضع حد لها، أو لمنع تكرارها، أو الحد من آثارها من خلال الضغط على إدارة الجامعة للوفاء بالتزاماتها، وإلى إشراك الطلبة في عملية صياغة السياسات والتخطيط الجامعي المرتبط بحقوقهم ومصالحهم، وتمكينهم من إبداء آرائهم، ومن الرقابة على سبل أعمال وحماية حقوقهم، وتعزيز قدرتهم على تقديم شكاوى وتظلمات إزاء ما يعترضهم من إجراءات قد تمس بقدرتهم على الاستمرار في دراستهم والمشاركة في إعداد البرامج ذات الصلة.

قام على إعداد هذا التقرير عدد من طلبة جامعة الأقصى فرع خانيونس، وهم أعضاء فريق مرصد الشبابي، وهذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير رصدية تصدرها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية Reform بهدف تعزيز شراكة الشباب في صناعة القرار وتعزيز استجابة السياسات العامة الأهلية والرسمية لاحتياجاتهم.

وتم جمع المعلومات ذات الصلة بهذا التقرير من خلال عملية البحث الميداني داخل الجامعة، ومناقشة الطلبة ومحاورتهم والاستماع إلى شكواهم ومطالبهم، وإلى التحقق مما أفادوا به من خلال اللقاء مع الجهات الإدارية ذات العلاقة بجامعة الأقصى.

الإشكالية

يتناول هذا الجزء من التقرير التساؤل التالي: **ما هي الخدمات التي يحتاجها الطالب والتي يلتزم بدفع ١٠ دنانير مقابلها، وما مدى استفادته منها؟**

يحتاج طلبة وطالبات جامعة الأقصى فرع خانيونس خلال يومهم الدراسي في الجامعة إلى مجموعة من الخدمات التي من المفترض أن توفرها الجامعة بشكل طبيعي، ومنها تمكين الطلبة من ولوج آمن وسريع لشبكة الانترنت وذلك لأغراض البحث الأكاديمي والعلمي، أو الدخول لشبكة معلومات الطالب الجامعي، أو للتواصل مع العالم الخارجي. كما يحتاج الطلبة إلى توفير خدمة الانترنت للقيام ببعض الواجبات الجامعية بدلاً من الذهاب إلى المكتبات الخارجية، وما يرافق ذلك من نفقات مالية إضافية تتعلق بتكلفة المواصلات، وكذلك دفع مبالغ أخرى بدل تصوير الأوراق ذات العلاقة بدراستهم.

كما أن الجامعة تضم مبانٍ تتكون من عدة طوابق تضم القاعات الدراسية، والتي يصعد إليها الطلبة عبر الأدراج، لعدم إتاحة المصعد الكهربائي لاستخدام الطلبة، ما يتسبب بإرهاق جسدي ينعكس على أدائهم الأكاديمي، ويضعف تركيزهم خلال المحاضرات، وفي هذه الحالة تكون معاناة الطلبة من ذوي الإعاقة أشد. ووحدهم الأكاديميون والإداريون في الجامعة يستطيعون استخدام المصعد الكهربائي ما ينطوي على تمييز.

ومقابل أن يستفيد الطلبة من الخدمات المشار إليها ومن أهمها خدمات الانترنت، وخدمات شؤون الطلبة الالكترونية، وخدمات المصعد الكهربائي، يتم إلزام الطلبة بدفع عشرة دنانير زيادة على الرسوم الجامعية، وما يشكله ذلك من عبءٍ مادي إضافي على الطلبة، ورغم قيام الطلبة بدفع هذه الرسوم، ومع ذلك فإن هذه الخدمات لا يتم الوفاء بها من قبل الجامعة.

يتبين من خلال استعراض تفاصيل المشكلة، وما أفاد به الطلبة، أن عملية دفع العشرة دنانير يعتبر شكل من أشكال الجباية غير القانونية التي يجب وقفها والامتناع عنها، وفي المقابل العمل على توفير الخدمات الأساسية للطلاب في جامعة الأقصى بصفتها التزامات لصيقة بالحق في التعليم الذي يحميه القانون.

الإطار القانوني

تضمن المعايير القانونية الدولية وكذلك القانون الفلسطيني حق الإنسان في تلقي التعليم وفق معايير الجودة وسهولة الوصول والتوافر، وفي ظل بيئة أكاديمية «صديقة للطالب» تضمن له كرامته وراحته وتحقيق مصلحته الفضلى، حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٦ منه على أن: « لكل شخص الحق في التعليم دون تمييز أو قيود».

وكذلك كفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حق كل فرد في التربية والتعليم بما يحقق « الإنماء الكامل للشخصية»، ونص القانون الأساسي الفلسطيني على أن الفلسطينيين أمام القانون والحقوق الأساسية سواء.

وتصدى القانون الفلسطيني لموضوع فرض الرسوم والضرائب وجعل منه نصاً دستورياً من خلال النص على أنه « لا ضريبة ولا رسوم إلا بناءً على نصٍ قانوني» ونظراً لعدم وجود نص قانوني آو لائحة فرعية تنظم فرض أو جباية هذه الرسوم، يعتبر إلزام الطلبة بدفعها أمراً يفتقد للمشروعية القانونية، ويتسبب بمزيد من المعاناة للطلبة، كما أن فرض رسوم بقيمة عشرة دنانير مقابل خدمات جامعية يشكل مخالفة للالتزامات ذات الصلة بتيسير الحق في التعليم.

ويعتبر التمييز في استخدام خدمات الجامعة ما بين الطلبة وغيرهم من الأكاديميين والإداريين، ومعاناة الطلبة على وجه العموم وذوي الإعاقة منها على وجه الخصوص، مخالفة لمبدأ المساواة الذي أكد عليه القانون الأساسي الفلسطيني:» الفلسطينيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة».

الخاتمة

يعتبر فرض رسوم إضافية على طلبة جامعة الأقصى فرع خانيونس بقيمة عشرة دنانير، بذريعة تقديم خدمات جامعية هو أمر ينطوي على عدم الاكتراث أو الاعتبار لواقع القدرة الاقتصادية المنهارة لطلبة محافظات جنوب قطاع غزة، ويفرض معاناة قسرية عليهم، ومن المثير للدهشة أنه ومع دفع هذه الرسوم إلا أن الطلبة لا يتمتعون بهذه الخدمات، ويواجهون تمييزاً تجاهها، ما يوجب وقف هذا الانتهاك المتمثل بدفع رسوم لا تحظى بالتنظيم القانوني، والعمل على توفير الخدمات الجامعية دون مقابل لضمان التمتع بالحق في التعليم الذي يسمو بشخصية الطالب ويحقق النماء الكامل لها.

التوصيات

١. ضرورة العمل على إلغاء رسوم العشرة دنانير لعدم مشروعيتها.

٢. ضمان توفير خدمات الانترنت والمصعد الكهربائي والخدمات الأخرى دون مقابل.

٣. ضرورة تحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل الجامعة والعمل على استفادة كافة الطلبة منها دون تمييز.

٤. توفير صندوق شكاوى خاص بالخدمات الطلابية.

٥. تنظيم أيه رسوم يتم فرضها على الطلبة وفق القنوات القانونية.

تقرير رصدي حول:

مدى إنجاز مشاريع قطاع الصحة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم خلال الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٨

إعداد:

تمارا الطيبي، لمى حدايدة، سهير خضر

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

تعد الخطط التنموية أداة هامة في تحديد مسارات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطقي، وهي في نفس الوقت أداة تقييم منظمة لعمل الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية؛ بحيث تحدد هي ذاتها الالتزامات التي تضع الجهة الحكومية على نفسها الأمر الذي يتيح مراجعة شعبية منتظمة لأعمال الجهات الإدارية كالمحافظة والمجالس المنتخبة كالبلديات.

إن إعمال الرقابة الشعبية يعد جزءا من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات إلى إدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل المحافظات ومجلس محلية مركزية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء محافظة طولكرم ومدى إنجازها لالتزاماتها المتعلقة بقطاع الصحة بالمحافظة والمرسومة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم ٢٠١٦-٢٠٢٥، حيث تم رصد التزام المحافظة في إنجاز المشاريع المحددة للسنوات الثلاث الأولى ٢٠١٦-٢٠١٨ من الخطة الاستراتيجية للمحافظة.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعات طولكرم حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم ٢٠١٦-٢٠٢٥. كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسؤولين في قطاع الصحة في المحافظة للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها المحافظة في الخطة الاستراتيجية.

ولغايات تقييم لغة الالتزامات المتعلقة بقطاع الصحة الواردة في الخطة الاستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي: محدد: تم وضع التزام واضح -محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسؤولة عن تنفيذ الإلتزام - قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الإلتزام، واقعي وقابل للتطبيق - محدد بزمن: هل لغة الإلتزام حددت زمناً.

(١) الخطة الاستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم

بادرت محافظة طولكرم عام ٢٠١٤ وبأشراف فني من وزارتي الحكم المحلي والتخطيط والتنمية الادارية وبتنفيذ من المركز الوطني للتنمية المستدامة بمشروع اعداد خطة تنموية استراتيجية لمحافظة طولكرم للأعوام ـــ(٢٠١٦-٢٠٢٥) حيث تسعى المحافظة لنهوض بواقع المحافظة في المجالات التنموية، وقد تم ربط الخطة التنموية بخطة (٢٠١٤-٢٠١٦) والتي جاءت تحت شعار «بناء الدولة وتجسيد السيادة» وقد جاء هذا الربط لسهولة دعم مشاريع الخطة وإدراجها على سلم أولويات الحكومة الفلسطينية وهذا ما تم الالتزام به من قبل دولة رئيس الوزراء

خلال حفل إطلاق الخطة التنموية وذلك بالسادس عشر من ايار بالعام ٢٠١٥، حيث جاءت الخطة التنموية لمحافظة طولكرم ثمرة لجهود المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة بالمحافظة، وتعتبر المشاركة المجتمعية بمحافظة طولكرم الأكثر حشدا ونوعية بمراحل إعداد الخطة وذلك مقارنة بخطط المحافظات الأخرى.[١٥]

وتأتي الخطة التطويرية لقطاع الصحة ضمن الخطط الإستراتيجية التي وضعتها وزارة الصحة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية وذلك بالتشبيك مع القطاعات الثلاث الحكومية والأهلية والخاصة لتقديم أفضل وأجود الخدمات الطبية والصحية المستدامة والآمنة التي تتمحور حول سلامة المريض، فالخدمة الطبية المقدمة والتي تتركز حول المريض يجب أن تكون في بيئة آمنة وخالية من المخاطر وعالية الجودة، وذلك عبر تطبيق معايير الجودة الصحية العالمية، وأيضا تأتي ضمن رؤية إدارة مستشفى د.ثابت ثابت الحكومي ومديرية الصحة حول تطوير الخدمات الطبية المقدمة للمرضى بما يرتقي مع الأساليب العلمية الحديثة في العلاج من حيث تطوير الأجهزة والمباني والكوادر البشرية على حد سواء.[١٦]

وجاءت الخطة بناء على نقص الاحتياجات حيث يعلم مواطني محافظة طولكرم النقص الحاد في الكوادر الطبية بشكل عام والمتخصصة بشكل خاص، وبعضها معدومة، منها القلب وجراحة القلب والأعصاب مما يضطر المواطن إلى السفر للبحث عن هذه التخصصات مما يكلف تبعات اقتصادية ومعاناة لدى المرضى وعائلاتهم إضافة إلى أنه يمنع الكثير من مراجعة أطباء الإختصاص بالمحافظات الأخرى نظراً لضيق الحال مما يؤدي إلى تزايد الحالات المرضية بالتالي فإن استقطاب كوادر طبية للعمل في المحافظة يعتبر أولوية قصوى لجميع المواطنين في المحافظة، بالتالي نص التزام HD١ على استقطاب كوادر طبية متخصصة[١٧]، وعلى الرغم من أن مديرية الصحة في المحافظة تقوم بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال العيادات والمراكز الصحية الحكومية المنتشرة في المحافظة والتي تغطي حوالي ٩٩٪ من القرى وتشمل عيادات عامة ورعاية أمومة وطفولة، إلا أنه ما زال القطاع الصحي في المحافظة يعاني من عدة مشاكل خاصة في الأونة الأخيرة المتزامنة مع عدد السكان وزيادة الأمراض مما أدى الى الضغط الكبير والمتزايد على الخدمات الصحية والعلاجية فمن هنا جاءت فكرة التزام HD٣ الخاص بإنشاء وتأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمحافظة، فالمدينة تعاني من عدم وجود مركز صحي مستوى رابع، وهي بأمسّ الحاجة إليه، بالإضافة لعدم وجود مركز في قرية ارتاح، ومراكز سيئة من حيث الخدمة وغير كافية في كل من فرعون وكفر عبوش وكفر صور، بالإضافة إلى نقص في أجهزة المختبر والأشعة والكمبيوتر لتعزيز نظام طب الأسرة وعدم توفر سيارات كافية لنقل المواطنين.

ويوجد في المحافظة مشفى آخر وهو مشفى الزكاة وهو أحد مشاريع لجنة الزكاة الذي تم افتتاحه في عام ٢٠٠٠ ويخدم قطاعا كبيرا من المرضى ويحتوي على ٥٤ سريرا وبضم المستشفى العديد من الأقسام منها الأقسام الطبية وقسم العيادات الخارجية والأقسام الإدارية، إلا أن المشفى مازال يفتقد وحدة القسطرة وعمليات القلب المفتوح الذي له أهمية كبيرة وتأثير في مجال الرعاية الصحية لشريحة كبيرة من مرضى القلب واختصار الوقت والجهد بالنسبة لهم، لذلك كان لا بد من وجود التزام HD٤ الذي ينص على تجهيز وحدة قسطرة خاصة بتصوير وتنظير شرايين أجزاء القلب الداخلية بالأشعة السينية لتحديد وضع القلب والشرايين الرئيسية

١٥ الخطة التنموية الإستراتيجية لمحافظة طولكرم، المركز الوطني للتنمية المستدامة ٢٠١٥، ص١

١٦ الخطة الإستراتيجية التطويرية السنوية مستشفى الدكتور ثابت ثابت ٢٠١٧، ص٤

١٧ الخطة التنموية الإستراتيجية لمحافظة طولكرم، المركز الوطني للتنمية المستدامة ٢٠١٥،ص٦٣

المغذية له عند المريض، بالإضافة لتجهيز غرفة عمليات للقلب المفتوح وقسم خاص بالعناية القلبية CCU لمرضى القلب.[١٨]

تفتقر محافظة طولكرم الكوادر الطبية وإلى مواكبة التطورات العلمية حيث لا تقام الأيام العلمية إلا نادرا ولايوجد برامج علمية خاصة مثل (برنامج التعليم الطبي المستمر) مما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الطبية المتقدمة. لذلك نحن بأمس الحاجة لإلتزام HD٥ الذي يهدف إلى تنفيذ برنامج بناء قدرات الكوادر الطبية في المحافظة، ولا يتحقق وجود نظام صحي متكامل ذو جودة عالية بوجود فقط الكوادر الطبية فلابد من تطوير البنية تحتية لنهوض بالمستوى الصحي كماً ونوعاً وذلك في ظل تزايد أمراض الضغط والسكري والمؤثرات البيئية والضغوطات الحياتية.

كما أن محافظة طولكرم تفتقر للعديد من الأجهزة والمعدات الطبية التي لابد من توافرها ووجودها التي بدورها تخفف من عناء المرضى واضطرارهم للسفر والتكلفة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة[١٩]، فلا يتوفر في المحافظة جهاز الرنين المغناطيسي الذي بدوره يوفر خدمات تكاملية تشخيصية مبكرة لأمراض الجهاز العصبي من أورام والمفاصل والعمود الفقري والدماغ وغيرها من الأمراض التي تعتمد على المجال المغناطيسي، وتفتقر المحافظة لجهاز قياس هشاشة العظام للتشخيص المبكر للمرض الصامت، بالإضافة إلى أن جمعية أصدقاء المريض تضم قسم متطور للأشعة التشخيصية إلا أنها تفتقر للأجهزة الضرورية للوصول إلى الخدمات التكميلية والتشخيصية بالإضافة إلى أنها تضم مركز متطور ومتقدم للعيون يضم الأجهزة الضرورية والتشخيصية والعلاجية وتفتقر إلى جهاز قياس عدسة العين، لذلك لابد من توافر التزام HD٦ لتوريد وتشغيل الأجهزة والمعدات الطبية.

(٢) النتائج العامة للرصد

تشير عملية الرصد إلى دقة لغة الالتزام حازت على نسبة مرتفعة، فمن ٢٠ التزاماً جرى رصدها لقطاع الصحة في خطة التنمية لمحافظة طولكرم تميزت هذه الالتزامات جميعها بأنها محددة وواقعية وقابلة للتطبيق ومحددة بمدة زمنية. لكن المؤشر المتعلق بأنها قابلة للقياس فقد انطبق على خمسة عشر التزاما من ٢٠ التزاما.

تقييم دقة لغة الالتزام

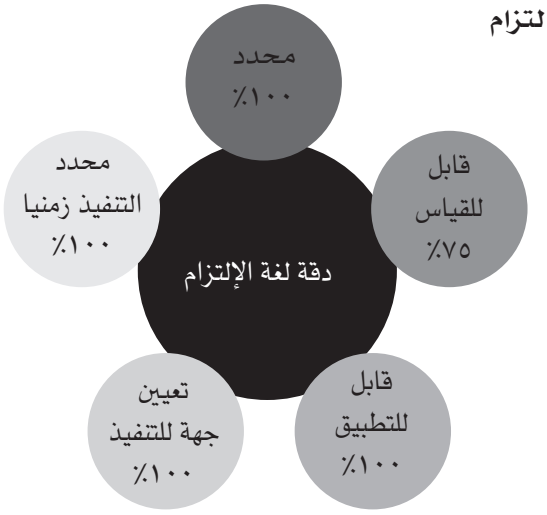

١٨ مرجع سابق، ص٦٦

١٩ مرجع سابق، ص٧٠

أما فيما يتعلق بفحص مدى الالتزام، فقد أشارت عملية الرصد أن نصف الالتزامات التي تضمنتها خطة التنمية لمحافظة طولكرم المتعلقة بقطاع الصحة؛ قد تحققت بشكل جزئي أي ما يزيد عن ٥٠٪ من التزام ذاته) فيما لم يتم تنفيذ النصف الاخر من كما يشير الشكل أدناه، ما يشير إلى عدم قدرة على تنفيذ الالتزامات التي وضعتها المحافظة وعدم القدرة على تحديد الأولويات في الخطة

تقييم تحقق الالتزام

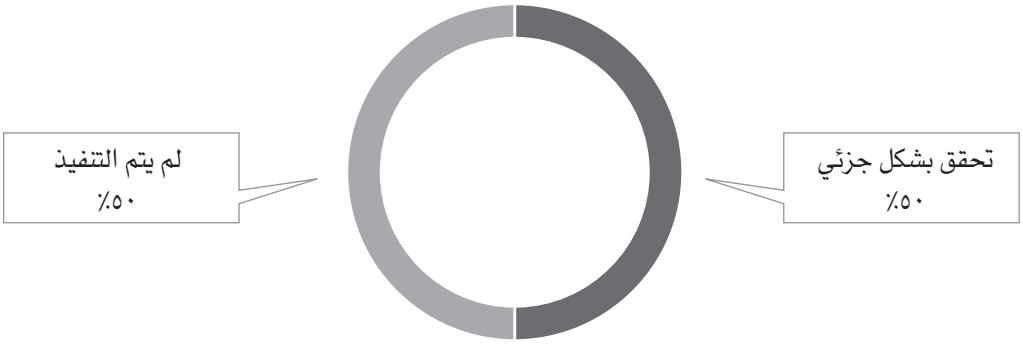

(٣) نتائج الرصد التفصيلية

تعتبر الإصلاحات الواردة في الالتزام مجموعة إيجابية في الجانب التنموي والإصلاحي الذي يشكل رافعة للنهوض بالواقع الصحي الذي يعتبر من الأولويات في محافظة طولكرم، فتطوير واستقطاب الكوادر الطبية يجعل من النظام الصحي أكثر تكاملا لتقديم خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية ذات الجودة العالية عبر آلية للاستثمار بالكفاءات الفلسطينية الموجودة وذلك بتوفير حوافز وتشجيعهم على التخصص في مجال الطب.

وبالنسبة لالتزام HD٣ «إنشاء وتأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمحافظة» فهو ضروري جداً لتطوير مستوى الخدمات الصحية الأولية، فالمحافظة في حالة ارتفاع عدد السكان وارتفاع عدد الأمراض وزيادة معدلات الإقبال من قبل المراجعين والمرضى لتلقي الخدمات الصحية المقدمة من المستشفى بسبب وجود نظام التأمين الصحي وبسبب التحويلات الآتية من الخدمات الطبية والعسكرية ومديرية الصحة، فوجود مراكز رعاية صحية أولية يخفف الضغط على المراكز العلاجية والصحية المركزية. وبالنسبة لالتزام HD٤ «تجهيز وحدة قسطرة وعمليات قلب مفتوح» تكمن أهمية هذا الالتزام بعدم وجوده في منطقة طولكرم، ولما له من أهمية وتأثير في مجال الرعاية الصحية لشريحة كبيرة من مرضى القلب واختصار الوقت والجهد(عناء السفر)، وهذا المشروع يتطلب تكلفة باهظة الثمن إلا أن العامل المساعد هو توفر المنح الداخلية والخارجية لتنفيذ المشروع، ودعم وزارة الصحة الفلسطينية لتنفيذ مشاريع التطوير ودعم المجتمع المحلي عبر التبرعات النقدية والعينية. كما أن هناك مشكلة أخرى تكمن في عدم وجود مولد كهرباء عالي المستوى لاستيعاب الاجهزة التي يجب أن تتوفر لتنفيذ المشروع لتجنب الانقطاع الكهربائي المستمر.[٢٠]

بينما التزام HD٥ «تنفيذ برنامج بناء قدرات الكوادر في المحافظة» فهو من أهم الالتزامات كونه يعمل على

٢٠ الخطة الاستراتيجية التطويرية السنوية مستشفى الشهيد ثابت ثابت، ص١١

تطوير مستوى البنية التحتية والكوادر الطبية، وكونه يعزز قدرات الكوادر الطبية المحلية لمواكبة التطورات العلمية المتلاحقة مما يرفع مستوى المعرفة الطبية، فمن الضروري وجود آليات وبرامج خاصة لرفع مستوى الكوادر الطبية وبالتالي رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الكوادر، تنفيذ هذا الالتزام يقوي العلاقة بين مديرية الصحة والمستشفى مع المجتمع المحلي، بالإضافة إلى كسب ثقة المواطن بالقطاع الصحي من حيث نوعية وجودة الخدمات المقدمة وكفاءة الكوادر الطبية في المحافظة.

والتزامHD٦ «توريد وتشغيل الأجهزة والمعدات الطبية» تنفيذ الالتزام يرفع من مستوى الخدمات الصحية كما ونوعاً في محافظة طولكرم، ويرفع مستوى الخدمات والبنية التحتية الصحية في المحافظ، فمحافظة طولكرم تفتقر لكثير من الأجهزة ووجودها يوفر على المرضى عناء السفر والتكلفة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة والطارئة والحالات الفقيرة، وجميع الالتزامات هي التزامات تكاملية لا يمكن أن ننفذ التزام دون الاخر.

عنوان الالتزام	تطوير وتأهيل الكادر البشري الطبي	الرقم	HD١
الجهة المسؤولة عن التنفيذ(كما ورد في الخطة)	- وزارة الصحة - القطاع الخاص - المجتمع المحلي	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	٦ سنوات تبدأ من ٢٠١٧
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	١-تشكيل مجلس استشاري مساند للوضع الصحي. ٢-تشكيل صندوق طبي لدعم جهود تطوير الكوادر الطبية في المحافظة. ٣-التعاقد مع أطباء اختصاصيين من مختلف التخصصات للعمل بعقود خاصة مميزة ليكون حافز لهم للعمل في المحافظة. ٤-ابتعاث عدد من أطباء الطب العام للحصول على التخصصات والعودة للعمل في المحافظة مع ايجاد ضمانات لعودتهم للمحافظة.		

دقة لغة الالتزام	□ محدد □ قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □ قابل للتعيين لجهة معينة □ التنفيذ زمنيا
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

بالنسبة لالتزامHD١ تعامل المشروع (استقطاب كوادر طبية متخصصة)مع عدد من الالتزامات التي تم ذكرها سابقا، واستطاعت تحقيق انجازات منها ابتعاث طبيبتين للحصول على البورد ومتابعة الطبيبتين لضمان عودتهن للمحافظة للاستثمار بالكفاءة والخبرة، وتم استقطاب كوادرل أمراض الدم والقلب والأعصاب في مستشفى الشهيد ثابت ثابت، الا أنه وفقا لخطة المحافظة لم يتم حتى الان تشكيل مجلس استشاري مساند للوضع الصحي، وأيضا لم يتم تشكيل صندوق طبي لدعم جهود تطوير الكوادر الطبية في المحافظ حيث أنها مازالت على جدول الخطة الاستراتيجية التنموية التي يسعون للعمل لتحقيقها حتى نهاية ٢٠٢٥,[٢١]

٢١ الدرك عبد الفتاح، مرجع سابق.

عنوان الالتزام	انشاء وتأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمحافظة	الرقم	HD٣
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	- وزارة الصحة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	٥ ستوات تبدأ من ٢٠١٧
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	١-إنشاء عيادات جديدة في كل من ارتاح، فرعون، كفرصور، وكفرعبوش. ٢-إنشاء مركز صحي مستوى رابع في مدينة طولكرم. ٣-توفر مركز أشعة في المناطق الثلاثة (وادي الشعير، الكفريات،الشعراوية). ٤-توفر عيادات أسنان في المناطق الثلاثة (وادي الشعير، الكفريات، الشعراوية). ٥-توفر أجهزة مختبرات مع أجهزة كمبيوتر لتعزيز طب الأسرة.		

دقة لغة الالتزام	□ محدد □ قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □ قابل للتعيين لجهة معينة □ التنفيذ زمنيا.
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

أما بالنسبة لالتزام HD٣ ، الذي يهدف لإنشاء وتأهيل مراكز الرعاية الأولية والصحية بالمحافظة فمؤخرا تم البدء في بناء مركز صحي ومديرية صحة مستوى رابع في مدينة طولكرم، وتم تحصيل قطعة أرض إضافية لمبنى المديرية ٥٠٠م من بلدية طولكرم لغرض أن تكون موقف سيارات، وتم الانتهاء من بناء عيادة كفر عبوش عظم، والانتقال إلى مرحلة التشطيب، وفي فرعون ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني تم تحصيل قطعة أرض وتم الحصول على الموافقة لبناء قطعة أرض مستوى ثاني بكلفة ١٥٠ ألف دولار على الرغم أن هذا الالتزام غير مدرج ضمن خطة المحافظة، وبالنسبة لكفر صور فإن جهة الاختصاص في مرحلة التواصل لبناء مركز صحي فيها، وتم إنشاء مركز طوارئ في عنبتا، وتم تجهيز مختبر لعيادة كفر زيباد، وأجهزة حديثة لعيادة كفر جمال للمختبر، وتم تجهيز عيادة أسنان في المدينة، وبالرغم من تحقق عدد من الإنجازات وفقا لنص الالتزام إلا أنه لم يتم توفير مراكز أشعة في هذه المناطق (الكفريات، الشعراوية) بعد، وعيادات أسنان في كل من (الكفريات، الشعراوية، ووادي الشعير) فيعتبر الالتزام منفذ بشكل جزئي[٢٢].

٢٢ أبو شنب سيرين، مديرة الشئون الادارية في مستشفى ثابت ثابت، ٧-٣-٢٠١٩.

عنوان الالتزام	تجهيز وحدة قسطرة وعمليات قلب مفتوح	الرقم	HD٤
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	-مستشفى الزكاة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	٢ سنة تبدأ من ٢٠١٦
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	١وحدة جهاز القسطرة بالأشعة السينية X-ray kath lab unit. ٢-وحدة عمليات قلب مفتوح بكامل تجهيزاتها ومعداتها-Open Heart surgery room. ٣-قسم العناية الحثيثة لمرضى القلب والجراحة القلبية-مع المعدات والتجهيزات اللازمة لذلك. ٤-لوازم وأدوات وعدد جراحية ومستهلكات خاصة بالوحدة.		

دقة لغة الالتزام	□ محدد □ قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □ قابل للتعيين لجهة معينة □ التنفيذ زمنيا.
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل. □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع). □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ. □ غير واضح.

يتناول التزام HD٤ تجهيز وحدة قسطرة وعمليات قلب مفتوح، تم إنشاء قسم للعناية بمرضى القلب مع المعدات والتجهيزات اللازمة لذلك، فحتى الآن لم يتم افتتاح وحدة جهاز القسطرة بالأشعة السينية مع المستهلكات، ولم يتم تنفيذ الالتزام بفتح قسم عمليات قلب مفتوح، ويعتبر فريقنا أن الالتزام لم يتحقق وفقا للإنجازات التي زودتنا بها مديرية الصحة وقياسها على نص الالتزام، حيث أن مدة الخطة لتحقيق الالتزام انتهت بعام ٢٠١٨ ذلك يعني أن الانجاز محدود.

عنوان الالتزام	تنفيذ برنامج بناء قدرات الكوادر الطبية في المحافظة	الرقم	HD٥
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	- وزارة الصحة - المؤسسات الصحية في المحافظة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	٩ سنوات تبدأ من ٢٠١٧
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	١ -تفعيل برنامج التعلم الطبي المستمر ضمن الية محددة وواضحة المعالم. ٢- ابتعاث الكوادر الطبية لدراسة متخصصة حسب المجالات التي تعمل بها الكوادر. ٣- التنسيق مع المؤسسات التي تعمل في برنامج التعلم الطبي المستمر في الوطن وخارجه من أجل التنسيق للدراسات الطبية المختلفة.		

دقة لغة الالتزام	□ محدد □ قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □ قابل للتعيين لجهة معينة □ التنفيذ زمنيا.
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل. □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع). □ تحقق بشكل محدود. □ لم يتم التنفيذ. □ غير واضح.

وبالنسبة لالتزام (HD٥) الذي ينص على بناء قدرات الكوادر الطبية في المحافظة، فانه تم تفعيل مشروع التعليم المستمر للكوادر الطبية في المؤسسات الصحية وتوفير تدريبات لهم على مستوى الوطن والمحافظة وخارج الوطن، وتدريب أطباء طب الأسرة بالتعاون مع التعاونية الإيطالية وذلك في جامعة النجاح، وابتعاث طبيبتين للحصول على البورد، ويتضح أنه تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي نوعا ما، ويتضح أيضا أن هذا المشروع يتصف بالديمومة حيث أن عمر المشروع ٩ سنوات بدأ من ٢٠١٧.

عنوان الالتزام	توريد وتشغيل الأجهزة والمعدات الطبية	الرقم	HD٦
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	- وزارة الصحة - القطاع الأهلي - القطاع الخاص	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	٥ سنوات تبدأ من ٢٠١٨
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	١- توريد وتشغيل جهاز أشعة بالرنين المغناطيسي (MRI). ٢- توريد وتشغيل جهاز قياس كثافة العظام في الجسم. ٣- توريد وتشغيل جهاز لقياس عدسة العين(IOL Calculater). ٤- توريد وتشغيل جهاز تفتيت الحصى.		

دقة لغة الالتزام	□ محدد □ قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □ قابل للتعيين لجهة معينة □ التنفيذ زمنيا. ×
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

أما بالنسبة لالتزام HD٦ (توريد وتشغيل الأجهزة والمعدات الطبية)، لم يتم تحقيق أي جزئية من الالتزام علما أن الالتزام يبدأ من ٢٠١٨، فلم يتم حتى الآن توريد وتشغيل جهاز أشعة بالرنين المغناطيسي، وتوريد وتشغيل جهاز قياس كثافة العظام في الجسم، وجهاز قياس عدسة العين وجهاز تفتيت الحصى، علما أنه تم

توريد جهاز طبقية وجهازCT للمستشفى وآخر لجمعية أصدقاء المريض، والحصول على أجهزة للتصوير الرقمي في عنبتا على الرغم أنها غير مدرجة ضمن خطة المحافظة.

الاستنتاجات: تنفيذ الالتزام

من الواضح أن الالتزام يتناول رؤية تطويرية للخدمات الطبية المقدمة للمرضى في محافظة طولكرم بما يتناسب مع الأساليب والتطورات العلمية الحديثة في مجال الطب والعلاج من حيث تطوير الأجهزة والمباني والكوادر البشرية على حد سواء التي جاءت استكمالا للالتزامات السابقة والتي اخرها (٢٠١٤-٢٠١٦)، وذلك في ظل وجود نظام إداري يعنى بتطوير الخدمات الصحية ووجود سياسات مكتوبة ومعتمدة وفي ظل وجود كوادر بشرية مؤهلة وذات كفاءة، وحيث أن المستشفى الحكومي حاصل على شهادة اعتماد مبادرة مستشفى صديق الطفل واجتياز المرحلة الأولى من مبادرة مستشفى صديق سلامة المريض، وحديثا تم ادخال نظام تأجير الأجهزة والمعدات المخبرية وتوفير كافة الفحوصات، وافتتاح مكتبة طبية الكترونية لمواكبة اخر التطورات والأبحاث الطبية والعلمية بتمويل من مؤسسة IMED PAL٢٠٠٠، وتدريب طلاب الطب والتمريض والخدمات الطبية.[٢٣]

من النقاط المهمة والمآخذ على مديرية الصحة والمستشفى أنه لا يوجد تقارير تقييمية مكتوبة للالتزام تقدم للإدارة العامة ذات الاختصاص والجهات المعنية في نهاية كل سنة، الذي من خلاله يتم تقييم الأهداف المحققة من الالتزام الذي من خلاله نعرف مواطن الضعف والقوة والتهديدات والفرص، وهذا يدل على وجود قصور في الرقابة والتقييم والمتابعة، على الرغم من وجود نظام مراقبة لتطبيق المؤشرات والسياسات شهريا، لذلك فإن عملية الرصد كانت من خلال قياس الالتزام بما تم تحقيقه من إنجازات من خلال البيانات التي حصلنا عليها شفويا من أصحاب الاختصاص والبعض القليل من بين سطور احد الكتيبات الصادرة عن مديرية الصحة والمستشفى.[٢٤]

التوصيات

- الالتزام بنص الالتزام: على الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ نص الالتزام الوارد بخطة المحافظة وعدم تنفيذ التزامات غير واردة في الخطة كما لاحظنا في تنفيذ الالتزام، فمن باب أولى تنفيذ ما هو موضوع وفقا للخطة الموضوعة على علم ودراية.
- الالتزام بالمدة الزمنية: على الجهات المعنية ضرورة الالتزام بالمدة الزمنية لتنفيذ الالتزام الوارد في الخطة.
- تقييم للأداء: وذلك الالتزام بتقييم الأهداف المحققة من الخطة وذلك بعمل تقرير سنوي حول الإنجازات المحققة تقدم للإدارة العامة للمستشفيات، والاحتفاظ بنسختين من التقرير واحدة الكترونية وأخرى مطبوعة توضع في ملف خاص.
- ضرورة تزويد الأقسام الطبية وخاصة في المستشفيات في مولد كهرباء مستوى عال لاستخدامه عند

٢٣ الخطة الإستراتيجية التطويرية السنوية مستشفى ثابت ثابت ٢٠١٧، ص١٠

٢٤ الدرك عبد الفتاح، مدير عام الصحة في محافظة طولكرم، مقابلة شخصية، ٧-٣-٢٠١٩.

انقطـاع الكهربـاء.

- بيئـة داعمـة ومحفـزة: توفّيـر بيئـات تعلّم داعمـة تبنـي علاقـات إيجابيـة للأطبـاء، وتشـركهم في عمليـة التعلّم بطريقـة فعّالـة، وتركّـز علـى تشـجيعهم لإكمـال التخصـص وذلـك بعـد دراسـة احتيـاج البيئـة للتخصصـات الغيـر متوفـرة في المحافظـة.
- تعديل الخطة الاستراتيجية لسنة(٢٠١٦-٢٠٢٥) بما يتناسب مع التعداد السكاني لمحافظة طولكرم.

تقرير رصدي حول:

الشفافية في المجالس المحلي في محافظة طولكرم

إعداد:

رئام بدو، عدي عمار، وليد خليلية، يوسف فحماوي، حنين سيف، دانا نور

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

تلعب الرقابة الشعبية دوراً هاماً في توجيه وتصحيح أعمال الهيئات المحلية بحيث تقدم الأخيرة خدمات أفضل للمواطنين وترتقي بأدائها الخدماتي والتطويري. وحيث أن المساءلة المجتمعية تعتبر إحدى أدوات الرقابة الشعبية على أعمال الهيئات المحلية، حيث يصبح دور المواطنين مهماً وضرورياً من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطن وهيئته المحلية. إذ أن تعزيز المساءلة المجتمعية يضمن عدالة توزيع الخدمات والمساواة بين المواطنين، والحفاظ على الأموال العامة وضمان استخدامها بالطرق المثلى لتحقيق الصالح العام، ويضمن تنفيذ مشاريع وخطط تنموية تستجيب لحاجات وأولويات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين.

ويعد مفهوما الشفافية والمساءلة مقوماً أساسياً من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية البشرية، حيث أنهما مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة. ويسهم وجود هاتين الحالتين معاً في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.

فالشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دوراً حاسماً في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. وتزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية. ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقاً لسيادة القانون. فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الصالح. وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتماداً كبيراً على توفر المعلومات وصحتها. ويتطلب النقاش النشط حول قضايا السياسات العامة- وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة- من الحكومات توفير البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وميزان المدفوعات والعمالة، وتكلفة المعيشة. وترتبط نوعية عملية صنع القرار والمخاطر والتكاليف المترتبة عليها بطبيعة المعلومات التي يتم تزويدها لصناع القرار. فمن الواضح أن الحكومة مصدر رئيسي للمعلومات ومستخدم رئيسي لها في آن واحد.

وتعمل المساءلة المجتمعية على تعزيز روح الانتماء لدى المواطنين تجاه الهيئات المحلية، ويزيد من الشعور بمصداقية الهيئات المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المطلوبة. إن التوجه نحو تعزيز المساءلة المجتمعية يعتبر من أولى الخطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، كما يضمن مشاركة فعالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات لهم، مما يزيد من التزامهم وشعورهم بالانتماء تجاه مجتمعاتهم المحلية.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات لإدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل المحافظات والمجلس المحلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على مدى شفافية المجالس المحلية في محافظة طولكرم التي تشمل ٢٠ مجلساً محلياً ومدى انفتاحها أمام الجمهور، حيث تم رصد عناصر رئيسية من متطلبات الشفافية في عمل هذه المجالس تشير إلى مدى التزامها في مبادئ الشفافية والتي تسمح للجمهور الاطلاع على أعمالها وقراراتها وكيفية استخدامها للمال العام في هذه المجالس. وهذه المجالس حسب تصنيفها هي: **البلديات**: بلدية طولكرم، بلدية عنبتا، بلدية قفين، بلدية بلعا، بلدية عتيل، بلدية دير الغصون، بلدية علار، بلدية بيت ليد، بلدية باقة الشرقية والنزلات، بلدية زيتا، بلدية كفر اللبد، بلدية الكفريات. **المجالس القروية**: مجلس قروي النزلة الشرقية، مجلس قروي فرعون، مجلس قروي سفارين، مجلس قروي الجاروشية، مجلس قروي صيدا، مجلس قروي اكتابا، مجلس قروي شوفة، مجلس قروي رامين. وجميع هذه المجالس المحلية في المحافظة خاضت انتخابات تنافسية في العام ٢٠١٧ فيما عدا بلدية علار حيث تم اختيار المجلس البلدي بالتزكية.

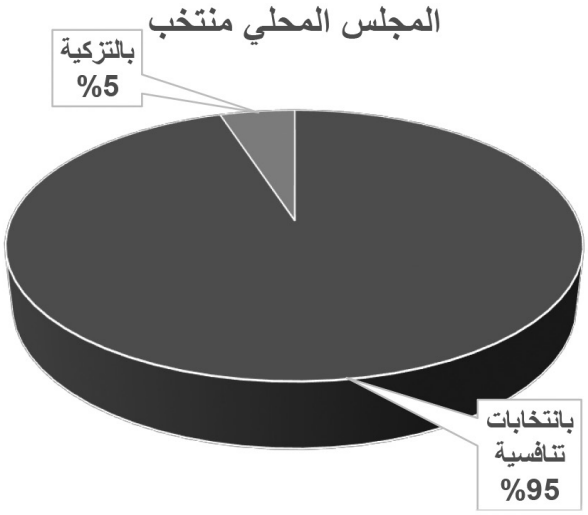

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة طولكرم حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: اعتمد فريق البحث على مقابلات هاتفية مع المسؤولين في البلدية، وعلى فحص وتدقيق لهذه المعلومات على الصفحات الالكترونية للمجالس المحلية.

(١) النتائج العامة للرصد

١. وجود خطة استراتيجية للمجلس المحلي

تشير عملية الرصد والفحص التي شملت جميع المجالس المحلية (البلديات والمجالس القروية) في محافظة طولكرم (العشرون مجلساً محلياً)، إلى أن ٤٠٪، أي ثمانية هيئات محلية، منها لديها خطة استراتيجية لتنمية الهيئة المحلية وهي أغلب التجمعات السكانية التي تصنف بالبلديات؛ بلدية طولكرم، بلدية عنبتا، بلدية قفين، بلدية بلعا، بلدية عتيل، بلدية دير الغصون، بلدية علار، بلدية الكفريات. فيما لم تقم أربع بلديات بتبني خطة استراتيجية وهي بلدية بيت ليد، بلدية باقة الشرقية والنزلات، بلدية زيتا، بلدية كفر اللبد. كما أن جميع المجالس القروية لم تتبنَ خططاً استراتيجية لتجمعاتها.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد الخطط الاستراتيجية للبلديات يتم بمساعدة وتمويل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، ويمكن إيجاد هذه الوثائق على موقع الصندوق.[٢٥] كما أن وجود خطة استراتيجية لتنمية الهيئة المحلية تفيد في تعريف المواطنين بالمشاريع التطويرية المتوقعة للهيئة وتوفير عنصر أساسي للمساءلة أو الرقابة الشعبية على أعضاء المجلس المحلي.

٢. وجود موقع الكتروني

عند فحص مسألة الموقع المحلي للهيئات المحلية فإن ٣٥٪ فقط (أي ٧ هيئات محلية من العشرين هيئة) من المجالس المحلية تمتلك أو لديها موقعاً الكترونياً كبوابة إعلامية عن أعمالها وإعلان قراراتها يمكن الرجوع إليها للاطلاع والفحص باعتبارها عنصراً من عناصر الشفافية. ويتوفر هذا المؤشر لدى عدد من البلديات وهي: بلدية طولكرم، بلدية عنبتا، بلدية قفين، بلدية عتيل، بلدية دير الغصون، بلدية علار، بلدية الكفريات. فيما ثلاثة عشر هيئة محلية لا يوجد لديها موقع الكتروني وهي؛ بلدية بلعا، مجلس قروي النزلة الشرقية، مجلس قروي فرعون، مجلس قروي سفارين، مجلس قروي الجاروشية، مجلس قروي صيدا، مجلس قروي اكتابا، مجلس قروي شوفة، مجلس قروي رامين.

٢٥ انظر الموقع الإلكتروني لصندوق اقراض وتطوير البلديات http://www.mdlf.org.ps/SDIPList.aspx?langId=ar

تجدر الإشارة الى أن جميع الهيئات المحلية (العشرين مجلسا) لديها صفحة على الفيسبوك تنشر من خلالها الاخبار الخاصة بالهيئات وقراراتها والقضايا الاجتماعية.

٣, نشر التقرير السنوي

يظهر فحص مدى نشر الهيئات المحلية في محافظة طولكرم للتقرير السنوي أن مجلسين فقط من بين عشرين مجلساً تنشر التقرير السنوي الخاص بالهيئة المحلية بشكل كامل وهما؛ بلدية طولكرم، بلدية علار، فيما لا تنشر بلدية قفين التقرير السنوي. وتنشر بقية المجالس ملخصاً عن التقرير السنوي.

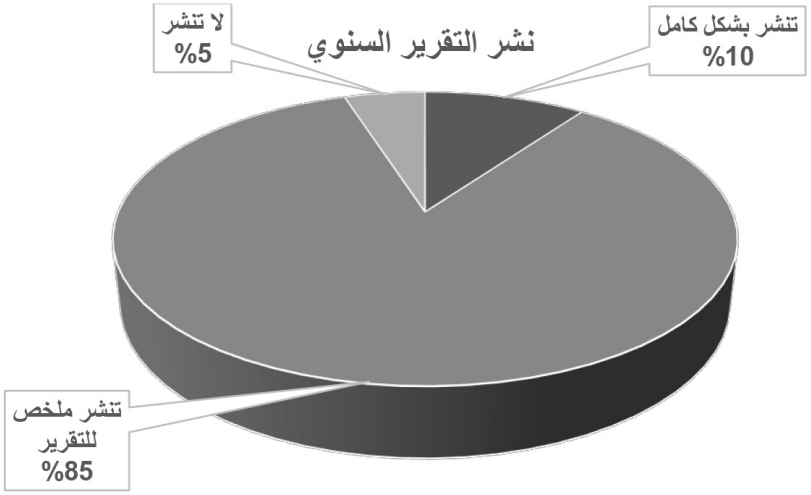

٤, نشر الموازنة السنوية

وكما يظهر الشكل التالي، أن أغلبية مجالس الهيئات المحلية (تسعة عشر مجلسا من مجمل عشرين مجلس في المحافظة) تنشر الموازنة السنوية للهيئة في المقابل فقط بلدية قفين لا تنشر الموازنة السنوية.

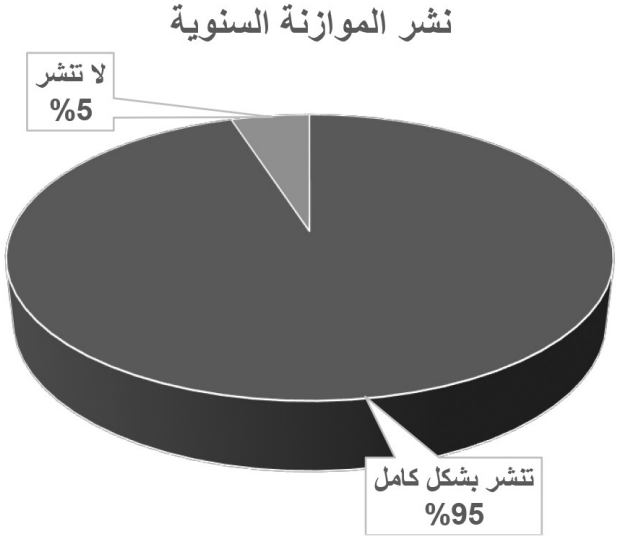

٥, اعلان قرارات المجلس المحلي

تشير عملية الرصد لمدى إعلان المجالس المحلية لقرارات اجتماعاتها إلى أن ثلاثة مجالس من العشرين مجلساً المحلياً في محافظة طولكرم (أي ١٥٪) تلتزم بنشر قراراتها للجمهور وهذه المجالس هي؛ بلدية طولكرم وبلدية علار وبلدية دير الغصون، كما يشير الشكل أدناه. أن ١٧ مجلساً (أي ٨٥٪ من مجمل الهيئات المحلية) ينشر قراراته أحياناً. وهذه المجالس هي؛ بلدية طولكرم، بلدية عنبتا، بلدية قفين، بلدية بلعا، بلدية عتيل، بلدية دير الغصون، بلدية علار، بلدية بيت ليد، بلدية باقة الشرقية والنزلات، بلدية زيتا، بلدية كفر اللبد، بلدية الكفريات، مجلس قروي النزلة الشرقية، مجلس قروي فرعون، مجلس قروي سفارين، مجلس قروي الجاروشية، مجلس قروي صيدا، مجلس قروي اكتابا، مجلس قروي شوفة، مجلس قروي رامين.

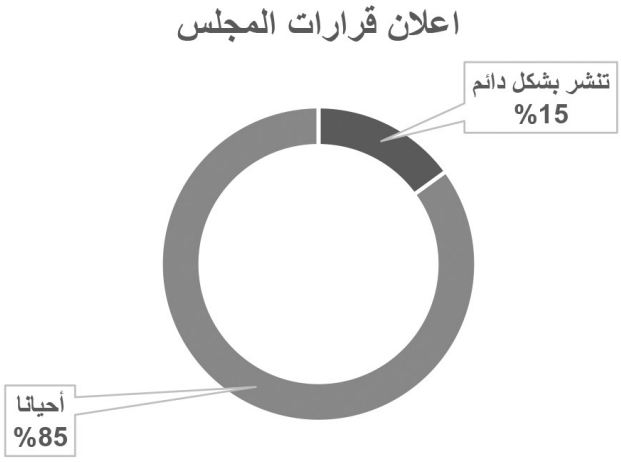

٦, نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي

يظهر الفحص الذي أجرته المجموعة الشبابية في محافظة طولكرم أن مجلساً محلياً واحداً فقط ينشر تقرير شركة تدقيق الحسابات الخارجية السنوي (أي ٥٪ من مجمل الهيئات المحلية)، وهي بلدية طولكرم. في المقابل لا تنشر بلدية قفين تقرير مدقق الحسابات الخارجي. بينما ينشر ثمانية عشر مجلساً محلياً ملخصاً عن تقرير مدقق الحسابات الخارجي. انظر الشكل التالي.

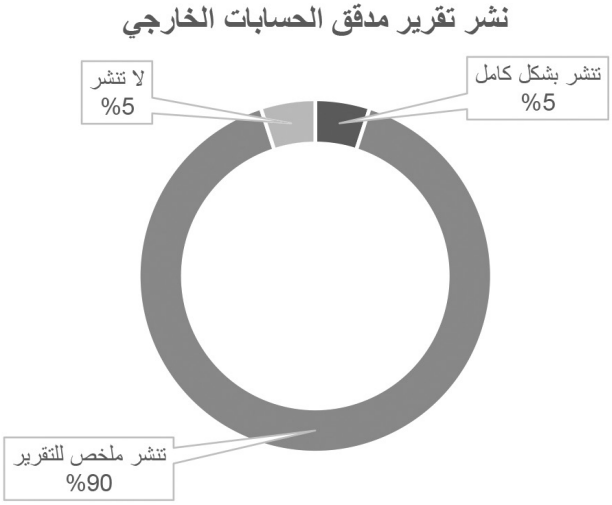

٧, عقد جلسات مفتوحة للجمهور

من بين عشرين مجلساً محلياً في محافظة طولكرم فإن مجلسان محليان فقط لا يجريان لقاءات مفتوحة مع المواطنين (أي ١٠٪ من مجمل المجالس المحلية) وهما بلدية طولكرم، وبلدية علار. فيما الثمانية عشر مجلساً الأخرى تجري نقاشاً مفتوحاً مع المواطنين انسجاماً مع معايير الانفتاح ومفهوم الاستجابة التي تبنتها المجالس المحلية في الخطط الاستراتيجية التشاركية.

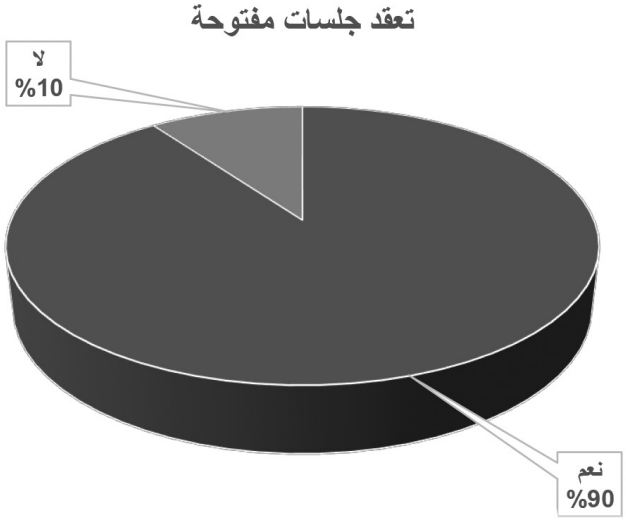

(٢) نتائج الرصد التفصيلية

بلـــدية طولكرم:

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على الموقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
✓ بشكل دائم أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوح لمجلس الهيئة
نعم ✓ لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلـــدية عنبتـــــا:

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حده

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية قفين:

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير ✓ لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة ✓ لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم أحيانا ✓ لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير ✓ لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية بلعا:

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ✓ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي

تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة

✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب

✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية عتيل

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية

✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية

✓ نعم لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.

تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.

✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني

بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي

تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة

✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب

✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية دير الغصون

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية

✓ نعم لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية

✓ نعم لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.

تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.

✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
☐ بشكل دائم أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية علار

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
☐ نعم لا
٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
☐ نعم لا
٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر
٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
☐ بشكل دائم أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
نعم ☐ لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
بانتخابات تنافسية ☐ بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية بيت ليد

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا
٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا
٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☑ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر
٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☑ أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☑ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☑ نعم لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☑ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية باقا الشرقية والنزلات

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☑ لا
٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☑ لا
٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☑ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☑ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر
٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☑ أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☑ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☑ نعم لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☑ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية زيتـا

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☑ لا
٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☑ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر
٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية كفر اللبد

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ✓ لا
٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ✓ لا
٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر
٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر
٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر
٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا
٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

بلدية الكفريات

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ✓ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ✓ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي النزلة الشرقية

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ✓ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ✓ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على الموقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
✓ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ✓ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ✓ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
✓ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
✓ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي فرعون

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي سفارين

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي الجاروشية

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي صيدا

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي اكتابا

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي شوفة

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

مجلس قروي رامين

القضايا التي نريد رصدها في البلديات والمجالس القروية/ كل مجلس على حدى

١- توجد خطة استراتيجية "تنمية محلية" للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٢- يوجد موقع الكتروني للهيئة المحلية
نعم ☐ لا

٣- الهيئة المحلية تنشر التقرير السنوي على المواقع الالكترونية/ صفحة الهيئة على الفيسبوك.
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٤- تنشر موازنة الهيئة السنوية لاطلاع المواطنين في الهيئة المحلية.
☐ تنشر بشكل كامل تنشر ملخص للموازنة لا تنشر

٥- تعلن قرارات المجلس المحلي على الموقع الالكتروني
بشكل دائم ☐ أحيانا لا تنشر

٦- نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي
تنشر بشكل كامل ☐ تنشر ملخص للتقرير لا تنشر

٧- تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الهيئة
☐ نعم لا

٨- المجلس المحلي الحالي منتخب
☐ بانتخابات تنافسية بالتزكية لم تجرِ اية انتخابات

التوصيات

١. ينبغي على المجالس المحلية في كل من بيت ليد، وباقة الشرقية والنزلات، وزيتا، وكفر اللبد، والنزلة الشرقية، وفرعون، وسفارين، والجاروشية، وصيدا، واكتابا، وشوفة، ورامين، إعداد وتبني خطة استراتيجية لتنمية الهيئة المحلية بالتعاون ومساعدة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

٢. على المجالس المحلية في كل من بلدية بلعا، مجلس قروي النزلة الشرقية، مجلس قروي فرعون، مجلس قروي سفارين، مجلس قروي الجاروشية، مجلس قروي صيدا، مجلس قروي اكتابا، مجلس قروي شوفة، مجلس قروي رامين العمل على تطوير موقع الكتروني لها على شبكة الانترنت كبوابة إعلامية عن أعمالها وإعلان قراراتها يمكن الرجوع إليها للاطلاع والفحص باعتبارها عنصراً من عناصر الشفافية بحيث يتمكن المواطنين من الرجوع إليها في إطار تطوير تقديم الخدمات الكترونياً.

٣. يتوجب على جميع الهيئات المحلية نشر التقرير السنوي للهيئة كاملاً على الموقع الإلكتروني لتمكين المواطنين من الاطلاع على أعمال المجلس المحلي وبخاصة البلديات التي لم تنشر تقاريرها سابقا أو تنشر ملخصا عنها.

٤. على المجالس المحلية الاستمرار في نشر الموازنة السنوية للهيئة المحلية بهدف تعزيز الشفافية في عمل المجالس المحلية وتوفير المعلومات حول واقع الهيئة وقدراتها للجمهور.

٥. ينبغي على المجالس المحلية إعلان ونشر قراراتها وأعمالها وإجراءاتها للجمهور بشكل فوري لمنح المواطنين معرفة التطورات التي تحدث في التجمع السكاني وكذلك منح الفرصة للمواطنين من الاعتراض في الآجال القانونية في حال أن أياً من قرارات المجلس تمس مصالحه أو تؤثر عليها.

٦. على المجالس المحلية نشر تقدير المدقق السنوي للهيئة المحلية بشكل كامل بهدف تعزيز الشفافية في عمل المجالس المحلية وتوفير المعلومات حول واقع الهيئة وقدراتها للجمهور.

٧. يتوجب على جميع المجالس المحلية الاستمرار في عقد جلسات مفتوحة للجمهور باعتبارها آلية للوصول إلى احتياجات الجمهور ومشاركته في صنع القرار في الهيئة المحلية وآلية هامة للمساءلة المجتمعية.

ملحق رقم (١) المؤشرات التي تم رصدها في الهيئات المحلية في محافظة طولكرم حسب كل هيئة محلية

اسم المجلس المحلي	توجد خطة استراتيجية		يوجد موقع الكتروني		يتوجد صفحة على الفاسبوك		نشر التقرير السنوي			نشر الموازنة السنوية			اعلان قرارات المجلس			نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي			تعقد جلسات مفتوحة		المجلس منتخب	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	تنشر بشكل دائم	أحيانا	لا تنشر	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	نعم	لا	بانتخابات تنافسية	بالتزكية
بلدية طولكرم	١		١		١		١			١			١			١				١	١	
بلدية عنبتا	١		١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية قفين	١		١		١				١			١		١				١	١		١	
بلدية بلعا	١			١	١			١		١				١			١		١		١	
بلدية عتيل	١		١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية دير الغصون	١		١		١			١		١			١				١		١		١	
بلدية علار	١		١		١		١			١			١				١			١		١
بلدية بيت ليد		١	١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية باقة الشرقية والنزلات		١	١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية زيتا		١	١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية كفر اللبد		١	١		١			١		١				١			١		١		١	
بلدية الكفريات	١			١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي النزلة الشرقية		١	١		١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي فرعون		١	١		١			١		١				١			١		١		١	

اسم المجلس المحلي	توجد خطة استراتيجية		يوجد موقع الكتروني		يتوجد صفحة على الفاسبوك		نشر التقرير السنوي			نشر الموازنة السنوية			اعلان قرارات المجلس			نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي			تعقد جلسات مفتوحة		المجلس منتخب	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	تنشر بشكل دائم	أحيانا	لا تنشر	تنشر بشكل كامل	تنشر ملخص للتقرير	لا تنشر	نعم	لا	بانتخابات تنافسية	بالتزكية
مجلس قروي سفارين		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي الجاروشية		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي صيدا		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي اكتابا		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي شوفة		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
مجلس قروي رامين		١		١	١			١		١				١			١		١		١	
المجموع	٨	١٢	٧	١٣	٢٠	٠	٢	١٧	١	١٩	٠	١	٣	١٧	٠	١	١٨	١	١٨	٢	١٩	١
النسبة	٠,٤	٠,٦	٠,٣٥	٠,٦٥	١	٠	٠,١	٠,٨٥	٠,٠٥	٠,٩٥	٠	٠,٠٥	٠,١٥	٠,٨٥	٠	٠,٠٥	٠,٩	٠,٠٥	٠,٩	٠,١	٠,٩٥	٠,٠٥

تقرير رصدي حول:

مدى مشاركة الشباب في لجان أحياء بلدية غزة

إعداد:

أحمد مطر، وليد شعلان، أدهم ياغي، ياسمين الغول، يوسف مهنا

إشراف:

أ. بهجت الحلو

المقدمة

إن قيام المؤسسات الرسمية وشبة الرسمية بتنفيذ التزاماتهم يحتاج إلى مشاركة المواطنين بشكل أكثر فعالية، خاصة من فئة الشباب الذين يشكلون الغالبية العظمى في المجتمع، والذين يأخذون على عاتقهم إحداث التغير المنشود داخل مجتمعاتهم نحو الأفضل. وفي الواقع الفلسطيني وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء[٢٦]، تبلغ نسبة الشباب، من عمر(١٥-٢٩) ٣٠٪ من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع ٣٦٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) عام، وبنسبة ٦٤٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩). وتشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني إلى أن نسبة الأسر التي يرأسها شباب أعمارهم ما بين (١٥-٢٩) عاماً بلغت في الضفة الغربية ١٣٪ وفي قطاع غزة ١٧٪ كما أشارت البيانات إلى أن ٧٢٪ من الأسر لديها شاب واحد على الأقل بواقع ٧١٪ في الضفة الغربية، و٧٤٪ في قطاع غزة، وعلية فإن مشاركة الشباب ضرورية لصناعة خطط وبرامج مستقبلة، تسعى إلى إيجاد فرص أكثر لتحقيق ذاتهم وتلبية طموحاتهم في المشاركة، وصناعة القرار والتمتع بحقوقهم الأساسية.

وفي الوقت الذي تقوم به بلدية غزة بصفتها هيئة محلية فاعلة في النهوض بالخدمات الأساسية في مدينة غزة وفق نهج تخطيط قائم على الاستدامة إلا أن هذا التخطيط يفتقد لحضور الشباب في مدينة غزة ومشاركتهم عبر لجان الأحياء التي تربطها علاقة تعاون مع البلدية. حيث يلاحظ غياب تمثيل الشباب من عضوية لجان الأحياء وما يعنيه ذلك من مزيد من الإقصاء والتهميش للشباب في مجال الرقابة الشعبية على أداء السلطات العامة، ناهيك عن تهميشهم وإقصائهم من ديناميات المشاركة السياسية في مجتمعهم نتيجة شلل الحياة الديمقراطية، وتعطيل الانتخابات على المستويات الرئاسية والتشريعية وحتى على مستوى مجالس طلبة الجامعات في قطاع غزة، ما يجعل سؤالاً يثور بقوة: لماذا ومن المسئول؟

ويتحمل المسؤولية عن هذا الغياب القسري لدور الشباب مجموعة من العوامل منها ثقافة المجتمع التي تربط المشورة والمشاركة بمعيار السن، فيتقدم كبار السن ويتراجع الشباب، ويتحمل المسؤولية غياب التشريعات الناظمة لعملية المشاركة بصفتها حق ووسيلة، وضعف الخطط والبرامج والسياسيات التي تنظم عملية مشاركة الشباب، كما يتحمل الشباب أنفسهم جزء من المسؤولية بسبب ضعف اهتماماتهم للمشاركة وعجز الأطر والائتلافات والقطاعات التي تمثلهم.

يتناول هذا التقرير الرصدي واقع مشاركة الشباب في لجان الأحياء التابعة لبلدية غزة، ويسلط الضوء على هذه الإشكالية، ومعرفة أسبابها، والمعايير والمتغيرات المرتبطة بها، والى المساهمة في وضع حد لها، من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في لجان الأحياء، والمساهمة في صناعة القرارات والخطط والبرامج التي تقوم بها بلدية غزة في أحياء المدينة التي يعتبر غالبية مواطنيها هم من الشباب, وتمكينهم من آليات الرقابة على حقوقهم المناط ببلدية غزة إعمالها والوفاء بها.

تم إعداد هذا التقرير من خلال مجموعة من الشباب من الجنسين في قطاع غزة، وهم أعضاء فريق مرصد الشبابي، وهذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير رصدية تصدرها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية Reform بهدف النهوض بواقع الحق في المشاركة للشباب، حيث تم جمع المعلومات ذات الصلة بهذا

٢٦ – الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=2049

التقرير عبر الاتصال والتواصل مع أصحاب العلاقة في بلدية غزة، ومن خلال جلسة الاستماع التي تمت في بلدية غزة، ومن خلال محاورة الوجهاء أعضاء لجان الأحياء، وعبر جلسات التفكير الشبابية حول موضوع حقهم في المشاركة.

بلدية غزة

أنشئت بلدية غزة[٢٧] بصفتها هيئة محلية عام ١٨٩٣، وكان أول رئيس مجلس بلدي في مدينة غزة الحاج مصطفى العلمي. وتوالت على مدينة غزة عدة مجالس بلدية بدأت في عهد الدولة العثمانية في عام ١٨٩٣ ومروراً بفترة الانتداب البريطاني بينما ١٩١٨-١٩٤٨ ثم الإدارة المصرية للقطاع ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي وبعودة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ ولأول مرة في تاريخ غزة، أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات، قراراً بتشكيل مجلس بلدي جديد لإدارة شؤون البلدية. وتعتبر بلدية غزة أكبر بلديات القطاع، ولها علاقة توأمة مع عدد من المدن العالمية ومنها مدينة دينكرك الفرنسية.

وتعتبر بلدية غزة أحد هيئات الحكم المحلي الأساسية التي تقدم خدمات جليلة للمواطنين تتعلق بالنظافة وتوفير المياه وتطوير البنى التحتية والهياكل الأساسية للمدينة وكذلك تطوير أحياء المدنية وتزويدها بالخدمات الأساسية. وتعمل البلدية من خلال لجان الأحياء على عرض خططها حول التطوير الهيكلي للأحياء وتسمع إلى أراء أهالي تلك الأحياء وتعالج شكواهم، وينظم عمل البلديات قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، ويشتمل هذا التنظيم على دور ومهام لجان الأحياء.

٢-لجان الأحياء

تعتبر لجان الأحياء بمثابة مساحة ضرورية وهامة لتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية والمساءلة من منطلق تطوير العلاقة التشاركية بين البلدية والمواطنين وهي حلقة وصل بين المواطنين والبلدية في حل المشاكل التي تواجه سكان الأحياء، وتعمل على تنمية الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين تجاه مدينتهم، وتتشكل وفق توجهات وزارة الحكم المحلي والبلديات من شخصيات فاعلة ومؤثرة في محيطها الاجتماعي المحلي.

يوجد في مدينة غزة ١٢ تجمع سكاني للأحياء وهي الشجاعية، والتفاح الغربي، والتفاح الشرقي، والدرج، والزيتون، والصبرة، وتل الهوى، والشيخ رضوان، والنصر، والرمال، ومخيم الشاطئ الشمالي والجنوبي، وهذه الأحياء تضم ١٢ لجنة تسمى « لجنة الحي» التي تضم الوجهاء والمخاتير وممثلي العائلات الكبيرة والتجار، وتقوم هذه اللجان بعرض مطالب أهالي الحي على البلدية، وتقديم الشكاوى والعرائض، وتشارك في لقاءات البلدية ذات الصلة بالخدمات المقدمة لأهالي الحي. وتهدف لجان الأحياء إلى العمل مع البلدية علي تحسين نوعية الخدمات المقدمة وضمان الارتقاء بالمجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها المواطن.

ومن ابرز صلاحيات هذه اللجان[٢٨] تمثيل سكان الحي أمام البلدية والجهات الرسمية المختلفة وتعمل كحلقة وصل لتحقيق أهدفها ورسالتها، ووضع آليات إيصال هموم ومشاكل المواطنين واقتراحاتهم إلى دوائر صنع القرار وإيجاد الحلول المناسبة وطرح البدائل مع البلدية والجهات الأخرى، وعقد اللقاءات الجماهيرية

٢٧ https://www.gaza-city.org/

٢٨ http://nuseirat.ps/لجان-الأحياء-غزة

والجلسات الحوارية بهدف تحقق التوصل بين المجالس البلدية والمواطنين، وتتمكن لجان الأحياء من المشاركة في صنع القرارات الخدمية في البلدية، وتستطيع لجان الأحياء الحصول على البيانات والمعلومات والاطلاع على الموازنات. ومن شروط عضوية لجنة الحي أن يكون فلسطينياً مقيماً في الحي، وذو سمعة حسنة، غير محكوم عليه بجناية، وأن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة، وأن لا يكون متخلفاً عن دفع مستحقات البلدية أو مرتكباً لمخالفة تنظيمية، وأن لا يكون عضواً في البلدية.

٣- الشباب

الشاب هو كل فلسطيني يتراوح سنه ما بين (١٥ــــ٢٩) عاما[٢٩]، وهو مصطلح يطلق على المرحلة العمرية التي تمثل ذروة القوة والحيوية والنشاط بين جميع مراحل العمر لدى البشر. ومن الملاحظ عدم وجود إجماع على الفئة العمرية للشباب بحيث قد تتسع لتصل إلى سنوات أعلى ويعود ذلك إلى طبيعة كل مجتمع والظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي يعيشها.

٤- المشاركة

المشاركة Participation تعني المقاسمة والمساهمة والتوزيع، وينطوي مبدأ المشاركة على الركائز الأساسية التالية:

- ضمان مشاركة أصحاب الحقوق (وهم المواطنين وفي مقدمتهم الشباب) في التدخلات التنموية، والاهتمام بقضايا محددة مثل من يشارك؟ وكيف يشارك، وفي أي قضايا، وفي أي مرحلة من مراحل دورة التدخل، إضافةً إلى من يقرر الإجابة على تلك الأسئلة، وكيف؟
- ضمان مشاركة أصحاب الحقوق بصورة فاعلة وحرة وذات مغزى، وليس مجرد استشارة وفقاً لإعلان الأمم المتحدة للتنمية للعام ١٩٨٦[٣٠].
- المشاركة هي ركيزة للتمكين والحماية من التمييز، وتؤهل للانخراط في عملية المساءلة. والمشاركة في استراتيجيات التنمية تعزز دور المواطنين، وخصوصاً الأكثر تهميشاً.

ملخص المشكلة وسير إجراءات الرصد

في ظل الغياب القسري لدور الشباب الفعال في المشاركة السياسية بسبب الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتداعياتها على منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعطيل أدوات التغيير الديمقراطي عبر الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، من غير المقبول ومن غير المعقول أن يمتد هذا الإقصاء ليطال دور الشباب ومشاركتهم في الأجسام الأخرى ومنها لجان الأحياء التي يعيشون فيها والمشاركة بآرائهم حول مستقبل الخدمات التي من حقهم التمتع بها، ولذلك عمد فريق مرصد للحد من هذه المشكلة من خلال توثيق آراء الشباب، وتنظيم لقاء مع البلدية.

وتتلخص توثيقات الفريق لآراء الشباب من الجنسين في مدينة غزة حول عدم قدرتهم على المشاركة في عضوية لجان الأحياء فيما يلي:

---

٢٩ قانون الشباب الفلسطيني رقم «٢» لسنة ٢٠١١

٣٠ http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html

«كبار السن فقط هم من يمثلون الأحياء ونحن الشباب لا نستشار»

« الشباب لا يشاركون في لجان الأحياء حيث ينظر إليهم بأنهم صغار وتنقصهم الخبرة، فتخيل كيف سيقبلون مشاركتي أنا الفتاه في هذه اللجان وأنت تعرف ثقافة مجتمعنا، عندها مشاركتي ستكون صعبة إن لم تكن مستحيلة»

« لقد طلبنا من أعضاء اللجان أن يكون لنا تمثيل لكنهم رمونا بنظرات مستنكرة، ولم يردوا علينا»

« البلدية تتحمل جزء من المسؤولية وهي فقط ترفع شعار دعم الشباب شكلياً دون إرادة وإجراءات حقيقة على ارض الواقع، حيث أن بإمكان البلدية الضغط على اللجان لوجود تمثيل شبابي فيها»

« أنا شاب من ذوي الإعاقة الحركية ومن حقي المشاركة في عضوية لجان الحي لأمثل زملائي في قطاع الإعاقة، نحن نعاني من تمييز كبير»

« من حقنا كشباب في مناطق شرق غزة أن نعبر عن حاجاتنا في هذه المناطق الحدودية الأكثر حرماناً من توافر الخدمات»

وقام فريق مرصد بتنظيم جلسة استماع في بلدية غزة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ بهدف الاستماع إلى التدابير التي تقوم بها بلدية من أجل تمكين الشباب من المشاركة في لجان الأحياء، ولكن تفاجأ أعضاء الفريق بغياب حضور ممثلين فاعلين في البلدية ، وحضور تمثيل على مستوى العلاقات العامة والإعلام من خلال مشاركة السادة حسين عودة مسئول العلاقات العامة في بلدية غزة وحسني مهنا مسئول الإعلام، ما أفقد ابتداءً مضمون جلسة الاستماع من مضمونها والتي يفترض أن من يتم مثوله في جلسة الاستماع أحد الأشخاص الذي يتمتع بصفة فنية وإدارية في بلدية غزة، وهذا لم يحدث، وهو بحد ذاته مؤشر على أن موضع تمكين الشباب من المشاركة لا يحتل أولوية لدى بلدية غزة.

خلال جلسة الاستماع استعرض السيدان عودة ومهنا، تجربة البلدية في تعزيز مشاركة الشباب من خلال المبادرات والفعاليات التي تطلقها البلدية على مستوى الفعاليات الشعبية والثقافية، و حول سؤال يتعلق بعدد الشباب المشاركين في لجان أحياء المدينة التي يبلغ عددها ١٢ لجنة، أجابا بأن هناك شابين فقط في لجنة حي الدرج.

وعليه فقد خلص فريق إعداد هذا التقرير إلى انعدام التمثيل الحقيقي للشباب في لجان الأحياء لأسباب ثقافية تنطوي على التمييز بسبب السن والجنس والإعاقة، ولأسباب قانونية لعدم وجود لوائح قانونية تضمن هذا التمثيل، ولأسباب تتعلق بغياب تدابير فاعلة من قبل البلدية لضمان المشاركة الشبابية والاكتفاء، وأخرى تتعلق بالشباب أنفسهم من خلال غياب الائتلافات الشبابية الفاعلة والضاغطة، ولأسباب أخرى تتعلق بغياب دور الإعلام عن تسليط الضوء على هذه الإشكالية.

الضمانات القانونية لحق الشباب في المشاركة

احتل مبدأ المشاركة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان مكانة سامية حيث كفل الإعلان العالمي لحقوق بموجب المادة ٢٧ حق الشباب في المشاركة حيث نصت المادة على ما يلي: « لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي»

فيما كفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة المشاركة السياسية للشباب وفق نص المادة ٢٥ منه على ما يلي: « يكون لكل مواطن الحق في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية، وأن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، وأن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده»

وفي القانون الأساسي الفلسطيني ضمنت المادة ٢٦ حق الشباب في المشاركة: «للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: ١)تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون،٢) تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون،٣) التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون، ٤) تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص، ٥) عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون».

الخلاصة

الشباب هم العمود الفقري للتغيير، وهم صنو المستقبل وحضانته ورافعته، والمجتمع الذي يقصى شبابه عن مشهد الصدارة، إنما يحكم على مستقبلة بالشيخوخة المبكرة، وبخريف يطول أمده، وإن مشاركة الشباب في صناعة وصياغة برامج مستقبلهم على الصعد المختلفة هو شرط لازم لاستمرار شروق شمس القوة والتنمية والعافية في شرايين المجتمعات التي تتطلع للحرية والانعتاق وتقرير المصير، وإن كان قدر الشباب الفلسطيني في غزة أن يكون ضحية متغيرات الاعتبارات السياسية التي حرمته من حقه في المشاركة في الشأن العام، فليس من المعقول إقصاءه من المشاركة في إدارة شؤون « الحارات والأحياء» التي يسكنون فيها، إن مشاركة الشباب هو حق ووسيلة، يجب أن تتضافر من أجله الإرادات والقرارات والموارد ذات الأبعاد الثقافية، والسياسية، والقانونية، والتربوية، والإعلامية، والعمل على تظهير وإعلاء أدوات المساءلة والمحاسبة لمقترفي انتهاكات تطال حق الشباب في المشاركة.

التوصيات :

- ضرورة العمل على تمكين الشباب من المشاركة في لجان الأحياء.
- ضرورة الالتزام بإعمال الضمانات القانونية التي تكفل حق الشباب في المشاركة.
- تعديل قانون الهيئات المحلية ليتضمن نصاً ملزماً إزاء تمثيل الشباب في لجان الأحياء.
- ضمان تمثيل ومشاركة منصفة للشباب من الجنسين ومن ذوي الإعاقة.
- ايلاء تمثيل فاعل للشباب في لجان أحياء المناطق الحدودية والمهمشة.
- توافر أجسام شبابية فاعلة وضاغطة لضمان المشاركة الفاعلة للشباب.
- ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية بأنشطة مناصرة لحق الشباب في المشاركة في لجان الأحياء.

تقرير رصدي حول:

مدى التزام بلدية عبسان الكبيرة بتطبيق خطتها الإستراتيجية التنموية

للعام ٢٠١٨

إعداد:

شحدة الكرد، سائد العقاد، حمزة أبو لبدة

إشراف:

أ. بهجت الحلو

المقدمة

يعتبر التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning) منهجية بعيده المدى تحقيق وصول آمن وفاعل ومنتج للأهداف، يأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الخارجية والداخلية، ويقوم بتحديد جميع الشرائح والقطاعات المستهدفة، ويجيب على سؤال جوهري إلى أين نحن ماضون، وذلك استناداً إلى معايير وأنشطة تعتمد على التبصر حول وضع المؤسسة مستقبلاً.

وعندما تكون هذه المؤسسة ذات طبيعة خدمية، تزود المواطنين بالخدمات الأساسية، فإن تخطيطها الاستراتيجي يجب أن يكون مبنياً على أسس تنموية تحقق غايات الاستدامة، وبالتالي للإجابة على سؤال» إلى أين نحن ذاهبون» يجب إعداد وتجهيز خطة تنفيذية (Action Plan) تتضمن عدد من الأنشطة والمهام التي يجب القيام بها خلال فتره محدده، تراعي تغطية الموضوعات الرئيسة للخطة الإستراتيجية، وتتوافر فيها الموارد، وتتحدد المسؤوليات والمهام، وتتضمن مؤشرات التحقق والمتابعة والتقييم.

لقد قامت بلدية عبسان الكبيرة، بصفتها هيئة محلية، بإعداد خطتها الإستراتيجية التنموية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ حسب إجراءات دليل التخطيط التنموي المحلي للبلدات والمدن الفلسطينية، وتم إعداد خطة تنفيذية للعام ٢٠١٨ تضمنت عدد (١٢) مهمة عمل تم تنفيذ (٧) منها، ولكن هناك (٥) مهام أساسية حيوية لم يتم تنفيذها، ما شكل قصوراً وخللاً في الخطة التنفيذية، وفي القدرة على إعمالها، ومساساً بالالتزامات والمهام الواردة في الخطة الإستراتيجية التنموية.

يتناول هذا التقرير الرصدي مدى إعمال الخطة التنفيذية لبلدية عبسان الكبيرة، للقضايا التنموية ذات الأولوية التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية، ويسلط هذا التقرير الرصدي الضوء تحديداً على أوجه القصور في هذه الخطة التنفيذية، والأسباب والمتغيرات التي حالت دون هذا الإعمال والتطبيق، وانعكاسات ذلك على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

تم إعداد هذا التقرير من خلال مجموعة من الشباب في قطاع غزة، وهم أعضاء فريق مرصد الشبابي، وهذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير رصدية تصدرها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية Reform بهدف النهوض بواقع ومستوى الحقوق الخدمية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق الحدودية والمهمشة، حيث تم جمع المعلومات ذات الصلة بهذا التقرير بالاستناد إلى الخطة الإستراتيجية، والخطة التشغيلية، والالتقاء بأصحاب العلاقة في بلدية عبسان الكبيرة، وكذلك مع أعضاء لجان إحياء عبسان الكبيرة.

بلدية عبسان الكبيرة

تقع بلدية عبسان الكبيرة في جنوب شرق قطاع غزة في الناحية الشرقية لمحافظة خانيونس، وتتبع إدارياً المحافظة ذاتها، وتقع على حدود الخط الأخضر لعام ١٩٤٨، وترتفع عن سطح البحر(٧٨ م)

وتبلغ مساحة عبسان الكبيرة١٨٠٠٠ دونم ويحدها من الشمال خط الهدنة، ومن الشمال الغربي بلدة عبسان الجديدة، ومن الغرب بني سهيلا، ومن الجنوب الغربي مدينة خانيونس، ومن الجنوب منطقة الفخاري، ومن الشرق بلدة خزاعة. وتنحدر أراضيها من الشمال إلى الجنوب وهي خالية من أي جبال أو أودية وتعتبر أراضيها

مستوية، وتربتها طينية في الشمال ورملية في الجنوب، ومناخها معتدل، وتعتمد في مياهها على الآبار، ويعتمد المزارعين على مياه الأمطار. ويقدر عدد سكانها في عام ٢٠١٧ وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء ٣٠٠٠٠ نسمة.

وتسعى بلدية عبسان منذ تأسيسها في العام ١٩٦٨، إلى تنظيم وتنسيق البلدة وفق مخطط تنظيمي معتمد من الجهات المختصة، وتقديم الخدمات المتعددة لأهالي البلدة مثل الصرف الصحي والنظافة والمياه، والمحافظة على النظافة العامة، وإنشاء الحدائق والمتنزهات، ومنح التراخيص ومزاولة الحرف، وتشجيع الأنشطة الثقافية، ومنع التعديات على الأملاك العامة، وإنشاء الأسواق وخلق المشاريع التشغيلية.

موضوعات الخطة الإستراتيجية التنموية لبلدية عبسان الكبيرة

توضح المصفوفة أدناه المواضيع الرئيسة في الخطة الإستراتيجية التنموية لعبسان الكبيرة، وتبين ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه من الأنشطة في الخطة التنفيذية للعام ٢٠١٨

والمشار بما تم إنجازه لن يتم مناقشته، حيث يركز هذا التقرير الرصدي على الأنشطة التي لم يتم تنفيذها.

الموضوع	وصف الانجاز خلال العام ٢٠١٨
خدمات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار	لم يتم
الخدمات التعليمية والصحية	تم
المخططات التفصيلية ومواجهة انتشار البناء العشوائي	تم
إدارة النفايات الصلبة	تم
مستويات البطالة والاستثمار	لم يتم
شبكة المواصلات والطرق	لم يتم
الخدمات الرياضية والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	لم يتم
المرافق العامة والترفيه والسياحة	لم يتم
قدرات الهيئة المحلية	تم
الأمن والاستجابة للكوارث	تم
مستوى جودة الطاقة والاتصالات	تم
الثقافة والتراث والإسكان.	تم

المؤشرات التي يستند إليها التقرير.

يستند التقرير الرصدي إلى ثلاثة مؤشرات أساسية في مدى إعمال المواضيع الأساسية للخطة الإستراتيجية ومدة تطبيقها من خلال الخطة التشغيلية لبلدية عبسان للعام ٢٠١٨

١. **المؤشر الهيكلي** وهو متوافر بشكل قوي من خلال توافر قصد الأعمال، وقبولها بالوفاء بالالتزامات والمتمثل في توفر خطة إستراتيجية تنموية أساسية لبلدية عبسان الكبيرة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١

٢. **المؤشر العملي** وهو مجموعة الإجراءات والأنشطة والتدابير التي تضمنتها الخطة التنفيذية وهذا المؤشر

العملي(الخطة التنفيذية) له نقاط قوة من خلال تنفيذ بعض الأنشطة ومثاله تحسين مستوى الطاقة في عبسان الكبيرة من خلال توزيع عدد من ألواح الطاقة الشمسية، كما أن لهذا المؤشر نقاط ضعف تتمثل في انه مع نهاية العام ٢٠١٨ لم يتم إنفاذ خمسة مهام رئيسة تضمنتها الخطة ومنها على سبيل المثال المهام المتعلقة بالصحة والنظافة وتحسين الأرصفة والطرق (وهذا الشق السلبي من المؤشر العملي هو محل تركيز هذا التقرير)

٣. **مؤشر النتائج** ويتمثل في إبراز آثار مخرجات المؤشر العملي، ومثاله انتشار الحشرات والبعوض في فصل صيف ٢٠١٨ في البلدة نتيجة عدم اتخاذ تدابير الوقاية الصحية بشكل فاعل كما ورد في الخطة.

الإشكالية:

تتلخص الإشكالية الرئيسية في هذا التقرير الرصدي في عدم تنفيذ و إعمال مجموعة من المهام التي تضمنتها الخطة التنفيذية لبلدية عبسان للعام ٢٠١٨ المستندة إلى موضوعات الخطة الإستراتيجية التنموية لبلدية عبسان الكبيرة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك كما يلي:

في مجال البيئة والبنى التحتية:

١. ضعف شبكة الطرق والمواصلات.

٢. ضعف مستوى خدمات المياه والصرف الصحي.

في مجال تنمية الاقتصاد المحلي:

١. قلة المرافق العامة والترفيهية والسياحية.

٢. ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي.

في مجال التنمية الاجتماعية:

١. انخفاض مستوى الخدمات الرياضية والحماية الاجتماعية.

الضمانات القانونية لإعمال الحقوق الخدمية للمواطنين

كفلت معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك التشريعات الوطنية حق الإنسان في تلقي الخدمات المشار إليها في هذا التقرير وعدم التذرع بقلة الموارد.

- حيث نص الإعلان العالمي لحقوق في المادة ٢٥ على حق الإنسان بالتمتع بمستوى معيشي لائق: « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته»
- وشدد العهد الدولي الخاص على أنه لا يجوز التذرع بقلة الموارد للوفاء بالالتزامات وذلك من خلال الإعمال التدريجي للالتزامات، ومن خلال طلب المساعدة والعون الدوليين، واتخاذ تدابير فاعلة دون تمييز وذلك بموجب نص المادة الثانية منه التي نصت على ما يلي: « تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ،

بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكةً إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبل اعتماد تدابير تشريعية.

- وأكد العهد على حماية الحق في الصحة حيث نصت المادة ١٢ من على ما يلي: « تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه. واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها».

- ونص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة ٥٩ منه على ضرورة قيام المجلس التشريعي بالمصادقة على خطة التنمية والتي تتضمن النهوض بمجالات البيئة والبنى التحتية، وتنمية الاقتصاد المحلي والتنمية الاجتماعية وحماية الصحة العامة.

آليات رصد الخطة التنفيذية لبلدية عبسان الكبيرة

أولا : لقاء ممثلي بلدية عبسان الكبيرة

قام فريق مرصد بالالتقاء بالسادة د. محمود أبو دراز مقرر لجنة التخطيط التنموي المحلي، و أ.إيمان علي منسقة فريق التخطيط الأساسي، بهدف الاستماع إلى الأسباب التي حالت دون إنفاذ المهام المشار إليها في الخطة التنفيذية: حيث كانت الإجابة بخصوص الموضوعات كما يلي:

المهمة	الأنشطة التي تندرج تحتها	أسباب عدم التنفيذ من وجهة نظر البلدية
١-تحسين شبكة المواصلات والطرق	- تأهيل شوارع بطول ٢٠ كم -رصف وتعبيد شوارع بطول ١٦ كم -تبليط أرصفة الشوارع بطول ٢٠ كم - إقامة كراج سيارات	-عدم وصول المنحة في موعدها. -عدم سماح الجانب الإسرائيلي بإدخال مواد رصف الشوارع عبر معبر كرم أبو سالم.
٢- تحسين خدمات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار	-استبدال عدادات المياه التي لا تعمل -تأهيل وصيانة شبكة المياه -حفر آبار وربطها بالشبكة العامة	- عدم توافر مواد صيانة شبكة المياه بسبب إغلاق المعابر
٣-خفض مستويات البطالة وتعزيز الاستثمار	-دعم المشاريع الصغيرة -إنشاء مراكز تدريب مهني -دعم العمل عن بعد	-المنحة المقدمة لا تغطي بند دعم المشاريع الصغيرة. -عدم تعاون الاتحاد العام للمعاقين لإنشاء مركز في بلدية عبسان. - عدم توافر الخبرات الكافية لتنظيم فكرة العمل عن بعد.

٤-تعزيز الخدمات الرياضية والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	-إنشاء مركز المرأة والطفل -إنشاء مركز لذوي الإعاقة وكبار السن -تنفيذ برامج توعية لخفض العنف -برامج التثقيف الرياضي	-اعتراض عدد من المواطنين بادعاء ملكيتهم الأرض المنوي إقامة مركز عليها، واللجوء للقضاء. - انشغال طاقم البلدية خلال حالات التصعيد المتكررة من الاحتلال الإسرائيلي في توفير الخدمات الفنية للمواطنين حال دون اعمال برامج التثقيف
٥-تحسين المرافق العامة والترفيه والسياحة	- إنشاء حدائق عامة وشوارع خضراء -إنشاء منتجع صغير -إنشاء مدينة ملاهي - توريد باص سياحي - تطوير محمية " واد صاير" الطبيعية	-عدم وصول المنحة كاملة. - إغلاق المعابر حال دون وصول المواد الإنشائية اللازمة

استنتاجات فريق الرصد ذات الصلة بلقاء البلدية

تبين لفريق إعداد التقرير أن إجابات أصحاب الواجب في بلدية عبسان الكبيرة حول أسباب تعثر تنفيذ المهام تتلخص في الأسباب التالية:

١. ضعف الموارد المالية لتنفيذ المشروعات نتيجة تأخر، أو عدم توافر المنح المالية.

٢. أدت سياسات الاحتلال من خلال منع إدخال المواد الإنشائية اللازمة، وكذلك في إغلاق المعابر من تنفيذ المهام الأساسية لإنشاءات البنى التحتية.

٣. حالات التصعيد المتكررة على قطاع غزة تربك متطلبات الهدوء اللازمة لتنفيذ المشاريع.

تعقيب معدي هذا التقرير من فريق مرصد الشبابي على الأسباب المشار إليها أعلاه:

التعقيب على السبب الأول المتعلق بضعف الموارد المالية لتنفيذ المشروعات نتيجة تأخر، أو عدم توافر المنح المالية.

يرى الفريق أن ضعف الموارد لا يحول دون إعمال جزء من المهام فيما لو تم إعمال مبدأ الاستخدام الأقصى والأمثل للموارد المالية واللوجستية والبشرية في البلدية، وفيما لو تم طلب العون والمساعدة الدوليين من شركاء ومانحين متعددين.

التعقيب على السبب الثاني المتعلق بسياسات الاحتلال الذي يمنع إدخال المواد الإنشائية اللازمة، وكذلك في إغلاق المعابر الذي حال دون تنفيذ المهام الأساسية لإنشاءات البنى التحتية.

يرى الفريق أن هذه الأسباب مجتمعة كان ينبغي أن لا تحول دون تنفيذ الحد الأدنى من المهام من خلال تجنيد الموارد المحلية المتاحة، والاستعانة بوزارة الحكم المحلي، وجلب المواد الأساسية عبر معبر رفح البري الذي شهد عام ٢٠١٨ فتحاً شبه كامل.

التعقيب على السبب الثالث المتعلق بحالات التصعيد المتكررة على قطاع غزة تربك متطلبات الهدوء اللازمة لتنفيذ المشاريع.

يرى الفريق أنه لم تتوافر لدى البلدية خطط أو سيناريوهات بديلة لإنفاذ الخطة التنفيذية، أو للعمل وفق مبادئ توجيهية في أوقات التصعيد والنزاع، حيث كان ينبغي توافر هذه الخطط والسيناريوهات نتيجة استمرار هذا السياق منذ سنوات طويلة في قطاع غزة وتحديداً منذ العام ٢٠٠٦.

وأمر آخر جدير بالإشارة، وهو عدم قيام البلدية باستشارة ممثلي لجان إحياء عبسان الكبيرة خلال مرحلة التنفيذ، أو خلال الصعوبات التي كانت تواجهها، للاستماع لمقترحاتهم حول سبل تجاوز الأزمات. كما لم تقم البلدية بعرض أو مشاركة المعلومات المتعلقة بتغيير الأولويات وأحوال ومستجدات الظروف الاستثنائية، وهذا القصور توصل إليه الفريق خلال لقاءه مع ممثلي الأحياء.

ثانياً: لقاء ممثلي لجان أحياء بلدية عبسان الكبيرة

التقى فريق إعداد التقرير مع ممثلين عن أحياء بلدية عبسان الكبيرة، وهذه الأحياء هي: حي أبو دراز، حي مصبح، حي أبو طير، حي أبو عامر، حي أبو دقة، حي أبو ظريفة، حي قبلان، حيث عبر ممثلو لجان هذه الأحياء للفريق بما يلي:

« البلدية عملت مشاورات في مواضيع الخطة، ولكن لم تعمل على مشاورات لاقتراح حلول للصعوبات التي واجهتها

« البلدية تذرعت بتمنع ومعارضة بعض المواطنين لتغيير العدادات ولكنها لم تتحدث عن ارتفاع أسعار التركيب.

« كان يجب جلب مواد التركيب والإنشاء من مصر عبر معبر رفح عندما تم إغلاق معبر كرم أبو سالم.

« كيف يمكن تفهم المشاكل المالية، ولم نلاحظ إجراءات تقشفية من قبل إدارات البلدية.

« كان يجب على البلدية التواصل مع أكثر من جهة مانحة بخصوص الصرف الصحي، لقد كان صيف ٢٠١٨ الأصعب بسبب البعوض والحشرات.

« البلدية لم تتعاون بالشكل الكافي مع مؤسسات قطاع الإعاقة وحاولت فرض رؤيتها حول مفهوم المواءمة التي يحتاجه ذوي الإعاقة.

الخلاصة

تعتبر الخطة الإستراتيجية التنموية الجسر المتين الذي تمر به المؤسسة إلى مستقبل أفضل. والخطة الإستراتيجية في إطارها العام وثيقة تخطيطية تتحدث عن كيفية نقل المؤسسة من واقعها الحالي إلى واقع أفضل وهذا لا يتحقق إلا إذا وضعت خطة أخرى لازمة لتنفيذ الأهداف التي جاءت فيها، وهو ما يعبر عنه بالخطة التنفيذية.

التوصيات: الخطة التشغيلية لبلدية عبسان الكبيرة للعام ٢٠١٨ والتي ترجمت موضوعات ومجالات الخطة الإستراتيجية للبلدية إلى مجموعة من المهام والأنشطة الرئيسة، تم تنفيذ بعضها، والبعض الآخر لم يتم تنفيذه، فكان له أثراً مباشراً في تقويض تمتع المواطنين بحقوقهم في تلقى خدمات أساسية من طرف البلدية، كان أخطر تلك الآثار والنتائج تلك المتعلقة بالمياه وبالصحة العامة، وبمستوى البطالة وحقوق الفئات الأكثر هشاشة في تلك المنطقة الحدودية النائية، ما يوجب تضافر الجهود، وحشد الدعم والمناصرة على مستويات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم، ووضع الخطط البديلة لإنجاز المهام الرئيسة في منطقة تشهد منذ أكثر من عقد تغيرات شديدة التعقيد والدراماتيكية.

التوصيات:

- ضرورة العمل على تنفيذ بنود الخطة التشغيلية وعدم التذرع بظروف استثنائية كانت قائمة قبل إعداد الخطة، وأثناء تنفيذها، ولا زالت.
- ضرورة اتخاذ تدابير تقشفية، وأخرى تضمن الاستفادة القصوى من الموارد اللوجستية والمالية والبشرية لضمان إنفاذ الخطة.
- ضرورة وجود خطط وسيناريوهات بديلة لدى البلدية تضمن جلب متطلبات الإنشاء من جهات بديلة.
- العمل على توفير ضمانات الوصول للمياه الصالحة للشرب، وتوافر خدمات الصرف الصحي لعلاقتها المباشرة بصحة المواطنين وسلامتهم.
- ضرورة العمل للحد من مستويات البطالة من خلال شراكة البلدية مع المؤسسات الحكومية، والدولية والقطاع الخاص.
- ضرورة إشراك ممثلي لجان الأحياء في خطط واليات التنفيذ بصفته التزاماً فورياً لا يخضع لتوافر الموارد.
- ضرورة توفير ضمانات لتنفيذ الحد الأدنى من المشاريع ذات العلاقة بقطاع الثقافة والحماية الاجتماعية، والرياضة، وتعزيز وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة.

تقرير رصدي حول:

مشكلة المياه في قرية كوبر خلال الفترة بين شباط ٢٠١٩ – أيار ٢٠١٩

إعداد:

شهد أيوب

إشراف:

أ. محمد هادية

مقدمة

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. ويعتبر الإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة من أهم مرتكزات هذه الأجندة، حيث تشكل مع الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن التزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية.

يضطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور رقابي هام على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها لالتزاماتها التعاقدية الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس محلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء بلدية كوبر ومدى فعاليتها في حل مشكلة المياه التي تواجه البلدة خاصة في فصل الصيف، والمحددة في وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١ ، حيث تم رصد التزام البلدية في انجاز توسيع شبكة المياه خلال السنوات الثلاث للخطة التنموية لبلدة كوبر.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة رام الله حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسئولين في البلدية، وعقد جلسة استماع مع رئيس وأعضاء المجلس البلدي لمناقشة أزمة المياه والتحقق من مدى الجدية في حل المشكلة وتنفيذ الالتزامات التي وضعتها البلدية في الخطة التنموية.

يعاني سكان بلدة كوبر الواقعة شمال غرب رام الله، ويقطنها حوالي خمسة آلاف نسمة من نقص حاد ومستمر في المياه منذ سنوات طويلة خاصة في فصل الصيف، حيث يشير تقرير صحفي رصده فريق إعداد البحث منذ العام ٢٠١٢ حول وجود هذه المشكلة[٣١]. مع العلم أن البلدة تتوفر فيها شبكة مياه تقوم مصلحة مياه محافظة القدس من خلالها بتزويد سكان البلد بالمياه عبر شبكة المياه العامة، إضافة إلى وجود ست

٣١ قرية كوبر، أزمة مياه، وصيف حار، والمواطن أين دولة المؤسسات، ٢٠١٩/٥/٢٤، متوفر:
https://www.wattan.tv/ar/news/15589.html

عيـون مـاء صالحـة للشـرب في البلـدة[٣٢].

ولغايـات تقييـم الالتزامـات المتعلقـة بمشـروع توسـيع شـبكة الميـاه الـواردة في وثيقـة الخطـة التنمويـة المحليـة لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١، تـم تحديـد خمسة مؤشـرات رئيسـية وهـي:

وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛

جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ الالتزام؛

القابلية للقياس: محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛

الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛

الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

(١) وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١

بتاريخ ٢٠١٩/٢/٣ قـرر المجلس البلـدي لبلديـة كوبـر في جلسـته رقـم (٦) الموافقـة علـى اعتمـاد الخطـة التنمويـة المحليـة لبلـدة كوبـر للسـنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ بكافـة مخرجاتهـا، كمـا وتعهـد بتوفيـر كافـة المسـتلزمات التـي مـن شـأنها تنفيـذ مخرجـات الخطـة علـى أرض الواقـع. وقـد ارتكـزت منهجيـة الخطـة إلـى دليـل التخطيـط التنمـوي المحلـي الـذي أعدتـه وزارة الحكـم المحلـي بشـكل مسـبق بالتعـاون مـع مجموعـة العمـل الوطنيـة، وبتمويـل مـن الوكالـة الألمانيـة للتنميـة (GIZ)[٣٣]، حيـث تسـعى الخطـة إلـى تحديـد الفـرص والمعيقـات التـي تواجـه عمليـة التنميـة في بلـدة كوبـر، وتحديـد الاحتياجـات الأكثـر أولويـة في البلـدة، إضافـة إلـى تحديـد المشـروعات ذات الأولويـة، ومناطـق تنفيذهـا، ووضـع خطـة للتنفيـذ[٣٤].

اعتبـرت الخطـة التنمويـة في مجـال التحليـل التشـخيصي للمجـالات التنمويـة أن سـوء توزيـع الميـاه في البلـدة في فصـل الصيـف تحديـداً، وعـدم تغطيـة مصلحـة ميـاه القـدس لكافـة المناطـق في البلـدة مـن أهـم التهديـدات التـي تواجـه المجـال البيئـي والبنيـة التحتيـة لبلـدة كوبـر التـي تبلـغ مسـاحتها ١٢٢٥٢ دونمـاً، ويشـمل مسـاحة المخطـط الهيكلـي المصـادق عليـه في ٢٠١٦ منهـا ٣٦٤٠ دونمـاً، ومسـاحة الأراضـي السـكنية ٣١١٧ دونمـاً، ومسـاحة الأراضـي المسـتخدمة للطـرق والمواصـلات ٢١١٥ دونمـاً[٣٥].

علـى الرغـم مـن فداحـة المشـكلة المتعلقـة بأزمـة الميـاه في بلـدة كوبـر، إلا أن البلديـة عجـزت خـلال السـنوات الماضيـة عـن إيجـاد حـل لهـا، فضـلاً عـن عـدم توفـر شـبكة ميـاه في مناطـق متعـددة مـن البلـدة، لا زالـت ميـاه الشـرب تصـل للمواطنـين يومـين في الأسـبوع، والأخطـر إنهـا لا تنتظـم حتـى خـلال هذيـن اليومـين المحدديـن، كمـا أن سـكان المناطـق المرتفعـة لا يسـتفيدون منهـا خـلال هذيـن اليومـين وذلـك بسـبب ضعـف ضغـط الميـاه. كمـا يواجـه المواطنـون مشـكلة في سـعر تكلفـة تركيـب عـداد للميـاه، والتـي تبلـغ (٧٥٠) دينـاراً ترتفـع وفقـاً لمسـطح البنـاء، والمسـافة بينهـا

٣٢ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١

٣٣ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١

٣٤ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١

٣٥ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١

وبين أقرب عداد للمياه.

يظهر عجز البلدية في حل مشكلة المياه من خلال الخطة التنموية الحالية، التي أشارت إلى المشاريع المنفذة خلال السنوات السابقة، والتي لم تتضمن أي مشروع يساهم في حل هذه المشكلة.

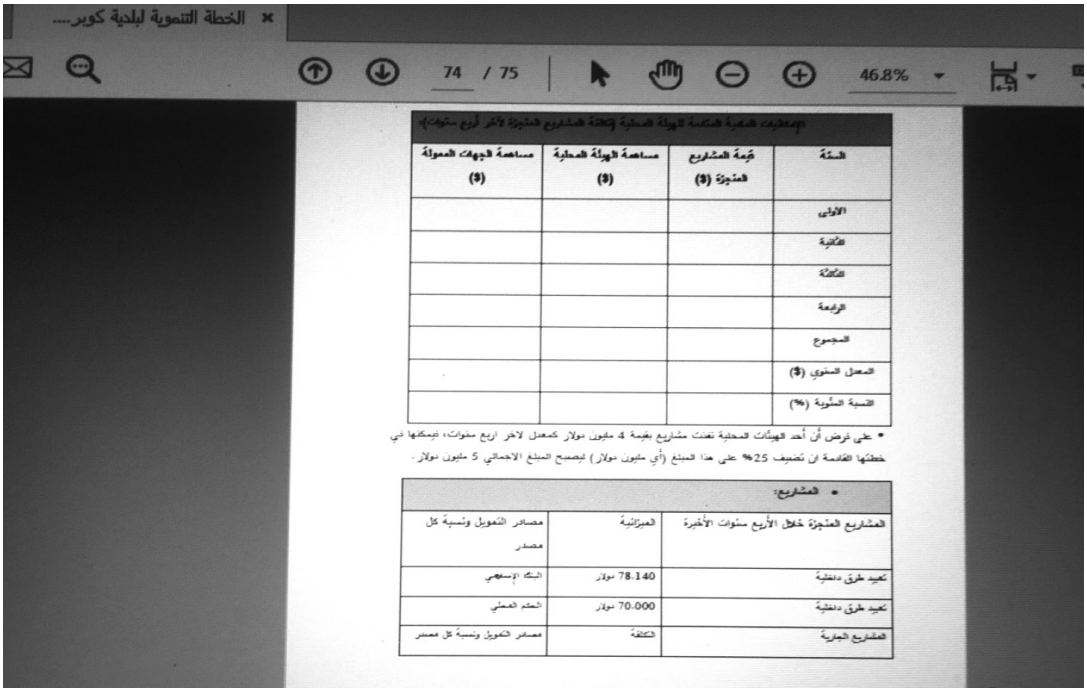
الخطة التنموية لبلدية كوبر...

74 / 75

46.8%

السنة	قيمة المشاريع المنجزة ($)	مساهمة الهيئة المحلية ($)	مساهمة الجهات الممولة ($)
الأولى			
الثانية			
الثالثة			
الرابعة			
المجموع			
المعدل السنوي ($)			
النسبة السنوية (%)			

• على فرض أن أحد الهيئات المحلية نفذت مشاريع بقيمة 4 مليون دولار كمعدل لآخر اربع سنوات، فيمكنها في خطتها القادمة ان تضيف 25% على هذا المبلغ (أي مليون دولار) ليصبح المبلغ الاجمالي 5 مليون دولار.

• المشاريع:

المشاريع المنجزة خلال الأربع سنوات الأخيرة	الميزانية	مصادر التمويل ونسبة كل مصدر
تعبيد طرق داخلية	78.140 دولار	البنك الإسعافي
تعبيد طرق داخلية	70.000 دولار	الحكم المحلي
المشاريع الجارية	الكلفة	مصادر التمويل ونسبة كل مصدر

يشير الجدول المرفق أعلاه إلى أن المشاريع التي نفذتها البلدية خلال السنوات الأربع الماضية السابقة على تبني الخطة التنموية ٢٠١٩-٢٠٢١، تركزت على تعبيد الطرق الداخلية والخارجية، إضافة إلى مشروع يتعلق بتسوية الأراضي، ولم تساهم بأي شكل في حل مشكلة المياه. ويعتقد فريق البحث أن هذا المؤشر يجب أن يخلق حافزاً إضافياً يسجل للمجلس البلدي الحالي قيامه بحل أزمة المياه في البلدة مرة واحدة وإلى الأبد، خاصة وأنه قام بوضع تدخلات للأولويات الإستراتيجية في حل مشكلة المياه، والتي جاءت مكملةً لربط الخطة المحلية بالخطة الوطنية، ومنفذةً للتشريعات السارية وخاصة المادة ١٥ من قانون الهيئات المحلية التي تعتبر الضابط الأساسي في تحديد مهام الهيئات المحلية. حيث حققت الخطة التنموية هذا الربط من خلال تحديدها للمجالات الرئيسية التي أوردتها الخطط الوطنية باعتماد مجال البيئة والبنى التحتية كتدخل تنموي، وحددت من ضمنه المياه كمجال فرعي لتحقيق التنمية البيئية والبنى التحتية.

بناءً على خطورة المشكلة، حدد الإطار التنموي المحلي للخطة التنموية ٢٠١٩-٢٠٢١ الرؤية التنموية لبلدة كوبر « ببلدة جاذبة منظمة بسواعد أهاليها تساهم بتحقيق تنمية مستدامة «، واعتبرت أن استمرار مشكلة نقص المياه، وعدم قدرة شبكة المياه الحالية على سد حاجة المواطنين، قضية تنموية ذات أولوية، وحددت تدخلها كهدف تنموي لحل هذه المشكلة بإعداد دراسة لشبكة المياه وتحديد المناطق التي لا تصلها خدمات الشبكة، والقيام بتوسعة شبكة المياه، وحددت جهة التنفيذ بمصلحة مياه محافظة القدس.

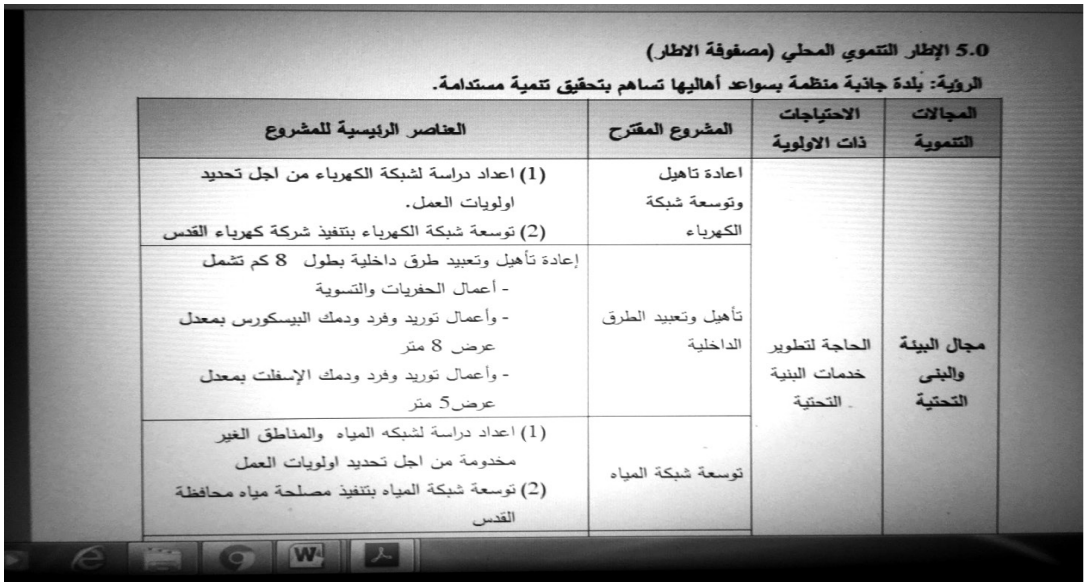

5.0 الإطار التنموي المحلي (مصفوفة الاطار)

الرؤية: بلدة جانبة منظمة بسواعد أهاليها تساهم بتحقيق تنمية مستدامة.

المجالات التنموية	الاحتياجات ذات الاولوية	المشروع المقترح	العناصر الرئيسية للمشروع
مجال البيئة والبنى التحتية	الحاجة لتطوير خدمات البنية التحتية	اعادة تاهيل وتوسعة شبكة الكهرباء	(1) اعداد دراسة لشبكة الكهرباء من اجل تحديد اولويات العمل. (2) توسعة شبكة الكهرباء بتنفيذ شركة كهرباء القدس
		تأهيل وتعبيد الطرق الداخلية	إعادة تأهيل وتعبيد طرق داخلية بطول 8 كم تشمل - أعمال الحفريات والتسوية - وأعمال توريد وفرد ودمك البيسكورس بمعدل عرض 8 متر - وأعمال توريد وفرد ودمك الإسفلت بمعدل عرض5 متر
		توسعة شبكة المياه	(1) اعداد دراسة لشبكه المياه والمناطق الغير مخدومة من اجل تحديد اولويات العمل (2) توسعة شبكة المياه بتنفيذ مصلحة مياه محافظة القدس

فيما يتعلق بالإطار الزمني للتنفيذ، والكلفة التقديرية، وفرص تحقق التنفيذ، والجهة الممولة، فقد حددت الخطة التنموية السنوات الثلاثة للخطة لتوسيع شبكة المياه، بكلفة تقديرية بلغت ٣٥٠ ألف دولار، موزعة على السنوات الثلاث بكلفة تبلغ ١٥٠ ألف دولار للسنة الأولى، و١٠٠ ألف دولار للسنة الثانية، و١٠٠ ألف دولار للسنة الثالثة، كما حددت جهة التنفيذ الداخلية بقسم الهندسة، والجهة الخارجية بمصلحة مياه محافظة القدس، كما وحددت الجهة المرشحة لتمويل تنفيذ المشروع بوزارة الحكم المحلي والممثلية اليابانية بقيمة ٣٣٥ ألف دولار كجهة تمويل خارجية، فيما وضعت مبلغ ١٥ ألف دولار على بند الموازنة التطويرية. واللافت أنها لم تفرد بنداً في الخطة التنفيذية لإعداد الدراسة المشار إليها في الإطار التنموي المحلي (مصفوفة الإطار)، على الرغم من أنها عادت وأشارت إلى التزامها بإعداد الدراسة ضمن الملاحق الخاصة بتوصيف المشاريع للسنوات الثلاث كما سيرد لاحقاً.

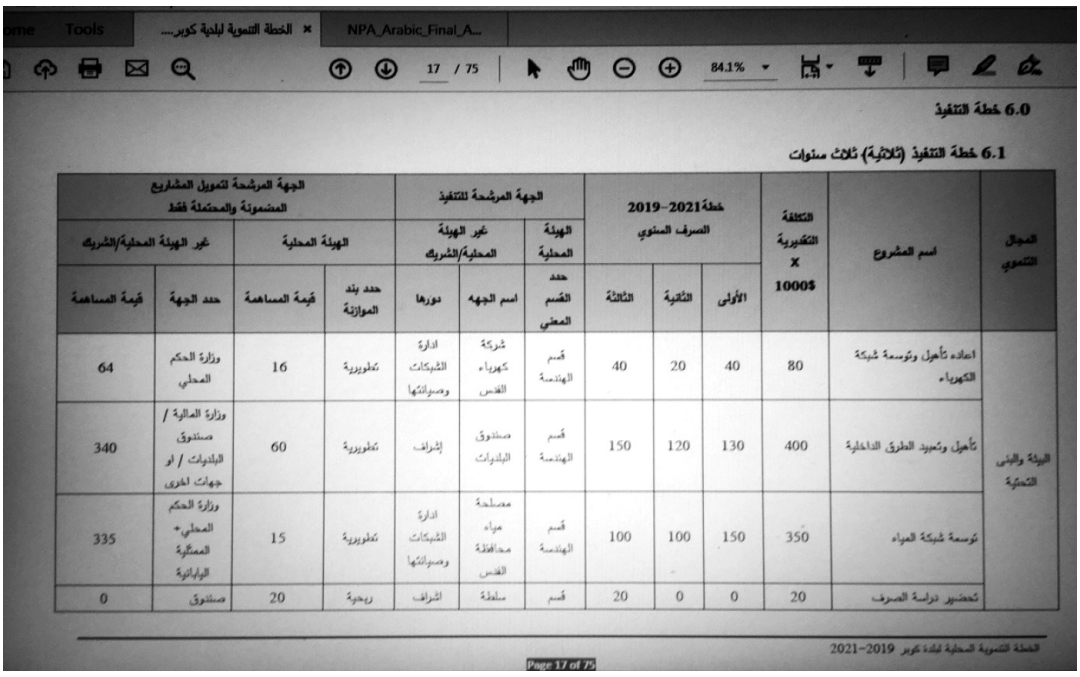

6.0 خطة التنفيذ

6.1 خطة التنفيذ (ثلاثية) ثلاث سنوات

المجال التنموي	اسم المشروع	التكلفة التقديرية x 1000$	خطة 2019-2021 السرف السنوي			الجهة المرشحة للتنفيذ			الجهة المرشحة لتمويل المشاريع المضمونة والمحتملة فقط			
						الهيئة المحلية	غير الهيئة المحلية/الشريك		الهيئة المحلية		غير الهيئة المحلية/الشريك	
			الأولى	الثانية	الثالثة	حدد القسم المعني	اسم الجهه	دورها	حدد بند الموازنة	قيمة المساهمة	حدد الجهة	قيمة المساهمة
البيئة والبنى التحتية	اعاده تأهيل وتوسعة شبكة الكهرباء	80	40	20	40	قسم الهندسة	شركة كهرباء القدس	ادارة الشبكات وصيانتها	تطويرية	16	وزارة الحكم المحلي	64
	تأهيل وتعبيد الطرق الداخلية	400	130	120	150	قسم الهندسة	صندوق البلديات	إشراف	تطويرية	60	وزارة المالية / صندوق البلديات / او جهات اخرى	340
	توسعة شبكة المياه	350	150	100	100	قسم الهندسة	مصلحة مياه محافظة القدس	ادارة الشبكات وصيانتها	تطويرية	15	وزارة الحكم المحلي+ الممثلية اليابانية	335
	تحضير دراسة الصرف	20	0	0	20	قسم	سلطة	اشراف	ريحية	20	صندوق	0

فيما يتعلق بالملحق الخاص بتوصيف المشاريع الذي تضمنته الخطة التنموية، أشار الملحق ٧,١,٣ الخاص بتوسعة شبكة المياه، والذي يتضمن ملخصاً للمشروع، ويحدد تاريخ البدء بتنفيذه في أيار ٢٠١٩، فإنه تضمن التزاماً بإعداد دراسة فنية لوضع شبكة المياه في البلدة وذلك لتحديد التدخلات المناسبة بواسطة مصلحة مياه محافظة القدس بوصفها صاحبة منطقة النفوذ في البلدة. كما أن التوصيف لم يتضمن أي تكلفة مالية لإعداد الدراسة. واللافت أن بلدية كوبر لم تقم بأي خطوة تشير إلى بدءها بإعداد الدراسة لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير الرصدي، وهو التاريخ المحدد في الخطة كالتزام زمني للبدء في التنفيذ.

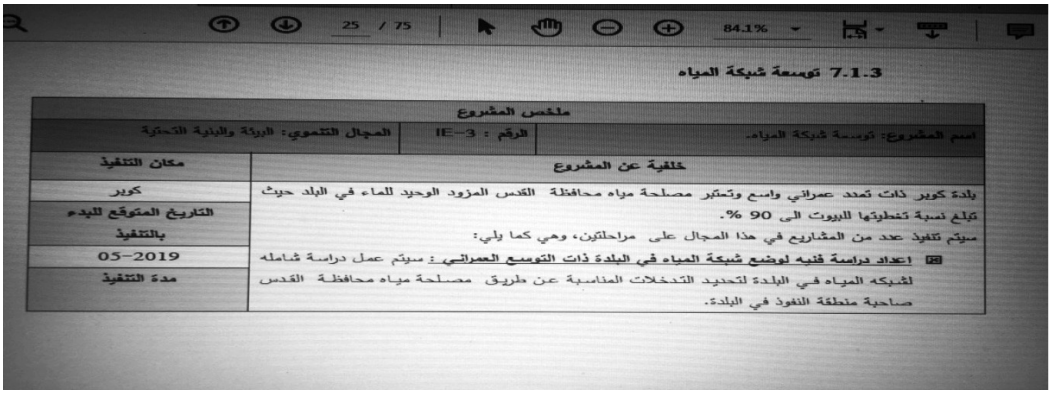
7.1.3 توسعة شبكة المياه

ملخص المشروع

اسم المشروع: توسعة شبكة المياه	الرقم : IE-3	المجال التنموي: البرية والبنية التحتية

خلفية عن المشروع	مكان التنفيذ
بلدة كوبر ذات تمدد عمراني واسع وتستثمر مصلحة مياه محافظة القدس المزود الوحيد للماء في البلد حيث تبلغ نسبة تغطيتها للبيوت الى 90 %.	كوبر
سيتم تنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال على مراحلتين، وهي كما يلي:	التاريخ المتوقع للبدء بالتنفيذ
☐ اعداد دراسة فنيه لوضع شبكة المياه في البلدة ذات التوسع العمراني : سيتم عمل دراسة شامله لشبكه المياه في البلدة لتحديد التدخلات المناسبة عن طريق مصلحة مياه محافظة القدس صاحبة منطقة النفوذ في البلدة.	05-2019
	مدة التنفيذ

خلال جلسة الاستماع التي نفذها فريق إعداد التقرير الرصدي مع رئيس المجلس البلدي لبلدية كوبر، أكد رئيس البلدية على أن هذه الإشكالية تعود إلى تعطل الخط الرئيسي المغذي لقرى شمال غرب رام الله وحاجته إلى صيانة، إضافة إلى وجود أحياء كاملة في القرية دون شبكات مياه، مما يضطر المواطنين لشراء صهاريج المياه بتكلفة ١٢٠ شيكل للصهريج الواحد، علماً بأنها لا تكفي العائلة الكبيرة أكثر من ٣ أيام. مما يسهم في زيادة الأعباء المالية على المواطنين، عدا عن ارتفاع تكلفة الاشتراك في تركيب عداد المياه والبالغ كحد أدنى ٧٥٠ دينار أردني وتزداد وفقاً لمسطح المنزل والمسافة وعدد أفراد الأسرة، كما أكد أن البلدية على تواصل دائم مع مصلحة مياه محافظة القدس، وأنها تقوم بتزويد المصلحة بالمخططات والخرائط للتوصل لحل لهذه المشكلة، كما وحمل مصلحة مياه محافظة القدس المسؤولية الكاملة لشح المياه، وإعاقة التمدد العمراني داخل البلدة، وتركز السكان في منطقة سكنية واحدة[٣٦].

إلا أن رئيس البلدية لم يشر إلى المدة الزمنية التي تضمنتها الخطة التنموية المتعلقة بتنفيذ مشروع إعداد الدراسة وتوسيع الشبكة، أو إلى توقيع مذكرات تفاهم مع مصلحة مياه محافظة القدس أو الجهات الممولة.

(٢) النتائج العامة لرصد الالتزام في الخطة التنموية لبلدية كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١ خلال الفترة الواقعة بين شباط ٢٠١٩- أيار ٢٠١٩

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن توسيع شبكة المياه الواردة في الخطة التنموية لبلدة كوبر ٢٠١٩-٢٠٢١، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة التنموية، وهي (١) إعداد دراسة لشبكة المياه والمناطق الغير مخدومة من أجل تحديد أولويات العمل، (٢) توسعة شبكة

٣٦ ريفورم تعقد جلسة استماع لمناقشة أزمة المياه في بلدة كوبر، ٢٠١٩/٥/٢٤، متوفر:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/23/1237846.html

المياه بتنفيذ مصلحة مياه محافظة القدس، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الالتزام

تشير عملية الرصد إلى وجود وضوح عال في لغة الالتزام التي تضمنتها الخطة التنموية، فقد أفصحت بلغة مباشرة عن إقرارها بوجود مشكلة جدية ناشئة عن عدم وصول شبكة المياه إلى مناطق مختلفة في البلدة، كما وحددتها في التحليل التشخيصي في مجال البيئة والبنى التحتية، وشخصتها كواحدة من التهديدات لمجال البيئة والبنى التحتية، كما حددتها بوضوح في مصفوفة الإطار ضمن المجالات التنموية، وحددت بوضوح شكل تدخلها لحل هذه المشكلة ب (١) إعداد دراسة لشبكة المياه والمناطق الغير مخدومة من أجل تحديد أولويات العمل، (٢) توسعة شبكة المياه بتنفيذ مصلحة مياه محافظة القدس. وبذلك فإن مؤشر وضوح لغة الالتزام يحوز على ١٠٠٪.

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية الرصد إلى أن التزاماً واحداً فقط من الالتزامين كان قد تم تحديد جهة التنفيذ فيه، وهذا الالتزام هو توسعة شبكة المياه بتنفيذ مصلحة مياه محافظة القدس، فيما لم يتم تحديد جهة تنفيذ للالتزام المتعلق بإعداد دراسة لشبكة المياه والمناطق الغير مخدومة من أجل تحديد أولويات العمل. والأمر الأكثر غرابة الذي رصده فريق إعداد البحث هو عدم الإشارة لهذا الالتزام ضمن الخطة التنفيذية. أي أن مؤشر جهة التنفيذ حاز على ٥٠٪ فقط.

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزامين وردا بشكل محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه، إلا أن مراقبة أداء بلدية كوبر خلال المدة الزمنية التي غطاها التقرير الرصدي، والتي شملت إجراء المقابلات، ومراقبة نشاطات رئيس وأعضاء المجلس البلدي من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، والصفحة الإلكترونية، لم تظهر أي نشاط يدل على تنفيذ الالتزامين، فعلى الرغم من تحديد شهر أيار ٢٠١٩ للبدء بتنفيذ الالتزامين، إلا أن بلدية كوبر لم تقم بالإعلان عن عطاء لتنفيذ الدراسة، كما لم تقم بتوقيع أي مذكرة تفاهم مع الجهات المنفذة أو الممولة، واكتفت لغاية هذا التاريخ بإلقاء اللوم وتحميل المسؤولية عن عدم تنفيذ الالتزام بالجهة المنفذة. وبذلك فإن مؤشر قابلية القياس يحوز على نسبة ٠٪.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن الخطة الإستراتيجية جاءت مستجيبة لما خطته أجندة السياسات الوطنية التي وضعت السياسات الحكومية العامة الملزمة. وهذا ما عكسته الخطة الإستراتيجية عندما أشارت في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية لملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، وأخذها بعين الاعتبار للموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة. إلا أن رصد التقرير لتصريحات رئيس البلدية بإلقاء اللوم على جهة التنفيذ كونها صاحبة الامتياز وعدم البدء بإعداد الدراسة المشار إليها في الخطة

التنموية، وعدم المتابعة الجدية مع وزارة الحكم المحلي والجهات الممولة، أو البحث عن فرص لتجنيد الأموال من مصادر إضافية، خاصة وأن الميزانيات التقديرية لا تعتبر عالية وفقاً للتوزيع الذي وضعته الخطة التنموية، كل ذلك يضع تساؤلات حول توفر إرادة حقيقية لتنفيذ ما تبنته الخطة التنموية. لذلك فقد توافق فريق إعداد التقرير على أن مؤشر الواقعية سيهبط بنسبة ٥٠٪ بسبب مؤشرات القياس. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٥٪.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن الالتزام المتعلق بتوسعة شبكة المياه بتنفيذ مصلحة مياه محافظة القدس قد تم تحديده بإطار زمني للتنفيذ من خلال الخطة التنموية، حيث حددت الخطة السنوات الأولى والثانية والثالثة كمراحل للتنفيذ، إلا أن مؤشرات القياس المتعلقة بالإطار الزمني لم تظهر أي مؤشر على البدء بالتنفيذ خلال فترة الرصد. أما فيما يتعلق برصد الالتزام الثاني فإن خطة التنفيذ لم تشر على على الإطلاق، مما يؤشر على أنه غير موجود ضمن الإطار الزمني نهائياً. وبذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ٣٥٪.

(٣) الاستنتاجات

من الواضح أن توسيع شبكة المياه في بلدة كوبر سوف يساهم في توفير حل جذري ونهائي للمشكلات الإنسانية والبيئية والاجتماعية والصحية الناشئة عن عدم وصول المياه إلى مناطق مختلفة من البلدة، وخاصة المناطق المرتفعة، وبشكل أكثر تحديداً خلال فترة الصيف، كما سيساهم في تمتع المواطنين بحق أساسي من حقوقه والمتعلقة بالحق في المياه. كما سيساهم ذلك في تعزيز النماء والتطور والانتعاش الاقتصادي للبلدة والذي يطمح المجلس البلدي من تحقيقه، وذلك ما أظهرته الخطة التنموية المحلية لبلدية كوبر.

ومع ذلك، يؤخذ على المجلس عدم أعطاء الأولوية في تدخلاته التنفيذية لتوسيع شبكة المياه، والاكتفاء بالطلب من مصلحة مياه القدس القيام بعملية التوسعة، وهذا ما يؤشر عليه تحديد جهة التنفيذ في صياغة التدخل، وعدم أخذ خطوات عملية لحل هذه المشكلة.

(٤) التوصيات

- إجراء تعديل على الخطة التنفيذية المرفقة بخطة التنمية المحلية وإضافة إعداد الدراسة الخاصة بتوسيع شبكة المياه، ووضع إطار زمني وميزانية تقديرية لها، وتحديد جهة التنفيذ.
- إجراء مراجعة مستمرة لخطة التنمية المحلية، والالتزام بتنفيذ كافة الالتزامات التي تضمنتها، وكذلك التقيد بالجداول الزمنية للتنفيذ.
- يوصي فريق إعداد التقرير بتبني نظام متابعة وتقييم للخطة التنموية، لمتابعة وضمان حسن سير العمل، وإصدار تقارير مكتوبة شهرية وربعية وسنوية حسب طبيعة الالتزام، وذلك للتحقق من تنفيذ كافة الالتزامات بالوقت المحدد والجودة المطلوبة.
- البدء بالتحضير لتنفيذ الالتزام الخاص بإعداد الدراسة الخاصة بتوسيع شبكة المياه.

- تشجيع البلدية المواطنين خاصة من يتقدمون بطلب تراخيص للبناء على حفر آبار منزلية للاستفادة من مياه الأمطار.

- استمرار قيام البلدية بالتواصل مع جهات ممولة وداعمة لتنفيذ مشاريع خاصة بتوسيع وتحديث شبكه المياه، بالإضافة إلى جهات أخرى مختصة في تنفيذ آبار ارتوازية للمواطنين للحد من المشكلة.

- استمرار التواصل مع الجهات التنفيذية في مصلحة مياه محافظة القدس لمراعاة توزيع المياه على كافة المواطنين خاصة من يسكنون في المناطق المرتفعة إلى حين تنفيذ أعمال توسيع الشبكة.

- قيام المؤسسات الشعبية في البلدة بممارسة دور ضاغط على جهات الاختصاص سواء الحكومية أو مصلحة المياه للعمل على حل مشاكل المياه في كوبر من خلال التوجه بشكل جماعي وعمل اعتصامات دورية.

- التنسيق مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات الإعلامية لطرح المشكلة وتفعيلها وفقاً لخطة مدروسة ومستمرة.

- مراجعة جهات الاختصاص من قبل الجهات الرسمية والشعبية لبحث إمكانية تخفيض رسوم الاشتراك وتقسيطه.

المراجع :

- بلدية كوبر.

- مقابلات مع المواطنين .

- فيديوهات موثقة من اليوتيوب .

تقرير رصدي حول:

واقع العملية التعليمية لطلبة جامعة الأقصى فرع غزة

في الفترة ما بين أيار ٢٠١٨ حتى أيلول ٢٠١٩

إعداد:

فداء الغرباوي، هبة خزيق، سهاد ابو دلال، عبد الله البلعاوي،وليد شعلان، سهاد أبو دلال، عبد الكريم الكحلوت، محمود عبد الرحمن، بسمة الكرد

إشراف:

أ. بهجت الحلو

مقدمة:

تشير الأدبيات المرتبطة بالتنمية أن التعليم هو حجر الأساس في عملية التنمية، كما ويعد التعليم أحد الروافد الأساسية لبناء الإنسان، حيث أنه بتوافر بيئة تعليمية مشجعة ومحفزة يساهم في خلق جيل قادر على المساهمة في بناء مجتمع يسوده الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي ظل الظروف التي يعيشها قطاع غزة من حصار وتدهور الحالة الاقتصادية بسبب اجتماع عدد من العوامل ذات الطبيعة السياسية منها الانقسام الذي يعتبر التحدي الأكبر، وبسبب تعطل مبادرات الخروج من الأزمات المزمنة التي يعيشها القطاع، وكافة المؤشرات تشير إلى مدى التدهور الاقتصادي والمعيشي والإنساني الذي وصل به حال قطاع غزة ومن أهمها[٣٧]:٥٢٪ نسبة البطالة في قطاع غزة وهناك ٣٠٠ ألف شخص عاطل عن العمل، ٦٩٪ نسبة البطالة بين الخريجين في الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ سنة، ٥٣٪ معدلات الفقر في قطاع غزة، ٦٨٪ نسبة انعدام الأمن الغذائي لدي الأسر في قطاع غزة، وانعدام القدرة الشرائية وانخفاض الواردات بنسبة تتجاوز٢٠٪ خلال عام ٢٠١٨، وما يزيد عن مليون شخص يتلقون مساعدات من الاونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية والعربية العاملة في قطاع غزة.

وقد انعكست هذه المؤشرات على أداء القطاعات المختلفة وخصوصاً المؤسسات الأكاديمية، التي يعاني طلبتها من جملة من المشاكل والتحديات في جوهرها تشكل انعكاساً مراً للواقع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزة ومن أبرزها ارتفاع أسعار المتطلبات الجامعية وتباينها من تخصص لآخر، وغلاء أسعار الكتب الجامعية، وعدم منح إفادة خريج دون تسديد باقي الرسوم السابقة المستحقة.

يتناول هذا التقرير الرصدي ثلاث إشكاليات وتحديات جوهرية تتسبب في معاناة طلبة وطالبات جامعة الاقصى فرع غزة:

المشكلة الأولى: تفاوت سعر وقيمة المتطلب الجامعي الواحد باختلاف التخصص، ومثاله قيام طالب كلية التربية بدفع ١٠ دنانير كسعر للمتطلب الجامعي لمساق اللغة العربية، بينما يدفع طالب كلية العلوم ١٥ دينار لنفس المتطلب.

المشكلة الثانية : غلاء أسعار الكتب الجامعية، وتغليب اعتبارات الربح على اعتبارات المعرفة الأكاديمية للطالب.

المشكلة الثالثة : حرمان الخريج من الحصول على إفادة تثبت تخرجه من الجامعة، وربط منحها بتمام سداد الطالب بديون الرسوم الجامعية السابقة المتراكمة عليه، وما ينتج عن هذا المنع من فقدان الخريج لفرصة عمل، والتي تتصف بأنها شحيحة وطارئة في قطاع غزة.

حيث يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه المشكلات، ومعرفة أسبابها، والمعايير والمتغيرات المرتبطة بها، وإلى المساهمة في وضع حد لها، أو لمنع تكرارها، أو الحد من آثارها من خلال الضغط على إدارة الجامعة للوفاء بالتزاماتها، وإلى إشراك الطلبة في برامج التخطيط، ووضع السياسات الاكاديمية،

٣٧ - د. ماهر الطباع، الغرفة التجارية الفلسطينية: بالأرقام الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غز- وكالة سما ٢٤ مارس ٢٠١٩

وتمكينهم من إبداء آرائهم، وتمكينهم من آليات الرقابة على سبل أعمال وحماية حقوقهم، ومن القدرة على تقديم شكاوى وتظلمات إزاء ما يعترضهم من إجراءات قد تمس بقدرتهم على الاستمرار في دراستهم.

تم إعداد هذا التقرير من خلال عدد من طلاب الجامعة أنفسهم، وهم أعضاء فريق مرصد الشبابي، وهذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير رصدية تصدرها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية Reform بهدف للنهوض بواقع الشأن الأكاديمي في جامعه الأقصى بغزة.

وتم جمع المعلومات ذات الصلة بهذا التقرير من خلال عملية البحث الميداني داخل الجامعة، ومناقشة الطلبة ومحاورتهم والاستماع إلى شكاواهم ومطالبهم، ومع الجهات الإدارية ذات العلاقة بجامعة الأقصى.

عن جامعة الأقصى

تعتبر جامعة الأقصى بغزة مؤسسة أكاديمية فلسطينية مستقلة طبقاً لقانون الخدمة المدنية, وقانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (١١) للعام ١٩٩٨م. بداية نشأتها كانت في العام ١٩٥٥م عندما كانت معهداً للمعلمين، ثم نمت وتطورت لتصبح كلية جامعية في العام ١٩٩١م وهي كلية التربية الحكومية، ثم تحولت الكلية إلي جامعة الأقصى في العام ٢٠٠١م حيث يبلغ عدد طلبة الجامعة حوالي (٢٦,٢٠٠) طالب وطالبة, موزعين بين حرمي الجامعة في مدينتي غزة وخانيونس. فيما يبلغ أعضاء هيئة التدريس المتفرغين (٣٩٦) عضو، والموظفين الإداريين (٣٢٠) موظف إداري في فرعي الجامعة بغزة وخانيونس، وتستعين الجامعة بقربة ٣٠٠ موظف بنظام العقد الخاص.

حيث يعتبر فرع جامعة الأقصى في خانيونس هو الأكبر على الإطلاق حيث تبلغ مساحة الجامعة(٢٨٠) دونم تقع في منطقة المواصي قريباً من شاطئ البحر، وتبعد غرباً عن مركز مدينة خان يونس قرابة خمسة كيلو مترات. ويرتاد هذه الجامعة أكثر من (٧٠٪) من طلبة الجامعة من محافظات خان يونس ورفح والوسطى، بمعنى أن عدد الطلبة والطالبات في هذه الجامعة هو ١٨,٣٠٠ طالب وطالبه بنسبة ٣:١ لصالح الإناث.

وتخدم جامعة الأقصى طلبة المحافظات الجنوبية في قطاع غزة وهي أكثر المحافظات فقراً, حيث الوضع الاقتصادي الصعب والبطالة المرتفعة، ويطلق المواطنون على جامعة الأقصى « جامعة الفقراء» ما يعني ضرورة أن تقدم هذه الجامعة خدمات تلبي الغاية من لجوء هذا العدد الكبير من الطلبة إليها، وعدم التسامح مع أوضاع من شأنها أن تشكل تقييداً لحقوق الطلبة أو حداً من الفرص المتاحة لهم.

الضمانات القانونية التي كفلت الحق في التعليم:

كفل القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين والمعاهدات الدولية، الحق في التعليم، وفي الحصول على تعليم ذو جوده، على قدم المساواة دون تمييز، ودون المساس بقدرة المواطنين، فقد نصت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: « لكل شخص الحق في التعليم» و « أن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة، هذا وكفلت المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على « أن تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة.

ومنح القانون الأساسي الفلسطيني حقاً دستورياً بشأن مجانية التعليم والزاميته من خلال المادة ٢٤ التي نصت على ما يلي « التعليم حق لكل مواطن « فيما نصت المادة ٢ من قانون التعليم العالي رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ على أن التعليم إلزامي وحق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة.

أولاً/ التفاوت في أسعار الساعات الدراسية

يتناول الجزء الأول من هذا التقرير حالة الاختلاف والتباين الحاد في أسعار ساعات المتطلب الجامعي ذاته عند اختلاف التخصص في جامعة الأقصى فرع غزة، حيث ومع بداية كل فصل دراسي يقبل طلبة جامعة الأقصى فرع غزة على تسجيل المتطلبات الجامعية، ورغم أن عناوين تلك المتطلبات ومضامينها واحدة إلا أن أسعارها مختلفة باختلاف التخصص، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد طالب كلية التربية يدفع ١٠ دنانير كسعر للمتطلب الجامعي وفي المقابل يدفع طالب كلية العلوم ١٥ دينار لنفس المتطلب، مما يؤدي إلى تتضرر فئة كبيرة من طلبة الجامعة جراء هذه السياسات الأكاديمية والمالية غير المنطقية والتي تنطوي على تمييز، ويساهم في انخفاض عدد الطلبة المقبلين على الالتحاق بالتخصصات ذات السعر الأعلى، كما أشار عدد من الطلبة إلى وجود عدد من المتطلبات التي ليس لها علاقة التخصص ومثاله متطلب مبادئ علم النحو والصرف، ومتطلب مبادئ علم النفس، ومتطلب علم الحاسوب، وهناك بعض المتطلبات التي تتكرر محتوياتها مع اختلاف عنوان الكتاب فحسب ما يعني زيادة الأعباء المالية نتيجة الرسوم المرتبطة بهذه المتطلبات، كما أن عدم وجود نظام شكاوي يمكن الطلبة من تقديم شكواهم للمساهمة في توحيد الجهود للنهوض بواقع التعليم في الجامعة.

ثانياً/ ارتفاع أسعار الكتب الجامعية

يتناول الجزء الثاني من هذا التقرير مشكلة ارتفاع أسعار كتب المتطلبات في جامعة الأقصى فرع غزة، حيث يقبل ٣٠٠٠ طالب مع بداية كل فصل دراسي على شراء الكتب ذات الصلة بتخصصاتهم المختلفة، حيث أشار عدد من الطلبة إلى أن أسعار الكتب مرتفعة رغم أنها نسخ مصورة وليست أصلية مما يصعب على الطالب الجامعي شرائها، ناهيك عن تغليب اعتبارات التربح وتجارة الكتب من خلال الاتفاق بين صاحب المكتبة والمحاضر، على اعتبارات المصلحة الفضلى للطالب، حيث يتم الاتفاق بين المحاضر والمكتبة لحصول المحاضر على نسبة ربح لا تقل عن ٢ شيكل عن كل كتاب يباع من قبل المكتبة، ما يزيد من هامش ارتفاع سعر الكتاب، وقيام عدد من المحاضرين بإجبار الطالب الجامعي والضغط عليه لشراء الكتاب من خلال الطلب مباشرة مع بداية المحاضرات لشراء نسخة الكتاب الجديد، ومنع الطلبة من جلب النسخة السابقة من الكتاب لقاعات المحاضرات، ما يتسبب في إحراج الطلاب. وغياب أنظمة رقابية من قبل دائرة الجودة في الجامعة، على الكتب التي يتم إصدارها من قبل المحاضر والتي يتم من خلالها فقط تغيير غلاف الكتب دون المضمون، وغياب وسائل تظلم وشكاوى واضحة ومنتجة يمكن للطلبة اللجوء إليها واستخدامها.

ثالثاً / عدم منح إفادة الخريج دون تسديد باقي الرسوم الجامعية

يتناول هذا الجزء الثالث من التقرير أكثر المشاكل إيلاماً التي يعاني منها الخريجون في جامعة الأقصى فرع غزة، حيث يواجه طلبة جامعة الأقصى فرع غزة صعوبة في تسديد الرسوم الجامعية المستحقة عليهم، فيلجأ

الطلبة للبحث عن حلول تخفف عنهم وعن ذويهم، من خلال اللجوء لنظام الدفع بالتقسيط الذي استحدثته الجامعة قبل خمس سنوات، وهو نظام يتم بمقتضاه تقسيط رسوم الفصل الدراسي على الطالب خلال فترة دراسة الفصل، فلا يدفعها دفعة واحدة إنما على دفعات متفرقة بموجب تعهد يوقع عليه الطالب. ولكن نتيجة بقاء الأزمة الاقتصادية الرئيسية التي تحاصر الطلبة في قطاع غزة من كل منفذ مضاف إليها الأزمة الأخيرة لرواتب الموظفين، ازداد عجز الطلبة عن الوفاء وتسديد الرسوم المستحقة عليهم، فإذا ما حان تخرجه من الجامعة فإنه لا يستطيع الحصول على شهادة التخرج دون تسديد الأقساط التي عليه. وكثير من الطلبة ممن يتمتعون بالكفاءة التي تمكنهم من الولوج في سوق العمل فقدوا هذه الفرص نتيجة هذا الإجراء الذي ينتهك حق الطالب الخريج في أن يحوز على ما يثبت تخرجه، وحقه في العمل دون قيود، وبما يحفظ له مستوى معيشي لائق، ويصون كرامته، ويمكنه أيضاً من سداد ما عليه من استحقاقات للجامعة.

ويتخرج من جامعة الأقصى – فرع غزة كل فصل حوالي٨٠٠ طالب وطالبه وعليهم رسوم أقساط للجامعة مستحقة لم يتمكنوا من تسديدها خلال الأعوام الدراسية التي قضوها في الجامعة مما يعني إعاقة حياة الطالب المهنية بعد التخرج، وعدم استفادته من أي فرص توظيف أو العمل في مشاريع البطالة.

الخلاصة

أشار التقرير إلى مشكلة الرسوم الجامعية وأسعار الكتب وإفادة الخريجين التي تطال عدد كبير من طلبة الجامعة ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها قطاع غزة وبخاصة طلبة الجامعات، يجب النص بشكل واضح على إجراءات منظمة تعمل على إلغاء التباين في أسعار المتطلب ذاته من تخصص لآخر، وعلى أصحاب الواجب في المؤسسات الأكاديمية الوفاء بالتزاماتهم لضمان توافر متطلبات التعليم الجامعي وفق معايير الوصول الاقتصادي والمادي والمعلوماتي.

ونظراً لان الكتاب شديد الالتصاق بالحق في التعليم بصفته أداته ورافعته، فإن مظلة الحماية القانونية للحق في التعليم تمتد لتشمل عناصر العملية التعليمية كالمنهاج والكتب وتوافرها دون قيود.

كما يسبب حرمان الخريجين من إفادة التخرج من التمتع بالحق في مستوى معيشي لائق الذي كفلته المادة ٢٥ من الإعلان العالمي التي نصت على أن: « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته» وان الحرمان من هذه الحقوق يشكل انتهاكاً جسيما لمتطلبات الوفاء بالالتزامات المناطة بأصحاب الواجب في جامعة الأقصى الحكومية في قطاع غزة، ما يوجب إخضاعها للمساءلة والمحاسبة.

التوصيات :

- ضرورة توحيد سعر المتطلب الجامعي لكافة الطلبة مهما اختلفت تخصصاتهم.
- توفير صندوق شكاوى للطلبة.
- ضرورة العمل على تحديد أسعار الكتب الجامعية حتى تصبح في متناول جميع الطلبة .

- ضرورة تفعيل أنظمة مراقبة الجامعة على الكتب التي يتم إصدارها من قبل المحاضرين وذلك من خلال وضع سياسات تضمن عدم استغلال الطلبة تحت مسمى نسخة جديدة للكتاب الجامعي.
- تحويل رسوم « بدل خدمات» التي يدفعها الطالب كل فصل، لسعر الكتاب الجامعي المقدم للطالب.
- تعزيز التعاون المشترك بين الأطر الطلابية، والمكتبة، والجامعة، لتشكيل مظلة حماية للطالب وتوفير كتب بأسعار ملائمة،.
- قيام الجامعة نفسها بإصدار الكتب، ومراقبة جودتها الأكاديمية، والرقابة على آليات بيعها للطالب.
- ضرورة استحداث نظام يثبت إنهاء الطالب للساعات الدراسية المقررة عليه وعدم ربطه بالوفاء بالرسوم الجامعية.
- ضرورة منح الطالب ما يثبت أنه قد أنهى ساعاته الدراسية وفق ضمانات تحفظ كرامته.

تقرير رصدي حول:

عدم توحيد سعر ساعة المتطلب الجامعي وأثره على توجه الطلبة لدراسة التخصصات النادرة

جامعة الأزهر نموذجا

إعداد:

أحمد شعبان مطر، بسمة الكرد

إشراف:

أ. بهجت الحلو

المقدمة

على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية القاسية التي تواجه الشعب الفلسطيني والتي أثرت سلباً على جميع مناحي الحياة، ومن ضمنها التعليم العالي، إلا أنه تمكن من لعب دور مهم وفعال في تزويد أبناء الشعب الفلسطيني بالفرص والمحفزات لمتابعة الدراسة العلمية والتقنية وإخصاب الأفكار من خلال تبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديمي الدولي، وتطوير إمكانيات الإنتاج الفكري والاقتصادي. فضلاً عن إسهام التعليم العالي الفلسطيني بترسيخ الهوية الفلسطينية مما ساعد على المحافظة على بقاء الشعب على أرضه.

وفقاً لإحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (٢٠١٨)[٣٨]، بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في محافظات غزة (٨٥٦٦٠) طالب/ة من بينهم (٣٨٣١٢) من الذكور، و(٤٧٣٤٨) من الإناث. موزعين حسب الدرجة العلمية على النحو التالي (٤,٣٪) دراسات عليا، و(٠,٤ ٪) تأهيل تربوي، و(٧٨,١ ٪) بكالوريوس، و(١٦ ٪) دبلوم متوسط، و(٠,٦ ٪) دبلوم مهني، و(١,٥ ٪) سنة تحضيرية. هؤلاء الطلبة موزعون على (٢٨) مؤسسة تعليم عالي في محافظات غزة مصنفة على النحو التالي: (٦ جامعات تقليدية)، و(٢) نظام التعليم المفتوح، و(١٠ كليات جامعية)، و(٨ كليات متوسطة) و(٢ بوليتكنيك).

وعلى الرغم من أن خريجي الجامعات يعدون عناصر القوة في الاقتصاد الفلسطيني. إلا أن البطالة بين صفوفهم تشكل السمة البارزة وأحد مؤشرات البطالة الأساسية العامة. وفي هذا السياق فقد أشارت الإحصاءات في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (٢٠٢٨)[٣٩] بأن عدد الخريجين/ات من مؤسسات التعليم العالي للعام (٢٠١٦/ ٢٠١٧) في محافظات غزة بلغ (٢١٥٠٨) خريج. من بينهم (١١٦٠١) من الذكور، و(٩٩٠٧) من الإناث.

هؤلاء الخريجون يعانون من بطالة شديدة نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تعيشها محافظات غزة، حيث شكلت ممارسات دولة الاحتلال سبباً أساسياً في تدهور الأحوال الاقتصادية لسكان محافظات غزة، بدءً من فرض الحصار المشدد، مروراً بالاعتداءات المتكررة على السكان، وليس نهاية بإفراغ الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة من أي عنصر قوة أو استقلالية.

وبالتزامن مع زيادة نسبة الفقر والبطالة والحصار يعاني طلبة الجامعات الفلسطينية في غزة من مشكلة متجددة باتت تشكل كابوساً يرهقهم وأُسرهم تتمثل في مشكلة الرسوم الجامعية وزيادتها، مما يشكل عقبة رئيسية تحول دون إكمال الكثير من الطلبة دراستهم. فضلاً عن عدم تساوي أسعار ساعات متطلبات الجامعة بين الطلبة في جميع التخصصات.

وفي جامعة الأزهر يعاني الطلبة، كبقية الجامعات، من ارتفاع سعر الساعة الدراسية، والتي تحاول إدارة الجامعة رفعها بشكل دوري(سنوياً)، مما يجعل الطلبة يعانون من استنزاف مالي في ظل التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية. كما يضطر بعض الطلبة من ترك أو تأجيل الانتظام في الجامعة لعدم مقدرتهم المالية. فضلاً عما سبق يعاني الطلبة من تكاليف أخرى إضافية خارج سياق ثمن الساعات لا سيما المصاريف الشخصية وحجز مقعد وثمن أنشطة متعددة. وتأتي مشكلة عدم تساوي أو التمييز في سعر ساعات المتطلب حسب التخصص عبئاً إضافياً لا يقل أهميةً عن ثمن الساعات، مما يجعل من التدخل لعلاجها أمراً ضرورياً وملحاً.

---

٣٨ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (٢٠١٨)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

٣٩ المصدر السابق.

واقع أعداد الطلبة في جامعة الأزهر وسعر الساعات الدراسية [٤٠]

يبلغ عدد طلبة جامعة الأزهر بغزة في العام الدراسي الحالي (١٢٥٩٣) طالب/ة، منهم (٥٢٧٨) طالب، و(٧٣١٥) طالبة. يشكل طلبة تخصص الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد الأكبر بواقع (١٩٢٣) طالب/ة، يليه طلبة تخصص الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بواقع (١٧١٧) طالب/ة، ثم طلبة تخصص الآداب والعلوم الإنسانية بواقع(١٦٢٣) طالب/ة، ثم طلبة تخصص التربية بواقع(١٥٨٧) طالب /ة، ثم طلبة تخصص العلوم الطبية التطبيقية بواقع(١٤٤٤)طالب/ة، ثم طلبة تخصص الصيدلة بواقع(١٢٥٥) طالب/ة، ويليه طلبة تخصص الحقوق بواقع(١١٦٥) طالب/ة، يليه طلبة تخصص الطب العام بواقع(٥٧٠) طالب/ة، ثم طلبة تخصص طب الأسنان بواقع(٥٥٧) طالب/ة، ثم طلبة العلوم بواقع(٣٣٥) طالب/ة، ثم طلبة تخصص الزراعة والبيئة بواقع(٢٤٤) طالب/ة، وفي المرتبة الأخيرة يأتي طلبة تخصص الشريعة بواقع(١٧٣) طالب/ة.

أما عن سعر ساعة المتطلب الجامعي في جامعة الأزهر فهي تختلف وفقاً للتخصصات، فعلى سبيل المثال تبلغ سعر ساعة التخصص في كلية الطب العام (٩٠) دينار أردني، وفي كلية طب الأسنان تبلغ سعر الساعة (٨٠) دينار أردني، أما في كلية الصيدلة فتبلغ (٣٤) دينار أردني، وفي كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وكلية العلوم الطبية التطبيقية(٢٨) دينار أردني، بينما تبلغ سعر الساعة الدراسية في باقي الكليات الأخرى (١٨) دينار أردني. حيث أن اختلاف سعر الساعة الدراسية في مساقات متطلبات الجامعة لجميع الطلبة بغض النظر عن التخصص. يغدو غير عادلا على أساس أن مساقات متطلبات الجامعة متشابهة وموحدة لجميع الطلبة بغض النظر عن تخصصاتهم، ففي الوقت الذي يدفع الطلبة/ة في تخصص التجارة (١٨) دينار أردني لساعة المتطلب نجد أن زميله في نفس الشعبة من تخصص طب يدفع ثمن الساعة (٩٠) دينار أردني للمساق ذاته. فجميع الطلبة يدرسون المساق ذاته والكتاب ذاته ويقوم بتدريس المساق محاضر واحد وبنفس الجدول والميعاد وكذلك جدول الامتحان إلا أن سعر ساعة هذا المساق تختلف من طالب لآخر وفقاً للتخصص. إن هذا التمييز في سعر الساعة لمساقات متطلبات الجامعة، بالإضافة إلى أنه يزيد من الأعباء الاقتصادية على الطلبة. فهو يعد انتهاكاً للحق في التعليم العالي على أساس أنه ينطوي على تمييز وتفريق بين الطلبة. ويجب توحيد سعر ساعة المتطلب الجامعي على الحد الأدنى.

إن ما سبق من غلاء سعر الساعة الدراسية والتمييز بين الطلبة، والمتزامن مع الوضع الاقتصادي المتردي في محافظات غزة، قد يؤدي إلى عزوف العديد من الطلبة عن الانتساب إلى الكليات العلمية عالية التكلفة، ويجعهم ينتسبون إلى كليات غير مرغوبة لديهم ولكنها أقل تكلفة، الأمر الذي يساهم في تراكم الخريجين بنفس التخصصات مما يصعب الحصول على فرص عمل نتيجة ازدياد الطلبة، وبالتالي يساهم ذلك في زيادة نسبة الخريجين العاطلين عن العمل. وقد يؤدي وجود المشكلة السابقة الخاصة بالتمييز في سعر الساعة بمساقات المتطلب الجامعي إلى تقييد التنوع العلمي والاستفادة من بعض العقول النيرة التي تكون ميولها إلى الكليات العلمية، وبسبب الوضع الاقتصادي تنتسب لكلية أخرى لعدم المقدرة على دفع رسوم تلك الكلية بسبب ارتفاع سعر ساعتها.

---

٤٠ تم الحصول على إعداد الطلبة سعر الساعات من عمادة التسجيل والقبول في جامعة الأزهر.

أسباب حدوث المشكلة؟

سؤال تم طرحه لأكثر من طرف في الجامعة حول السبب في عدم توحيد ساعة المتطلب في التخصصات؟ وللتوصل إلى الإجابة عن هذا السؤال تم الرجوع إلى المقالات والأدبيات التي كتبت في هذا الشأن، فضلاً عن نتائج المناقشات مع الطلبة والمقابلات مع الأطراف الفاعلة في الجامعة، بهدف رصد المشكلة أو الفجوة وأَسبابها، والحلول المقترحة لإغلاق الفجوات، فقد تم رصد الأسباب على النحو التالي:

- **عدم وجود سياسة واضحة للتمويل في الجامعات**، حيث تعتمد في تمويل نفقاتها، بدرجة رئيسية، على الأقساط والرسوم الدراسية، التي تشكل نحو ٧٠٪ من عوائدها، وهي نسبة لا تغطي التكاليف التشغيلية والإدارية، وتوازي نفقات الأجور والرواتب تقريبًا، مع الأخذ بالاعتبار أن نفقات الأجور والرواتب تتزايد بشكل مضطرد، وبما يفوق الزيادة في إيرادات الرسوم والأقساط الجامعية فتلجأ الجامعات لسد عجزها إلى رفع الرسوم الجامعية.

- **عدم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير الدعم المالي للجامعات**، إعمالاً لقانون التعليم العالي الفلسطيني، لا سيما المادة (١٥) [٤١] منه والتي تنص على أن: «تتلقى الجامعات العامة جزء من الدعم المالي المتوفر المخصص للتعليم العالي وفقًا للأنظمة والمعايير المعتمدة من قبل الوزارة». ولكن القانون، الذي رتب التزامًا ماليًا على الحكومة تجاه الجامعات العامة، لم يحدد بشكل واضح نسبة الدعم الذي ينبغي على الحكومة أن تقدمه للجامعات، لذلك أصبحت الجامعات العامة تتجه مباشرة إلى رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية لحل مشاكلها والحصول على مساعدات، في ظل غياب السياسات والأنظمة التي تنظم تمويل قطاع التعليم العالي، ففي العام ٢٠٠٩، زادت الحكومة المبلغ المخصص للجامعات العامة من ٢٠ مليون إلى ٣٤ مليون دولار، ثم إلى ٤٠ مليون دولار في العام ٢٠١٠، إلا أن إجمالي ما صُرِف فعليًا لم تتجاوز نسبته ٦٠٪ من المبلغ المخصص. وفي العام ٢٠١٣ خُصص مبلغ ٧٥ مليون شيكل لدعم الجامعات، ولكنه لم يحوّل بسبب الأزمة المالية للسلطة.[٤٢]

- **ضعف وعدم انتظام المنح والمساعدات المقدمة للجامعات**، حيث تتلقى الجامعات منحًا ومساعدات من دول ومؤسسات عربية وغربية، ولكنها غير منتظمة، خاصة الدعم المقدم من دول الاتحاد الأوروبي، الذي يرتهن غالبًا لاعتبارات سياسية، أو يوجه لأنشطة وبرامج محددة ومشروطة، ولا يمكن الاستفادة منها في دعم النفقات الجارية للجامعات.يضاف إلى ذلك، قلة مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعات، وحصره في مجال دعم برامج وأنشطة محددة وغير دائمة.

يشار إلى أن ميزانيات الجامعات السنوية تبلغ في حدود (٢٠٠) مليون دولار، (٧١٪) منها تذهب لرواتب الموظفين، بينما (٢٩٪) المتبقية فقط هي للمصاريف التشغيلية. وتمثل الرسوم الدراسية المصدر الأساسي لتمويلها (حوالي ٧٩٪ منها)، إضافةً لمساعدات الحكومة المحدودة وغير المنتظمة باعتبارها لم تصرف منذ عدة سنوات .في المقابل، تؤكد مصادر رسميّة في وزارة التربية والتعليم العالي، أن الحكومة تخصص ٤٠ مليون دولار سنوياً لدعم (١١) جامعةً عامةً وحكوميّةً، إضافةً إلى الكليات.[٤٣]

---

٤١ السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون رقم (١١) لعام ١٩٩٨، بشأن التعليم العالي الفلسطيني.

٤٢ الزعانين، غسان (٢٠١٨) أبعاد الأزمة المالية في الجامعات العامة –تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية –مسارات، ٧–٨.

٤٣ تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول» بقلم: د. محمد أحمد شاهين مقال نشر في صحيفة الأيام على الرابط التالي:
http://www.al-ayyam.ps/ar__page.php?id=i1724978y292702584Yi1724978

الخلاصة:

من خلال الاستعراض السابق لمشكلة عدم توحيد ساعات متطلب الجامعة يتبين بما لا يدع مجالاً للشك بأن الاستمرار في هذه السياسة من قبل إدارة الجامعة تكلف الطلبة مبالغ طائلة تزيد من العبء المالي الذي يتحمله بعض الطلبة، لا سيما في تخصصات الطب والصيدلة والعلوم، ناهيك عن توجه الطلبة لدراسة التخصصات ذات التكلفة الأقل مما يساهم في تكدس الطلبة في تخصصات معينة لا يستوعبها سوق العمل الضعيف أصلاً، فعلى سبيل المثال: يبلغ الفرق بين ساعة كلية التربية وساعة كلية الطب (٧٢) دينار، فإذا كانت عدد ساعات المتطلب (٣٠) ساعة من مجموع عدد الساعات التي يجب على الطالب النجاح فيها فإن ذلك يعنى أن طالب/ة الطب يتحمل أعباء مالية تقدر على النحو التالي: ٧٢×٣٠= ٢١٦٠ دينار أردني.

التوصيات:

- الضغط على مجلس الأمناء ومجلس الجامعة لاتخاذ سياسات وإجراءات تعمل على توحيد سعر ساعات المتطلب الجامعي بين الكليات.
- ضرورة أن تسعى الجامعة لإيجاد مصادر تمويل أخرى لتغطية النفقات التشغيلية وغيرها من النفقات بعيداً عن رفع الأقساط الجامعية.
- السعي إلى إصدار قانون فلسطيني ينظم عملية الدعم المالي الحكومي المقدم إلى الجامعات مع تحديد قيمة المبالغ المدفوعة وفق احتياج كل جامعة وبما يتناسب مع عدد طلابها.
- التوجه نحو القطاع الخاص وضرورة إسهامه في تمويل برامج تعليمية بما يتناسب مع احتياج الجامعة

ملحق

جدول يظهر عدد طلبة جامعة الأزهر موزعة على الكليات وسعر الساعة الدراسية لكل كلية

م	الكلية	طلاب	طالبات	المجموع	ثمن الساعة
	الصيدلة	٢٦٠	٩٩٥	١٢٥٥	٣٤ دينار
	العلوم الطبية التطبيقية	٣٢٢	١١٢٢	١٤٤٤	٢٦ دينار
	العلوم	١٢٨	٢٠٧	٣٣٥	١٨دينار
	الزراعة والبيئة	٢١٦	٢٨	٢٤٤	١٨ دينار
	الاقتصاد والعلوم الإدارية	١٠٦٦	٨٥٧	١٩٢٣	١٨- ٢٥ دينار
	الآداب والعلوم الإنسانية	٤٨٤	١١٣٩	١٦٢٣	١٨ دينار
	التربية	٢٩١	١٢٩٦	١٥٨٧	١٨ دينار
	الحقوق	٨٥٦	٣٠٩	١١٦٥	١٨-٢٦ دينار
	الطب	٢٨٦	٢٨٤	٥٧٠	٩٠ دينار
	الهندسةوتكنولوجيا المعلومات	١١١٩	٥٩٨	١٧١٧	٢٦دينار
	طب الأسنان	١٦٤	٣٩٣	٥٥٧	٨٠ دينار
	الشريعة	٨٦	٨٧	١٧٣	١٨ دينار
	المجموع	٥٢٧٨	٧٣١٥	١٢٥٩٣	

تم عمل الجدول بجهد الباحثين

تقرير رصدي حول:

مشروع الصرف الصحي في بيرزيت: العقبات والانجازات خلال الفترة بين تشرين الأول ٢٠١٨ – آذار ٢٠١٩.

إعداد:

المها عابد، دينا عودة

إشراف:

أ. محمد هادية

المقدمة:

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. وترتكز هذه الأجندة على ثلاثة محاور رئيسية تتصل بالمضي نحو الإستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة. حيث تشكل أجندة السياسات الوطنية الحالية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن إلتزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية.

يطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور مسؤول وهام في الرقابة على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها لإلتزاماتها التعاقدية الناشئة عن إنضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس محلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء بلدية بيرزيت ومدى إنجازها لالتزام الحكومة بإنشاء شبكة الصرف الصحي والمرسومة في الخطة الاستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١ ، حيث تم رصد التزام البلدية في إنجاز مشاريع الصرف الصحي المحددة للسنوات الثلاث الأولى ٢٠١٨-٢٠٢١ من الخطة الاستراتيجية للبلدية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة رام الله حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، والخطة الاستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسؤولين في البلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها البلدية في الخطة الاستراتيجية.

تفتقر بيرزيت الواقعة شمال مدينة رام الله لوجود شبكة صرف صحي فيها[٤٤]، وتبلغ مساحتها ١٣,٠٨١ دونماً،

٤٤ الخطة الإستراتيجية لبلدية بير زيت ٢٠١٨-٢٠٢١، ١٧/٥/٢٠١٩، متوفر:
http://birzeitmunicipality.ps/ar/1/11/136/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9- %D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8 %A9-%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9- %D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%B2%D9%8A%D8%AA-%D8%B9%D9%86- %D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-2018--2021.htm

٩,٩١٩ دونماً منها تقع في المنطقة المصنفة (ب)، و ٣,١٦٢ دونماً من المساحة المتبقية تقع في المنطقة المصنفة (ج)[٤٥] من المساحة، ويسكنها حوالي ٦٠٠٠ نسمة، حيث يسود نظام الحفر الإمتصاصية، وقد ترتب على ذلك تصريف المياه العادمة في أماكن مختلفة من المدينة مما تسبب بإشكاليات بيئية وصحية واجتماعية.

كما يعتبر إنشاء شبكة صرف صحي في بيرزيت ضرورة إنسانية ملحة، خاصة وأن فيها إضافة إلى الست آلاف نسمة الذين يقطنونها، جامعة فلسطينية، يقدر عدد طلابها ب ١٥,٠٠٠ طالب وطالبة.[٤٦]

ولغايات تقييم الالتزامات المتعلقة بمشروع إنشاء وتشغيل شبكة الصرف الصحي الواردة في الخطة الاستراتيجية لبلدية بيرزيت تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي:

وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛

جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام؛

القابلية للقياس: محدد بما بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛

الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛

الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

(١) أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢

تشير أجندة السياسات الوطنية أنها تجسد خطة التنمية الوطنية الرابعة التي تعدها دولة فلسطين، كما يشير عنوان هذه الوثيقة إلى التزام الخطة على خدمة المواطن الفلسطيني في جوهرها.[٤٧]

كما تؤكد أنها تتبع سياسة واقعية وتعتمد إطاراً مالياً يبقي على نيل الاستقلال محوراً أساسياً، مع التركيز على تقديم المؤسسات العامة للخدمات الأساسية للمواطنين دون أن يتخطى الإنفاق حدود الامكانيات المالية للدولة، بل يستند إلى توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية للإرتقاء بنوعية حياة المواطنين.[٤٨]

وتؤكد الوثيقة على الارتباط الكامل بينها وبين الإستراتيجيات الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، بحيث تكون هذه الإستراتيجات بمثابة الخطط التنفيذية للوثيقة.[٤٩]

تحدد الأولوية الوطنية العاشرة لأجندة السياسات الوطنية التي تحمل عنوان: مجتمع قادر على الصمود والتنمية، السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية الخاصة بأولوية مجتمعات قادرة على الصمود وإسنادها، وتحيل تناولها بالتفصيل للإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة. حيث يحدد الجدول رقم (٥) بند « توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية «كسياسة وطنية، و «ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة

---

٤٥ بلدة بيرزيت، مؤشرات رئيسية، ١٧/٥/٢٠١٩، متوفر:
http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/factsheet/Bir%20Zeit%20_vp_ar.pdf

٤٦ الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١، الرابط السابق للخطة

٤٧ أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص ٨

٤٨ المرجع السابق، ص ٨

٤٩ المرجع السابق،ص٩

وشبكات الصرف الصحي «، كتدخل سياساتي يهدف إلى تحقيق الأولوية الوطنية في بناء مجتمع قادر على الصمود والتنمية.»[٥٠]

(٢) النتائج العامة لرصد الالتزام في أجندة السياسات الوطنية

لغايات تقييم الالتزام الوارد في أجندة السياسات الوطنية، قام فريق الإعداد بإخضاعه للمؤشرات الخمسة المحددة في مقدمة هذا التقرير، مع وجوب الإشارة إلى أن أجندة السياسات الوطنية تمثل إطاراً سياساتياً هاماً وتوجيهياً ملزماً، يرتبط بالخطط الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية التي تمثل أداة تنفيذية للتوجهات العامة الواردة في الأجندة.

أولاً: وضوح لغة الإلتزام

تعتبر لغة الالتزام المتعلقة بإنشاء شبكات الصرف الصحي واضحة ومحددة بشكل آمر لا يدع مجالاً للشك في توجيه التدخلات السياساتية للمؤسسات الحكومية للعمل على **ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي**. كما أن هذا التدخل شكل أداةً واضحة ومحددة لخدمة السياسة العامة المتعلقة **بتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية**.

ثانياً: جهة التنفيذ

تحيل أجندة السياسات الوطنية تنفيذ التدخلات السياساتية للمؤسسات الحكومية التي تعمل على إعداد خططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية بشكل منسجم، يضمن فعالية تنفيذ الالتزامات الواردة في الأجندة. وسيُظهِر هذه التقارير لدى مراجعة الالتزام الوارد في الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت «كجهة تنفيذ» والمتعلق بإنشاء شبكة الصرف الصحي مدى الارتباط بين أجندة السياسات الوطنية والخطة الإستراتيجية للبلدية.

ثالثاً: قابلية القياس

إن قياس تحقق الالتزام يتعلق بالوقائع، أي بالتنفيذ على أرض الواقع، وهو أمر تعكسه الخطط الإستراتيجية بشكل أكثر وضوحاً من خلال القرارات الحكومية والمدد الزمنية للتنفيذ، وهو ما سيقوم التقرير بتقصيه لدى عرض النتائج المبنية على الخطوات التي اتخذتها بلدية بيرزيت.

رابعاً: الواقعية

أكدت الأجندة بشكل واضح اتباعها لسياسة واقعية، كما أكدت اعتمادها إطاراً مالياً يرتكز على تقديم المؤسسات العامة للخدمات الأساسية للمواطنين دون تخطي الإنفاق حدود الامكانيات المالية للدولة، بل يستند إلى توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية للإرتقاء بنوعية حياة المواطنين.

خامساً: الإطار الزمني

جاء الإطار الزمني لأجندة السياسات الوطنية محدداً بخمس سنوات تبدأ في سنة ٢٠١٧ وتنتهي في ٢٠٢٢ بشكل واضح.

---

٥٠ أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص ٤٤

(٣) الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١

بادرت بلدية بيرزيت بإعداد الخطة االتنموية المحلية للمدينة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، وبدعم فني من مشروع مجتمعات مزدهرة، والممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، حيث تسعى البلدية للنهوض بواقع المدينة التنموي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز مكانة البلدية القيادية والتنموية، من أجل تحسين مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنين.

وجاءت الخطة بناءً على تحديد المشكلات التي تعاني منها المدينة والاحتياجات لتوفير الخدمات الأساسية التي تنقص المواطنين، ومن أهمها مشكلة عدم وجود شبكة للصرف الصحي التي أصبحت تشكل تحدياً أساسياً يلقي بظلاله على مصداقية المجلس البلدي وقدرته على توفير الخدمات الأساسية وفي مقدمتها خدمات البنية التحتية للمواطنين، والتي تعكس دور المؤسسات الحكومية في رعاية حقوق الإنسان وصيانة الكرامة الإنسانية للمواطنين، والاستجابة لما خطته أجندة السياسات الوطنية التي وضعت السياسات الحكومية العامة الملزمة للمؤسسات الحكومية. وهذا ما عكسته الخطة التنموية عندما أشارت في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية لملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، وأخذها بعين الاعتبار للموارد المتاحة، والامكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة.[٥١]

تعتبر مشكلة المياه العادمة وانعدام وجود شبكة صرف صحي خاصة للتخلص منها، أو وجود محطة تكرير لإعادة استخدامها زراعياً واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها بيرزيت، حيث يعتمد المواطنون على الحفر الامتصاصية التي تسبب مشاكل بيئية واجتماعية وصحية، خصوصاً مع الزيادة الكبيرة في أعداد السكان ومشاريع الإسكان.

كما يعتبر تفريغ الحفر الإمتصاصية مشكلة إضافية ناتجة عن المشكلة الأساسية، حيث أن عمليات تفريغ المياه العادمة تتم في أماكن عشوائية على أطراف البلدة، وغالباً ما تكون قرب الأحياء السكنية أو في أراض زراعية مجاورة لها، وهو ما يتسبب بانتشار البعوض ويلوث البيئة المحيطة.[٥٢]

بناءً على خطورة المشكلة، تبنت الخطة الإستراتيجة في رؤيتها التنموية « بيرزيت مدينة جامعية خضراء ريادية ومتميزة ثقافياً وسياحياً وصيحاً وخدماتياً «، واعتبرت أن تفاقم المشاكل البيئية والصحية والإجتماعية الناتجة عن نظام الصرف الصحي التقليدي، قضية تنموية ذات أولوية، وحددت تدخلها كهدف تنموي لحل هذه المشكلة بإنشاء نظام صرف صحي صديق للبيئة، كما حددت برنامجها التنموي بتنفيذ برنامج نظام صرف صحي متكامل، وحددت هدفها المرحلي بالبدء بتجهيز نظام الصرف الصحي، كما حددت المكونات الرئيسية للمشروع بإنشاء شبكة صرف صحي ومحطة معالجة المياه العادمة، تبدأ الشبكة في المنطقة الصناعية، ومن ثم منطقة المرج وجفنا بطول ٥ كم، وحددت اعتمادها في التمويل على التشبيك مع ممولين خارجيين، إضافة إلى تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين، وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية.

---

٥١ الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ١٠

٥٢ الصرف الصحي في بلدة بيرزيت يتأرجح بين الممولين والمستوطنين، ١٧/٥/٢٠١٩، متوفر:
https://www.shasha.ps/news/110086.html

ب. الإطار التنموي المحلي

1. الرؤية التنموية

"بيرزيت مدينة جامعية خضراء رائدة ومميزة ثقافيا وسياحيا وصحيا وعصريا"

المجالات التنموية	القضايا التنموية ذات الأولوية	الأهداف التنموية	البرامج التنموية	الأهداف المرحلية	المكونات الرئيسية لكل برنامج- المشروع
مجال البيئة والبنية التحتية	محدودية كفاية كميات المياه المخصصة لاحتياجات المدينة وخاصة في فصل الصيف	تحسين نظام خدمة المياه في المدينة	برنامج تحسين البنية التحتية للمياه وسبل الوصول اليها	توسيع وتأهيل شبكة المياه الداخلية	تأهيل شبكة المياه بطول 10 كم في مناطق التوسع العمراني ومناطق الحرية والمناطق المرتفعة
					تنفيذ حملات توعوية للمواطنين حول الاسترشاد في استهلاك المياه خاصة في فصل الصيف
	تفاقم المشاكل البيئية والصحية والاجتماعية الناتجة عن نظام الصرف الصحي التقليدي	إنشاء نظام صرف صحي صديق للبيئة	برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل	البدء بتجهيز نظام الصرف الصحي	إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة
					إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة معالجة المياه العادمة، تبدأ الشبكة في المنطقة الصناعية ومن ثم منطقة المرج وجفنا بطول 5 كم من خلال التشبيك مع مولين

فيما يتعلق بالإطار الزمني للتنفيذ، وفرص تحقق التنفيذ، فقد حددت الخطة الإستراتيجية السنة الثالثة منها (الأخيرة) لإعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل. واعتبرت أن فرص تمويل إعداد الدراسة « مضمون « . كما حددت جهة التنفيذ بقسم المشاريع والأشغال العامة (هيئة محلية)، والبلدية مع مكتب استشاري (غير الهيئة المحلية/ شريك).

أما تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين، وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، فقد أقرت الخطة الإستراتيجية تنفيذهما في السنة الثانية، دون أن تحدد للأول جهة تنفيذ، فيما أناطت تنفيذ الثاني بقسم الإدارة والأبنية والتنظيم، وحددت نسبة مساهمتها فيه ١٠٠٪ من قيمة التمويل.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس البلدي الجديد، وبعد استلامه لمهامه في شهر تشرين الأول ٢٠١٨، أولى مشكلة الصرف الصحي أهمية قصوى، ووضع المشكلة على سلم أولوياته، وهذا ما أكد عليه الرئيس الحالي لبلدية بيرزيت حيث قام بالتوجه إلى كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشروع[٥٣]، وقد انتهت حتى الآن مرحلة ٥ أسابيع من هذا مشروع الصرف الصحي[٥٤]، واشتملت هذه الفترة على عدة مقابلات واجتماعات وورشّ عمل تمت بين بلدية بيرزيت وباقي الأطراف ذات العلاقة.

وقد بدأت البلدية خطواتها في هذا المشروع بتوقيعها اتفاقية مع الجهات ذات العلاقة والتي تمثلت بسلطة المياه ومصلحة المياه وبنك الاستثمار الأوروبي والشركة اليونانية الفلسطينية ومكتب الإستشارات الهندسية، وبتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٨ قام رئيس البلدية بزيارة وزارة الحكم المحلي، وتوقيع اتفاقية بين الطرفين حول عدة أمور وكان الصرف الصحي من ضمنها.

بتاريخ ٩ تشرين الثاني من العام السابق شاركت البلدية في ورشة عمل أقامتها مصلحة مياه محافظة القدس حول الخطة النهائية لمشروع الصرف الصحي، وفي ٢٧ من الشهر ذاته كانت قد اشتركت بورشة عمل أخرى

٥٣ مقابلة إبراهيم سعد، مصدر سابق.

٥٤ مقابلة مع المهندس ماجد حموضة، مصدر سابق.

أقامتها سلطة المياه لدراسة جدوى الصرف الصحي لمنطقة شمال محافظة رام الله والبيرة الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي، ثم شاركت البلدية بلقاء مع جامعة بيرزيت لبحث مشكلة الصرف الصحي والبنية التحتية في البلدة بتاريخ ١٤ كانون الثاني لعام ٢٠١٩.

(٤) النتائج العامة لرصد الالتزام في الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت خلال الفترة بين تشرين الأول ٢٠١٨ – آذار ٢٠١٩.

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن إنشاء وتشغيل شبكة الصرف الصحي الواردة في الخطة الإستراتيجية لبلدية بيرزيت ٢٠١٨-٢٠٢١، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية، وهي (١) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٢) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة، (٣) تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتاهيل الموظفين، (٤) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الإلتزام

تشير عملية الرصد إلى وجود وضوح عال في لغة الالتزام التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية، فقد أفصحت بلغة مباشرة عن إقرارها بتفاقم المشاكل البيئية والصحية والإجتماعية الناتجة عن نظام الصرف الصحي التقليدي، كما اعتبرته قضية تنموية ذات أولوية، وحددت بوضوح شكل تدخلها لحل هذه المشكلة ب (١) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٢) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة، (٣) تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتاهيل الموظفين، (٤) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، كما حددت برنامجها التنموي بتنفيذ برنامج نظام صرف صحي متكامل، وحددت هدفها المرحلي بالبدء بتجهيز نظام الصرف الصحي، كما حددت المكونات الرئيسية للمشروع بإنشاء شبكة صرف صحي ومحطة معالجة المياه العادمة، تبدأ الشبكة في المنطقة الصناعية، ومن ثم منطقة المرج وجفنا بطول ٥ كم، وحددت اعتمادها في التمويل على التشبيك مع ممولين خارجيين، إضافة إلى تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين، وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية. أي أن مؤشر وضوح لغة الالتزام حاز على ١٠٠٪.

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية الرصد إلى أن التزامين فقط من الالتزامات الأربعة كان قد تم تحديد جهة التنفيذ فيها، وهذان الالتزامان هما (١) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٢) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، فيما لم يتم تحديد جهة تنفيذ ل (١) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة، (٢) وتأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين. أي أن مؤشر جهة التنفيذ حاز على ٥٠٪ فقط.

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزامات الأربعة وردت بشكل محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه، إلا أن مراقبة أداء بلدية بيرزيت خلال المدة الزمنية التي غطاها التقرير الرصدي، والتي شملت إجراء المقابلات، ومراقبة نشاطات رئيس وأعضاء المجلس البلدي من خلال صفحات التواصل الإجتماعي، والصفحة الإلكترونية، والتي كانت حافلة باللقاءات الثنائية، والإجتماعات والمشاورات العامة، وورش العمل، وتوقيع مذكرات التفاهم مع كافة الأطراف أصحاب العلاقة، تركزت جميعها على التزام واحد يتمثل ب (١) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة، ولم يجد فريق البحث أي مؤشرات على قياس الالتزامات الثلاثة المتبقية وهي، (١) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٢) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، (٤) وتأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتاهيل الموظفين. أي أن مؤشر قابلية القياس حاز على ٢٥٪ فقط.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن الخطة الإستراتيجية جاءت مستجيبة لما خطته أجندة السياسات الوطنية التي وضعت السياسات الحكومية العامة الملزمة. وهذا ما عكسته الخطة الإستراتيجية عندما أشارت في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية لملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، وأخذها بعين الإعتبار للموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة. كما تشير عملية الرصد إلى وجود اهتمام لدى جهات دولية مانحة للمساهمة في تمويل الالتزمات الأربعة، المحددة ب (١) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة، ولم يجد فريق البحث أي مؤشرات على قياس الالتزامات الثلاثة المتبقية، (٢) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٣) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية، (٤) وتأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين. إلا أن رصد التقرير لوضع التزامين أساسيين من الالتزامات الأربعة للتنفيذ خلال السنة الثالثة للخطة الإستراتيجية يضع تساؤلات جدية حول واقعية الإطار الزمني، خاصة وأن أحد هذين الالتزامين يتعلق بإعداد دراسة جدوى شاملة لنظام الصرف الصحي، فيما يتعلق الالتزام الثاني بإنشاء شبكة الصرف الصحي ومحطة معالجة المياه العادمة. ولذلك فقد توافق فريق إعداد التقرير على أن مؤشر الواقعية سيهبط بنسبة ٢٠٪ بسبب الإطار الزمني. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٨٠٪.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن الالتزامات الأربعة حددت بإطار زمني للتنفيذ من خلال الخطة الإستراتيجية، حيث حددت الخطة الإستراتيجية السنة الثانية منها لتنفيذ (١) تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتاهيل الموظفين، (٢) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية. فيما حددت السنة الثالثة ل (١) إعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، (٢) إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة. وبذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ١٠٠٪.

الإستنتاجات

من الواضح أن إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة في بيرزيت سوف يساهم في توفير حل جذري ونهائي للمشكلات الإنسانية والبيئية والإجتماعية والصحية الناشئة عن استخدام الحفر الامتصاصية، خاصة وأن بلدية بيرزيت تملك رؤية تنموية بأن تكون مدينة جامعية، خضراء، ريادية، ومتميزة، ثقافياً، وسياحياً، وصحياً، وخدماتياً. إن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب بنية تحتية توفر الخدمات الأساسية للمواطنين.

كما أن تولي مجلس بلدي جديد لإدارة بلدية بيرزيت يملك استناداً للمؤشرات التي رصدها التقرير، طاقة وإرادة نحو التغيير وحل المشكلات الخدمية التي تواجه المدينة ومواطنيها، والاستمرار في تنفيذ الخطة الإستراتيجية النافذة، يشكل مؤشراً إضافياً مهماً على أن مشكلة الصرف الصحي في بيرزيت في طريقها إلى الحل.

ومع ذلك، يؤخذ على المجلس عدم إعطاء الأولوية في التنفيذ لكافة الالتزامات، أو بشكل أكثر دقة، إعطاء الأولوية لأحد الالتزامات على حساب الالتزامات الأخرى، فعلى الرغم من أهمية إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة لمعالجة المياه العادمة بوصفها ليس فقط التزاماً، بل هي الحل لكافة مشاكل الصرف الصحي، إلا أن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية الالتزامات الأخرى.

التوصيات

إجراء مراجعة مستمرة للخطة الإستراتيجية والالتزام بتنفيذ كافة الالتزامات التي تضمنتها، وكذلك التقيد بالجداول الزمنية للتنفيذ.

لأن المجلس حديث التشكيل، فإن فريق إعداد التقرير يوصي بتبني نظام متابعة وتقييم، لمتابعة وضمان حسن سير العمل، وإصدار تقارير مكتوبة أسبوعية وشهرية وسنوية حسب طبيعة الالتزام، وذلك للتحقق من تنفيذ كافة الالتزامات بالوقت المحدد والجودة المطلوبة.

البدء بأسرع وقت ممكن بتنفيذ الالتزامات المقررة ضمن الجدول الزمني في السنة الثانية للخطة الإستراتيجية، وهي (١) تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتأهيل الموظفين، (٢) وتوعية المواطنين بأهمية إنشاء محطات تنقية في العمارات السكنية.

البدء بالتحضير لتنفيذ الالتزام الخاص بإعداد دراسة جدوى شاملة لنظام صرف صحي متكامل من شبكة ومحطة معالجة لتنفيذ برنامج إنشاء نظام صرف صحي متكامل، ذلك أن التزاماً آخر يتعلق بإنشاء شبكة الصرف الصحي يفترض وفقاً للخطة الإستراتيجية تنفيذه خلال السنة الثالثة للخطة الإستراتيجية.

الإستمرار بالحفاظ على الأهمية التي توليها البلدية لمشكلة الصرف الصحي.

- الالتزام بالخطة الزمنية المحددة للمشروع وعدم تمديدها.
- الالتزام بالرقابة على التنفيذ في هذا المشروع.
- اهتمام البلدية خلال عمليات الحفر بالقيام بالتنسيق مع الجهات المعنية لتسهل عمليات الحفر المستقبلة وعدم الاضطرار للقيام بحفر الشارع أكثر من مرة.

تقرير رصدي حول:

تقييم إنجاز مشاريع خطة التنمية المحلية لبلدية طولكرم للعام ٢٠١٨

إعداد:

يحيى ناطور، رنا عبيد، تهاني نصار

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

تلعب الرقابة الشعبية دوراً هاماً في توجيه وتصحيح أعمال الهيئات المحلية بحيث تقدم الأخيرة خدمات أفضل للمواطنين وترتقي بأدائها الخدماتي والتطويري. وحيث أن المساءلة المجتمعية تعتبر إحدى أدوات الرقابة الشعبية على أعمال الهيئات المحلية، حيث يصبح دور المواطنين مهماً وضرورياً من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطن وهيئته المحلية. إذ أن تعزيز المساءلة المجتمعية يضمن عدالة توزيع الخدمات والمساواة بين المواطنين، والحفاظ على الأموال العامة وضمان استخدامها بالطرق المثلى لتحقيق الصالح العام، ويضمن تنفيذ مشاريع وخطط تنموية تستجيب لحاجات وأولويات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين.

وتعمل المساءلة المجتمعية على تعزيز روح الانتماء لدى المواطنين تجاه الهيئات المحلية، ويزيد من الشعور بمصداقية الهيئات المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المطلوبة. إن التوجه نحو تعزيز المساءلة المجتمعية يعتبر من أولى الخطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، كما يضمن مشاركة فعالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات لهم، مما يزيد من التزامهم وشعورهم بالانتماء تجاه مجتمعاتهم المحلية.

لكن الهيئات المحلية تعاني من غياب إطار تنظيمي ينظم عملية المساءلة المجتمعية، بمعنى آخر غياب المؤسسة اللازمة لعملية المساءلة المجتمعية، حيث تتسم تلك العملية بالعفوية والارتجالية في بعض الأحيان واعتمادها على مبادرات فردية أو من خلال قيام مؤسسات أهلية غير حكومية بتشجيع عملية المساءلة المجتمعية ولكن تبقى عملية غير متكاملة.

في المقابل، تعد الخطط التنموية أداةً هامة في تحديد مسارات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطقي، وهي في نفس الوقت أداة تقييم منظمة لعمل الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية؛ بحيث تحدد هي ذاتها الالتزامات التي تضعها الجهة الحكومية على نفسها الأمر الذي يتيح مراجعة شعبية منتظمة لأعمال الجهات الإدارية كالمحافظة والمجالس المنتخبة كالبلديات.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها ، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات لإدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقرير الرصدية عمل المحافظات ومجلس محلية مركزية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء بلدية طولكرم ومدى إنجازها لالتزاماتها والمرسومة في خطة التنمية المحلية لبلدية طولكرم ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث تم رصد التزام

المحافظة في إنجاز المشاريع المحددة للعام ٢٠١٨ من الخطة الاستراتيجية للبلدية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة طولكرم حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: خطة التنمية المحلية لبلدية طولكرم ٢٠١٨-٢٠٢١. كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسؤولين في البلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها البلدية في خطتها الاستراتيجية.

ولغايات تقييم لغة الالتزامات المتعلقة بقطاع الصحة الواردة في الخطة الاستراتيجية التطويرية لبلدية طولكرم تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي: محدد: تم وضع التزام واضح -محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسئولة عن تنفيذ الالتزام - قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الالتزام، واقعي وقابل للتطبيق - محدد بزمن: هل لغة الالتزام حددت زمنا.

(١) بلدية طولكرم

بلدية طولكرم هي الجهة الرسمية المسؤولة عن كافة الخدمات لحدود مدينة طولكرم، تأسست عام ١٨٨٦م، وهي من أقدم بلديات الضفة الغربية. تقدم البلدية خدماتها للمواطنين في مجالات البنية التحتية والتطوير والتنظيم العمراني والصحة والبيئة والثقافة وغيرها، ويدير شؤونها مجلس بلدي مكون من رئيس البلدية و١٤ عضواً منتخبين، ويوجد في البلدية عدد من الدوائر والوحدات والأقسام التنفيذية التي تحتوي عشرات الموظفين المختصين.

تقع مدينة طولكرم في شمال غرب الضفة الغربية ، وتبعد عن البحر الأبيض المتوسط نحو ١٥ كم . تبلغُ مساحةُ أراضي المدينة أكثر من ٣٢,٦١٠ دونم ، ويبلغ عدد سكان محافظة طولكرم ٢١٠,٠٠٠ نسمة [٥] ، نصفهم تقريباً يقطنون في المدينة وحدها. ترتفعُ مدينة طولكرم وريفها عن سطحِ البحر من ٦٥ مترًا غربا وحتى ٦٠٠ متر شرقا حيث جبل راشين أعلى قمم المدينة . وتُعتبر مدينة طولكرم عاصمة ومركز مُحافظة طولكرم. يتميّز موقع طولكرم بخُصوبةِ التُربة ووفرة المياه فيه بشكلٍ كبير سواءً أكان ذلك مطريًّا أو جوفيًّا، هذه الظُروف أدّت بشكلٍ كبير لنُموّ المدينة وتطوّرها.

بعد أن كانت محافظة طولكرم تضم آلالاف ومئات الدونمات وكانت تصل حدودها إلى البحر المتوسط وحيفا ورام الله !؛ إلا أن مساحتها الآن أصبحت حوالي ٣٠٠ كم^2، وهذا يعود لعدة أسباب هي:

- خسارة آلاف الكيلومترات والدونمات والأراضي والجبال والسهول والقرى والبلدات بسبب الإحتلال ونكبة١٩٤٨ ونكسة١٩٦٧ والمستوطنات والحواجز. كل ذلك عمل على تخفيض مساحة محافظة طولكرم إلى الثُلث - أو حتى إلى الربع - !
- كانت قلقيلية وسلفيت سابقاً تتبع لمحافظة طولكرم، وبعد أن انفصلت قلقيلية وسلفيت عن محافظة طولكرم قلت مساحة محافظة طولكرم.

يبلغ سكان محافظة طولكرم حوالي ١٨٧ ألف نسمة وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧، ويسكن المدينة حوالي ٦٥ الف نسمة. لكن البلدية تقدم خدمات لأجزاء واسعة من المناطق المجاورة كالضواحي والمخيمات.

(٢) خطة التنمية المحلية لبلدية طولكرم للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١)

إن محتوى الخطة التنموية المحلية لبلدية طولكرم للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) يقدم خارطة تحليلية لأهم خصائص وتوجهات المنطقة من حيث رؤية أهاليها، وأهم القضايا ذات الأولوية وأهدافها التنموية، والبرامج والمشاريع المقترحة، وخطط التنفيذ والمتابعة. وقد تم إعداد هذه الخطة بتضافر جهود البلدية ومؤسسات وأهالي البلدة من خلال تطبيق منهجية دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية والذي ينفذ في الهيئات المحلية على مستوى الوطن.

تعتبر البنية التحتية المجال الأساسي لعمل البلدية لا سيما وأنه المطلب الأكثر إلحاحاً لكل مواطن وهو الأمر المحسوس لديهم، ويشمل هذا المجال الكهرباء والماء والطرق والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وإعادة تدوير النفايات بعد جمعها؛ وجودة هذه الخدمات من عدمها هي التي تحدد بشكل كبير مستويات الرضا من قبل المواطنين.

وقد تم تحديد البرامج التنموية ومكوناتها (المشاريع) ومؤشرات قياس الأداء لها بما يحقق الأهداف التنموية والتي تعبر بدورها عن رغبة المجتمع المحلي في معالجة القضايا ذات الأولوية وذات الاهتمام المشترك لسكان بلدة طولكرم في عدد من القطاعات منها؛ البيئة والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتعليم والإدارة والحكم الرشيد.

(٣) النتائج العامة للرصد

تشير عملية الرصد إلى دقة لغة الالتزام حازت على نسبة مرتفعة، فمن خمسة وعشرين التزاماً جرى رصدها في الخطة التنموية المحلية لبلدية طولكرم للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) تميزت هذه الالتزامات جميعها بأنها محددة وقابلة للتنفيذ وبتعيين جهة لتنفيذ الالتزام والإشراف عليه ومحددة بمدة زمنية. لكن المؤشر المتعلق بأنها قابلة للقياس فقد انطبق على ٢٣ التزاماً من خمسة وعشرين التزاماً. انظر الشكل التالي.

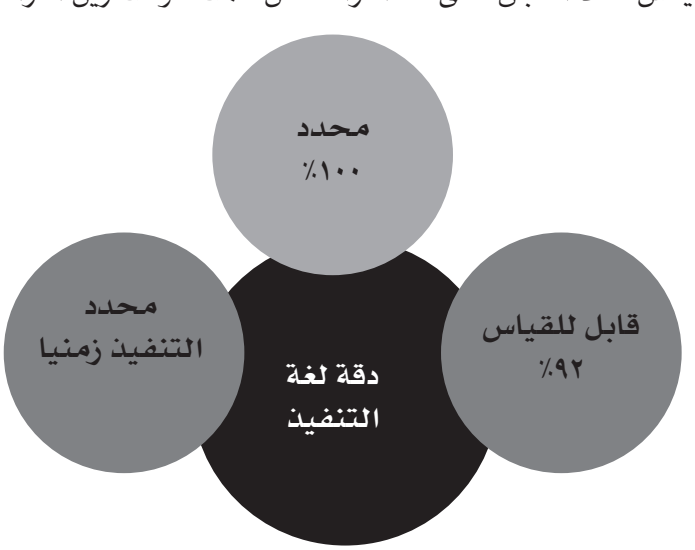

وكما يظهر الشكل التالي، فإن التزاماً واحداً قد تحقق بشكل الكامل أي ٤٪ من مجمل الالتزامات الالتزامات الخمسة والعشرين في العام ٢٠١٨، كما تحقق بشكل جزئي أحد عشر التزاماً (أي ٤٦٪) مرسومة في خطة التنمية المحلية لبلدة طولكرم، وكما تحقق بشكل محدود (أي أن الانجاز في المشروع أقل من ٥٠٪ مما كان مخطط له في العام ٢٠١٨) فقط أربعة التزامات. ولم يتم البدء في تطبيق ستة مشاريع من المشاريع المخططة للعام ٢٠١٨ على الرغم من انتهاء العام. ولم يتضح لدى فريق العمل مدى الانجاز في مشروعين من مجمل مشاريع البلدية للعام ٢٠١٨ الأمر الذي يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود للإيفاء بالتعهدات والالتزامات التي وضعها المجلس المحلي، وإنجاز المشاريع التي وعد بها المواطنين القاطنين في حدود البلدية، وضرورة أن تكون المشاريع نوعاً وكماً ضمن القدرات المالية والإمكانيات الفنية المتاحة للمجلس البلدية من أجل تحديد الأولويات في الخطة تنسجم مع القدرات.

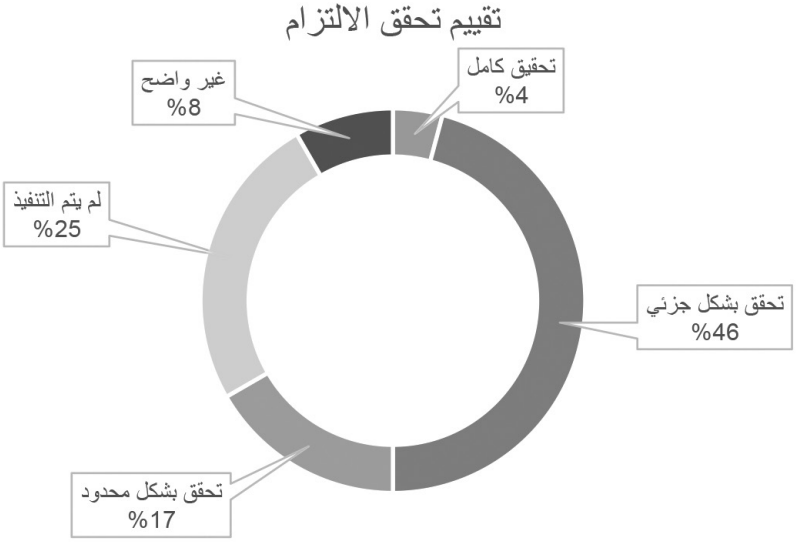

نتائج الرصد التفصيلية

E1/01 تنفيذ مشاريع لتوسعة شبكات الصرف الصحي

عنوان الالتزام	تنفيذ مشاريع لتوسعة شبكات الصرف الصحي	الرقم	
EI/01/01	إنشاء خطوط للصرف الصحي في عدة مواقع من المدينة والضواحي	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني- الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم المياه	الشريك المحلي	سلطة المياه

دقة لغة الالتزام	X محدد Xقابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ X غير واضح

E1/01 تنفيذ مشاريع لتوسعة شبكات الصرف الصحي

عنوان الالتزام	انشاء خطوط للصرف الصحي	الرقم	
EI/01/02	تأهيل جزء من شبكات الصرف الصحي في عدة مواقع من المدينة والضواحي	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم المياه	الشريك المحلي	سلطة المياه

دقة لغة الالتزام	X محدد Xقابل للقياس Xواقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □غير واضح

EI/02 تطوير آليات الانتفاع من مياه الامطار

عنوان الالتزام	تطوير آليات الانتفاع من مياه الامطار	الرقم	
EI/02/02	زارعة محيط الاودية بأشجار حرجية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم المياه	الشريك المحلي	التربية + الزراعة

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/02 تطوير آليات الانتفاع من مياه الأمطار

عنوان الالتزام	تطوير آليات الانتفاع من مياه الامطار	الرقم	
EI/02/05	تطبيق القانون على الجهات التي تنتهك حرمة الأدوية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	التنظيم والبناء	الشريك المحلي	المحافظة + الحكم المحلي

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/03 تحسين كفاءة السيطرة على مياه الأمطار

عنوان الالتزام	تطوير آليات الانتفاع من مياه الامطار	الرقم	
EI/03/03	شراء الآبار غير المستغلة بئر/سنة (١عدد)	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني–الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم المياه	الشريك المحلي	سلطة المياه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/04 النوعية والإرشاد بتصريف بما يخص البيئة

عنوان الالتزام	التوعية والإرشاد بتصريف بما يخص البيئة	الرقم	
EI/04/01	تنفيذ ورشات عمل وبرامج تثقيفية للمجتمع المحلي.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني–الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم المياه	الشريك المحلي	سلطة المياه

دقة لغة الالتزام	X محدد □ قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/05 رفع كفاءة معالجة النفايات الصلبة

عنوان الالتزام	رفع كفاءة معالجة النفايات الصلبة	الرقم	
EI/05/01	شراء آليات جمع للنفايات عدد ٤.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني–الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم الحركة	الشريك المحلي	وزارة المالية

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) X تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/06 تأهيل طرق رابطة ورئيسية

عنوان الالتزام	تأهيل طرق رابطة ورئيسية	الرقم	
EI/06/01	مشروع تأهيل الطرق الرابطة للمدينة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني–الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم الطرق	الشريك المحلي	وازرة الاشغال + الحكم المحلي

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) X تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/07 تأهيل الطرق الداخلية

عنوان الالتزام	تأهيل الطرق الداخلية	الرقم	
EI/07/01	تأهيل طرق داخلية في المدينة والضواحي	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني–الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	قسم الطرق	الشريك المحلي	صندوق البلديات

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/09 تطوير شبكة الكهرباء

عنوان الالتزام	تطوير شبكة الكهرباء	الرقم	
EI/09/01	إنشاء محطات تحويل لعدد من المناطق في المدينة والضواحي (خربة الطياح، جبل الباشا، جبل أبو طاقة، شرقي ذنابة، الملسات، منطقة الهزاهزة)	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	دائرة الكهرباء	الشريك المحلي	سلطة الطاقة

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) X تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/09 تطوير شبكة الكهرباء

عنوان الالتزام	تطوير شبكة الكهرباء	الرقم	
EI/09/05	استبدال انارة الشوارع بأجهزة موفرة للطاقة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	دائرة الكهرباء	الشريك المحلي	سلطة الطاقة

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) X تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EI/09 تطوير شبكة الكهرباء

عنوان الالتزام	تطوير شبكة الكهرباء	الرقم	
EI/09/06	تركيب عدادات كهرباء ذكية.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	دائرة الكهرباء	الشريك المحلي	سلطة الطاقة

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) X تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EC/01 استثمار العقارات المملوكة للبلدية والدولة

عنوان الالتزام	استثمار العقارات المملوكة للبلدية والدولة	الرقم	
EC/01/03	إنشـاء عدد من المباني واستثمارها لصالح البلدية.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	دائرة التخطيط	الشريك المحلي	قطاع خاص

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EC/01 استثمار العقارات المملوكة للبلدية والدولة

عنوان الالتزام	استثمار العقاارت المملوكة للبلدية والدولة	الرقم	
EC/01/04	انشاء شركة استثمارية مساهمة عامة من خلال البلدية وبالشاركة مع القطاع الخاص	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	دائرة التخطيط	الشريك المحلي	قطاع خاص

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

EC/01 استثمار العقارات المملوكة للبلدية والدولة

عنوان الالتزام	استثمار العقارات المملوكة للبلدية والدولة	الرقم	
EC/01/05	زيادة عدد مواقف السيارات بالدفع المسبق واضافة شاشات الالكترونية في بعض المواقع	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	الطرق	الشريك المحلي	قطاع خاص

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل Xتحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □غير واضح

SO/01 تنمية سبل المحافظة وتطوير المباني التراثية

عنوان الالتزام	استكمال وتجهيز مركز طولكرم الثقافي.	الرقم	
SO/01/01	استكمال وتجهيز مركز طولكرم الثقافي	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	التخطيط	الشريك المحلي	وزارة الثقافة

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

SO/03 تطوير البنية التحتية والخدمات الخاصة بالنساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة

عنوان الالتزام	إنشاء مبنى جمعية أطفال التوحد وصعوبات التعلم.	الرقم	
SO/03/04	إنشاء مبنى جمعية أطفال التوحد وصعوبات التعلم	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	التخطيط	الشريك المحلي	الجمعيه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

SO/04 زيادة القدرة الإستيعابية للطلاب في المدارس

عنوان الالتزام	زيادة القدرة الاستيعابية للطلاب في المدارس	الرقم	
SO/04/05	تشطيب مدرسة علي نايفة الأساسية للذكور	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	المعارف	الشريك المحلي	التربيه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

SO/04 زيادة القدرة الإستيعابية للطلاب في المدارس

عنوان الالتزام	زيادة القدرة الاستيعابية للطلاب في المدارس	الرقم	
11SO/04	انشاء مدرسة غازي الحاج قاسم الأساسية.(٤-١للذكور)	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	المعارف	الشريك المحلي	التربيه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

SO/04 زيادة القدرة الإستيعابية للطلاب في المدارس

عنوان الالتزام	زيادة القدرة الاستيعابية للطلاب في المدارس	الرقم	
SO/04/12	توسعة مدرسة الشيخ حافظ الحمد الله الاساسية العليا للذكور) ٥-٩	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	المعارف	الشريك المحلي	التربيه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود X لم يتم التنفيذ □ غير واضح

SO/05 توسعة نطاق ومجالات التعليم

عنوان الالتزام	توسعة نطاق ومجالات التعليم	الرقم	
SO/05/03	ادخال التعليم الرقمي للمدارس.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	المعارف	الشريك المحلي	التربيه

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	X تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

GO/01 تطوير البنية التحتية والأنظمة المستخدمة ورفع كفاءة موظفي البلدية

عنوان الالتزام	تطوير البنية التحتية والأنظمة المستخدمة ورفع كفاءة موظفي البلدية	الرقم	
GO/01/01	اعداد نظام بأحكام خاصة للتنظيم لخدمة المدينة والمواطن.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	التنظيم والبناء	الشريك المحلي	نقابة المهندسين

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

GO/01 تطوير البنية التحتية والأنظمة المستخدمة ورفع كفاءة موظفي البلدية

عنوان الالتزام	تطوير البنية التحتية والأنظمة المستخدمة ورفع كفاءة موظفي البلدية	الرقم	
GO/01/04	تنفيذ ورشات عمل ودوارت تدريبية لتطوير قدارت الموظفين	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	شؤون الموظفين	الشريك المحلي	صندوق البلديات

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل X تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح

GO\03 إعداد أحكام خاصة بالنظام الخاص

عنوان الالتزام	إعداد أحكام خاصة بالنظام الخاص	الرقم	
GO/03/01	مشروع تحديث وتوسعة المخطط الهيكلي.	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني-الربع الثالث ٢٠١٨
الجهه المسؤوله عن التنفيذ	التنظيم والبناء	الشريك المحلي	الحكم المحلي

دقة لغة الالتزام	X محدد X قابل للقياس X واقعي وقابل للتطبيق X قابل للتعيين لجهة معينة X التنفيذ زمنيا
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ X غير واضح

التوصيات:

١. على المجلس المحلي عند وضع الخطة الاستراتيجية دراسة وضع المنطقة بعمق وتحديد احتياجاتها وترتيبها حسب الأولويات من حيث الأهمية ثم جدولتها في البرنامج الزمني للخطة.

٢. على أعضاء المجلس البلدي الحرص على زيادة ايضاح صيغة الالتزامات للخطط المستقبلية عند إعداد الخطط الإستراتيجية للبلدية.

٣. ينبغي على المجلس المحلي تنفيذ الالتزامات التي تم إدراجها في الخطة بترتيب كل التزام في وقته وفقط في حالات الضرورة يتم إجراء تعديل على برنامج الخطة.

٤. تبني مشاريع استثمارية من أجل ازدهار المدينة والتخفيف من البطالة ـــ توفير مواقف للسيارات ـــ شراء أراضي وعمل منتزهات للمواطنين ليتيح لهم التنزه والاستمتاع بأوقات فراغهم ـــاختيار أوقات مناسبة لتنفيذ المشاريع والتأكد من الميزانية بشكل كامل ومن ثم البدء بتنفيذ المشروع ـــالدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات بحيث يتم الانتخاب على الاسم وليس النظام النسبي.

٥. فرض الرقابة على أصحاب المحلات كي لا يتم استغلال الأرصفة من قبلهم المخصصة للمشاة وتعريض حياتهم للخطر وخلق الأزمات المرورية. وكذاك توفير مواقف للسيارات بالمدينة.

٦. على بلدية طولكرم تحسين وتطوير خطوط المواصلات في المدينة وعلى وجه الخصوص استحداث خط سير عمومي «سرفيس» من المدينة إلى جامعة الخضوري ليتمكن الطلبة من الوصول إلى جامعتهم بالوقت المناسب وبتكاليف معقولة. وبهدف التخفيف من أزمة السير الخانقة على سبيل المثال في شارع شويكة الرئيسي مما يؤَدي إلى ضياع وقت السائقين والركاب في الانتظار.

٧. على طواقم البلدية وادارتها اختيار الأوقات والظروف المناسبة من أجل تنفيذ المشاريع. وكذلك زيادة الرقابة على إنجازات المشاريع.

٨. على البلدية التركيز على إنجاز المشاريع التي يكون بها الشريك المحلي قطاع حكومي وعدم التركيز على شراكة القطاع الخاص فقط.

٩. ينبغي على المجالس البلدية العمل على توفير أماكن عامه للمواطنين وعدم خصخصة الحدائق العامة باعتبارها متنفساً أساسياً للمواطنين بالإضافة إلى أنها أماكن جذب سياسي للزوار.

بلدية طولكرم											
اسم البرنامج	اسم المشروع	دقة لغة الالتزام				تقييم تحقق الالتزام					
		محدد	قابل للقياس	قابل للتطبيق	قابل للتعيين لجهة معينة	التنفيذ زمنيا	تحقيق كامل	تحقق بشكل جزئي	تحقق بشكل محدود	لم يتم التنفيذ	غير واضح
الصرف الصحي	إنشاء خطوط للصرف الصحي في عدة مواقع من المدينة والضواحي	١	١	١	١	١					١
	تأهيل جزء من شبكات الصرف الصحي في عدة مواقع من المدينية والضواحي	١	١	١	١	١				١	
الانتفاع من مياه الأمطار	زارعة محيط الأودية بأشجار حرجية	١	١	١	١	١				١	
	تطبيق القانون على الجهات التي تنتهك حرمة الأودية	١		١	١	١				١	
تحسين السيطرة على مياه الأمطار	شراء الآبار غير المستغلة بئر(١ بئر/سنة)	١	١	١	١	١				١	
التوجيه والإرشاد بما يخص البيئة	تنفيذ ورشات عمل وبرامج تثقيفية للمجتمع المحلي	١		١	١	١				١	
النفايات الصلبة	شراء آليات جمع نفايات عدد ٤	١	١	١	١	١			١		
تأهيل طرق رابطة ورئيسية	مشروع تأهيل الطرق الربطة للمدينة	١	١	١	١	١			١		
تأهيل الطرق الداخلية	تأهيل طرق داخلية في المدينة والضواحي	١	١	١	١	١		١			

تطوير شبكة الكهرباء	إنشاء محطات تحويل لعدد من المناطق (خربة الطياح، جبل الباشا، جبل أبو طاقة، شرقي ذنابة، الملسات، منطقة الزاهرة	١	١	١	١	١					
	استبدال إنارة الشوارع بأجهزة موفرة للطاقة	١	١	١	١	١				١	
	تركيب عدادات كهرباء ذكية	١	١	١	١	١				١	
استثمار العقارات المملوكة للبلدية	إنشاء عدد من المباني واستثمارها لصالح البلدية	١	١	١	١	١	١				
	إنشاء شركة استثمارية مساهمة عام بالشراكة مع القطاع الخاص	١	١	١	١	١	١				
	زيادة عدد مواقف السيارات مسبقة الدفع واضافة شاشات الكترونية في بعض المواقع	١	١	١	١	١	١				
تنمية سبل المحافظة وتطوير مباني التراث	استكمال وتجهيز مركز طولكرم الثقافي	١	١	١	١	١	١				
تطوير البنية التحتية لذوي الإعاقة	إنشاء مبنى جمعية أطفال التوحد وصعوبات التعلم	١	١	١	١	١	١				
زيادة القدرة الاستيعابة للطلاب في المدارس	تشطيب مدرسة على نايفة الأساسية للذكور	١	١	١	١	١			١		
	إنشاء مدرسة غازي الحاج قاسم الأساسية للذكور	١	١	١	١	١	١				
	توسعة مدرسة الشيخ حافظ الحمدلله الأساسية للذكور	١	١	١	١	١	١				

توسعة نطاق ومجالات التعليم	إدخال التعليم الالكتروني للمدارس	١	١	١	١	١	١			
تطوير البنية التحتية والأنظمة المساندة لرفع موظفي البلدية	إعداد نظام بأحكام خاصة للتنظيم لخدمة المدينة والمواطن	١	١	١	١	١		١		
	تنفيذ ورشات عمل ودورات تدريبية لتطوير قدرات المواطنين	١	١	١	١	١		١		
تطوير إجراءات الأمان والسلامة	دورات تدريبية لفرق المتطوعين في السلامة والأمن والتعاون مع الدفاع المدني	١	١	١	١	١		١		
إعداد أحكام خاصة بالنظام الخاص بالأبنية لخدمة الاستثمار	مشروع تحديث وتوسعة المخطط الهيكلي	١	١	١	١					١
المجموع		٢٥	٢٣	٢٥	٢٥	١	٢٥	١١	٤	٦	٢
النسبة		١	٠,٩٢	١	١	٠,٠٤	١	٠,٤٤	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٠٨

تقرير رصدي حول:

تقييم إنجاز مشاريع خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية للعام ٢٠١٨

إعداد:

لينا عبيد، بشرى عبد الواحد، اسراء صبري، ثائر طبيب، تسنيم شحادة

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

مما لا شك فيه أهمية الدور الذي تلعبه الرقابة في توجيه وتصحيح أعمال الهيئات المحلية بحيث تقدم الأخيرة خدمات أفضل للمواطنين وترتقي بأدائها الخدماتي والتطويري. وحيث أن المساءلة المجتمعية تعتبر إحدى أدوات الرقابة الشعبية على أعمال الهيئات المحلية، يصبح دور المواطنين مهماً وضرورياً من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطن وهيئته المحلية. إذ أن تعزيز المساءلة المجتمعية يضمن عدالة توزيع الخدمات والمساواة بين المواطنين، والحفاظ على الأموال العامة وضمان استخدامها بالطرق المثلى لتحقيق الصالح العام، ويضمن تنفيذ مشاريع وخطط تنموية تستجيب لحاجات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين.

وتعمل المساءلة المجتمعية على تعزيز روح الانتماء لدى المواطنين تجاه الهيئات المحلية، ويزيد من الشعور بمصداقية الهيئات المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المطلوبة. إن التوجه نحو تعزيز المساءلة المجتمعية يعتبر من أولى الخطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، كما يضمن مشاركة فعالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات لهم، مما يزيد من التزامهم وشعورهم بالانتماء تجاه مجتمعاتهم المحلية.

لكن الهيئات المحلية تعاني من غياب إطار تنظيمي ينظم عملية المساءلة المجتمعية، بمعنى آخر غياب المأسسة اللازمة لعملية المساءلة المجتمعية، حيث تتسم تلك العملية بالعفوية والارتجالية في بعض الأحيان واعتمادها على مبادرات فردية أو من خلال قيام مؤسسات أهلية غير حكومية بتشجيع عملية المساءلة المجتمعية ولكن تبقى عملية غير متكاملة.

في المقابل، تعد الخطط التنموية أداةً هامة في تحديد مسارات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطقي، وهي في نفس الوقت أداة تقييم منظمة لعمل الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية؛ بحيث تحدد هي ذاتها الالتزامات التي تضعها الجهة الحكومية على نفسها الأمر الذي يتيح مراجعة شعبية منتظمة لأعمال الجهات الإدارية كالمحافظة والمجالس المنتخبة كالبلديات.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها ، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات إلى إدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل المحافظات ومجالس محلية مركزية. يهدف هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام على أداء بلدية قلقيلية ومدى إنجازها لالتزاماتها المرسومة في خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث تم رصد التزام

المحافظة في إنجاز المشاريع المحددة للعام ٢٠١٨ من الخطة الإستراتيجية للبلدية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة قلقيلية حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية ٢٠١٨-٢٠٢١. كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسئولين في البلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها البلدية في خطتها الإستراتيجية.

ولغايات تقييم لغة الالتزامات المتعلقة بقطاع الصحة الواردة في الخطة الاستراتيجية التطويرية لمحافظة طولكرم تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي: محدد: تم وضع التزام واضح -محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسئولة عن تنفيذ الالتزام - قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الالتزام، واقعي وقابل للتطبيق - محدد بزمن: هل لغة الالتزام حددت زمنا.

بلدية قلقيلية:

الموقع الجغرافي والمساحة والتاريخ:

تقع مدينة قلقيلية أقصى غرب محافظة قلقيلية، أما إحداثيات المدينة على خطوط الطول فهي (٣٤°٧٠') شرقاً، والعرض (٣٢°١١') شمالاً. ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر من ٤٠ متر إلى ١٢٥ متر وطبيعتها سهلية وجبلية. ويحدها من الشرق بلدة النبي الياس، ومن الشمال بلدة فلامية، ومن الجنوب بلدة حبلة، ومن الغرب الخط الأخضر.[٥٥]

يعود اسم مدينة قلقيلية إلى العهد الروماني، ويعود تاريخ المدينة وجذور التسمية إلى العصر الكنعاني. فيرى بعض المؤرخين أنها أحد الجلجلات التي ورد ذكرها في العهد القديم. و(الجلجال) لفظ كنعاني أطلق على الحجارة المستديرة ومن ثم على المناطق والتخوم المستديرة.[٥٦]

تأسست بلدية قلقيلية عام ١٩٥٥. وتبلغ المساحة الكلية ١٠,٠٠٠ دونم، منها ١,٥٠٠ دونم تقريباً خلف جدار الفصل العنصري، فيما تمت المصادقة على المخطط الهيكلي للمدينة عام ٢٠١٣ ليشمل مساحة ٤,٢٥٠ دونم. وتشكل مساحة الأراضي المخصصة للسكن ٧٢,٨٪ من مساحة المخطط الهيكلي إذ تبلغ ٣,٠٩٧ دونم، وتبلغ المساحة الخضراء حوالي ٣٩ دونم، فيما تبلغ مساحة الأراضي الصناعية ١٣ دونم، ومساحة الأراضي التجارية ٣٣٣ دونم، وتبلغ مساحة المرافق العامة ١٤١ دونم.

الديموغرافيا والنمو السكاني:

بلغ عدد سكان مدينة قلقيلية ٤١,٧٣٩ نسمة حسب نتائج إحصاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٧، فيما يبلغ عدد سكان مدينة قلقيلية ٥١,٩٦٩ نسمة، وعدد الأسر ١٠,٣٩٣ حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٦. ، ولكن التعداد العام لعام ٢٠١٧ اظهر أن عدد سكان

---

٥٥ أنظر: موقع فلسطين في الذاكرة
https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Qalqiliya_1475/Article_9121.html

٥٦

قلقيلية ٥١,٦٨٣، وبناءً على معدل نمو سكاني مقدر ٢,١٤٪، تم تقدير أعداد السكان المتوقعّة في قلقيلية في السنوات (٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١) حيث بلغت هذه التقديرات: ٥١,٧٩٣ نسمةً، و ٥١,٩٠٤ نسمةً، و ٥٢,٠١٥ نسمةً، و٥٢,١٢٦ نسمةً على التوالي. وتقدر حالياً نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة وتقل عن ٦٥ سنة النسبة الغالبة في مدينة قلقيلية؛ حيث يشكّلون ٦٩,٧ ٪، أما نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بلغت ٢٧,٢٪ وبلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة ٣,١٪، وتبلغ نسبة الذكور في قلقيلية ٥١,٣ ٪، فيما تبلغ نسبة الإناث ٤٨,٧ ٪ من السكان. ويبين الجدول التالي عدد السكان المتوقع لفترة الخطة وعدد الأسر بناءً على حجم الأسرة ٥ حسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٦.

خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١):

تكللت جهود عملية التخطيط التنموي المحلي بقيادة بلدية قلقيلية، وبمشاركة اللجان التنموية بإعداد الخطة التنموية المحلية لمدينة قلقيلية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، وبدعم فني من «مشروع مجتمعات مزدهرة»[٥٧] والممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

تهدف الخطة التنموية المحلية لمدينة قلقيلية، ومن خلال الإجابة على سؤال (أين نحن الآن: التنظيم والتحليل، والى أين نريد أن نتجه: الإطار التنموي، وكيف نصل؟: التنفيذ والمتابعة والتقييم)، إلى النهوض بواقع المجالات التنموية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز مكانة البلدية القيادية والتنموية، من أجل تحسين مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنين.

لتحقيق هذا الهدف العام، ركزت عملية التخطيط التنموي المحلي، على تشخيص وتحليل أربعة مجالات تنموية رئيسة وهي، (مجال البيئة والبنى التحتية، وتنمية الاقتصاد المحلي، والتنمية الاجتماعية والتمكين، والإدارة والحكم الرشيد)، وذلك بالإسناد إلى دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية الصادر عن وزارة الحكم المحلي في العام ٢٠١٧,[٥٨]

بالإضافة إلى الدروس والعبر المستخلصة من خبرات وتجارب البلدية في عملية التخطيط وإعداد الخطط التنموية المحلية السابقة.[٥٩]

وقد حرصت الخطة التنموية المحلية لمدينة قلقيلية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية على ملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، آخذةً بعين الاعتبار الموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة أو المحتملة، كما أنها ارتكزت على مجموعة من المبادئ وهي: المشاركة، والشفافية والمساءلة، التكاملية، وشمولية التشخيص والبعد الاستراتيجي، والكفاءة والفعالية.[٦٠]

ولضمان النهج التشاركي، فقد تم إشراك مختلف مكونات المجتمع المحلي بشكل عام، والفئات المهمشة وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص في مختلف مراحل عملية التخطيط، وذلك عبر

٥٧
٥٨
٥٩
٦٠

تمثيلهم في اللجان التنموية من جهة، ودمج احتياجاتهم وأولوياتهم في الخطة التنموية المحلية من جهة أخرى، وترجمتها إلى برامج ومشاريع في المجالات التنموية المختلفة.

كما أولت الخطة التنموية المحلية مجال التنمية الاقتصادية المحلية اهتماماً خاصاً، لما يشكله من محور أساسي في تطوير المجتمع، في ظل تراجع فرص العمل والتوظيف، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع مستوى دخل الفرد، وتظهير النجاحات المحققة أو فرص الاستثمار في المجتمع المحلي، وتعزيز بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والآخذة بالنمو والمزيد من الاهتمام بها.

النتائج العامة للرصد:

تشير عملية الرصد إلى دقة لغة الالتزام حازت على نسبة مرتفعة، فمن ١٦ التزاماً جرى رصدها في الخطة التنموية المحلية لبلدية قلقيلية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) تميزت هذه الالتزامات جميعها بأنها محددة ومحددة بمدة زمنية. لكن المؤشر المتعلق بأنها قابلة للقياس فقد انطبق على أحد عشر التزاماً من ستتة عشر التزاماً. فيما انطبق مؤشر الواقعية وقابلية التطبيق على خمسة عشر التزاماً. أنظر الشكل التالي.

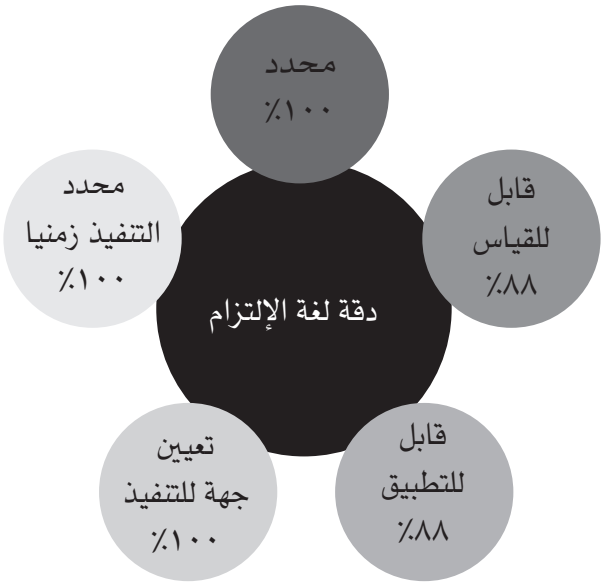

وكما يظهر الشكل التالي، فإن حوالي خُمس الالتزامات قد تحققت بالكامل (أي ثلاثة التزامات من السبعة عشر التزاماً في العام ٢٠١٨)، كما جرى تحقق بشكل جزئي (أي أن الإنجاز في المشروع ٥٠٪ فأكثر مما كان مخطط له في العام ٢٠١٨) في أربعة التزامات (حوالي ٢٣٪) مرسومة في خطة التنمية المحلية لبلدية قلقيلية، وتحقق بشكل محدود (أي أن الإنجاز في المشروع أقل من ٥٠٪) في ثلاثة التزامات حوالي ١٨٪. فيما لم يتم البدء في سبعة مشاريع وهي تمثل حوالي (٤١٪) من الالتزامات التي وضعها المجلس المحلي لبلدية قلقيلية في الخطة السنوية. الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة البلدية على تنفيذ الالتزامات التي وضعها المجلس البلدي وعدم القدرة على تحديد الأولويات في الخطة بحيث تنسجم مع القدرات.

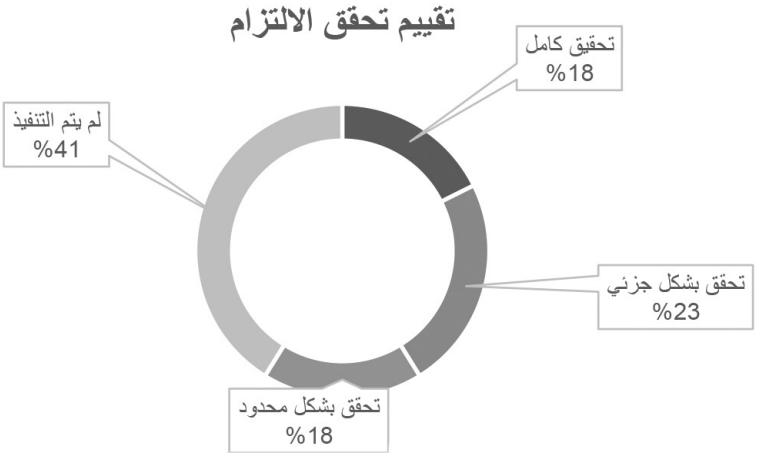

نتائج الرصد التفصيلية:

عنوان الالتزام	برنامج رفع المستوى البيئي للمدينة وتطوير خدمات النفايات الصلبة	رقم المكون/ المشروع	المدة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	شراء ٤٠٠ حاوية نفايات مغلقة	EI/01/01	٦ شهور الربع الثالث-الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تنفيذ مشروع شراء ٤٠٠ حاوية **مغلقة** وتوزيعها في أنحاء المدينة، بل تم شراء ما يقارب ٢٠٠ حاوية **مفتوحة** خلال عام علماً أن تنفيذ المشروع (٤٠٠ حاوية) في الفترة ما بين الربع الثالث والرابع من العام ٢٠١٨، بحيث كان تبرير البلدية حول الموضوع أنه ونظراً للثقافة السائدة بين أهالي المدينة حول كيفية التعامل مع الحاويات المغلقة تم استبدالها بعدد من الحاويات المفتوحة، وتم فرض رقابة مستمرة على الحاويات المفتوحة مع فرض غرامة على كل من يخالف ويلقي القمامة حول الحاويات.

عنوان الالتزام	برنامج رفع المستوى البيئي للمدينة وتطوير خدمات النفايات الصلبة	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تأهيل شبكة الصرف الصحي في المدينة	EI/01/03	٦ شهور الربع الثالث -الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ التنفيذ زمنيا		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	☑ تحقيق كامل لم يتم التنفيذ	تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) غير واضح	تحقق بشكل محدود

تم تحقيق الالتزام تأهيل شبكة الصرف الصحي في المدينة بشكل كامل وذلك بحسب ما أورد في خطة المتابعة والتقييم للبلدية، حيث تم تأهيل ١١٨,٧كم من الصرف الصحي في المدينة.

عنوان الالتزام	برنامج تعزيز الطاقة الكهربائية في المدينة.	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية (خلايا شمسية)	EI/03/01	٣ شهور الربعالرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ التنفيذ زمنيا		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل لم يتم التنفيذ	تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) غير واضح	☑ تحقق بشكل محدود

خلال عام ٢٠١٨ تم تحقيق الالتزام بتنفيذ مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بشكل محدود وذلك بمنطقة المعبر الشمالي من المدينة، وبحسب البلدية فإن العمل جاري على إعدادات المشروع اللازمة ليحقق مؤشر القياس المطلوب في العام الحالي. مع العلم أنه يجب تنفيذ وحدة خلايا شمسية واحدة خلال ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	برنامج تعزيز الطاقة الكهربائية في المدينة.	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	استبدال وحدات الإنارة بوحدات موفرة للطاقة	EI/03/02	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ التنفيذ زمنيا		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل لم يتم التنفيذ	تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) غير واضح	☑ تحقق بشكل محدود

تم تحقيق جزء من هذا الالتزام بشكل محدود، حيث تم تنفيذ ٣٠٠ وحدة إنارة موفرة للطاقة خلال ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	برنامج تعزيز الطاقة الكهربائية في المدينة.	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تدريب طواقم من البلدية في مجال الخلايا الشمسية	EI/03/04	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي مرتفع، وذلك من خلال تدريب طاقم من البلدية في مجال الخلايا الشمسية وبلغ عدد البرامج في مجال الطاقة البديلة برنامجاً واحداً في عام ٢٠١٨، وأوضحت البلدية أن الطاقم المدرب في البلدية هو مؤهل لإعطاء تدريبات في مجال الخلايا الشمسية لفرق اخرى.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير وتحسين قطاع الطرق والمرور في المدينة	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إعادة تأهيل تقاطعات رئيسية في المدينة	EI/04/02	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

لقد تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي مرتفع خلال ٢٠١٨ حيث تم إعادة تأهيل التقاطعات الرئيسية في المدينة، بإنشاء (دوار) على كل تقاطع رئيسي وتأهيل بعضها الاخر.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير وتحسين قطاع الطرق والمرور في المدينة	الرقم مكون المشروع	المدة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إعادة تأهيل طرق داخلية ١	EI/04/04	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	☑ تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

لقد تم تحقيق هذا الالتزام في العام ٢٠١٨ بشكل كامل.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير وتحسين قطاع الطرق والمرور في المدينة	الرقم	EI/٠١/٠٣
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إعادة تأهيل طرق داخلية٢	EI/04/05	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تحقيق الالتزام عام ٢٠١٨ بتاهيل طرق داخلية ٢، علماً أنه يتم العمل عليها وتم البدء فيها في العام الجاري ٢٠١٩.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير وتحسين قطاع الطرق والمرور في المدينة	الرقم مكون المشروع	المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إعادة تأهيل طرق داخلية٣	EI/04/06	٣ شهور الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تحقيق الالتزام عام ٢٠١٨ بتأهيل طرق داخلية ٢، علماً أنه يتم العمل عليها وتم البدء فيها في العام الجاري ٢٠١٩.

عنوان الالتزام	تطوير الاقتصاد المحلي ورفع كفاءته	الرقم مكون المشروع	الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إنشاء مختبر أنسجة زراعية	EC/01/03	الربع الثالث –الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لـم يتـم تحقيـق الالتـزام بتنفيـذ مشـروع إنشـاء مختبـر أنسـجة زراعيـة في المدينـة خـلال العـام ٢٠١٨، علمـاً أن المشـروع يجـب أن يسـجل مختبـراً زراعيـاً واحـداً في ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير مدينة قلقيلية سياحيا	الرقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تطوير حديقة الحيوانات الوطنية	EC/02/01	الربع الثالث –الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيـق الالتـزام بشـكل جزئـي مرتفـع خـلال ٢٠١٨ بتأهيـل جـزء كبيـر مـن حديقـة الحيوانـات الوطنيـة، وإضافـة زاويـة الزواحـف الاسـترالية.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير مدينة قلقيلية سياحيا	الرقم	EI/01/03
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	رفع كفاءة الكادر البشري في حديقة الحيوانات في مجال الخدمات السياحية	EC/02/04	الربع الثالث –الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيـق الالتـزام بشـكل جزئـي مرتفـع، حيـث بلـغ عـدد البرامـج المتخصصـة في السـياحة برنامجـين لرفـع كفـاءة الـكادر البشـري في حديقـة الحيوانـات الوطنيـة.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير خدمات القطاع الصحي	الرقم	الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	بناء وتجهيز مركز صحي بمساحة ٣٣٠ متر مربع	SO/01/01	الربع الثالث –الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تحقيق الالتزام بإنشاء مركز صحي في ٢٠١٨، وذلك نتيجة لظروف لها علاقة بوزارة الصحة وليس بالبلدية بحسب ما إدعاء البلدية.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير قطاع التعليم	الرقم	**EI**/01/03
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	صيانة غرف صفية في مدارس المدينة عدد ١٥٥	SO/02/01	سنة كاملة الربع الأول والثاني والثالث والرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	☑ تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيق الالتزام بشكل كامل خلال ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير قطاع التعليم	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إنشاء مدرسة جديدة في صوفين	SO/02/03	الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تحقيق الالتزام بإنشاء مدرسة جديدة بصوفين خلال ٢٠١٨ ولم يتم البدء بها.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير المخطط الهيكلي للمدينة	الرقم	**EI**/01/03
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إنشاء وحدة نظم جغرافية**GIS** ودورات تدريب **GIS** لطواقم البلدية	GO/01/03	الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تحقيق الالتزام خلال ٢٠١٨ بإنشاء وحدة نظم جغرافية **GIS** وتدريب طواقم البلدية عليها.

عنوان الالتزام	برنامج تطوير المخطط الهيكلي للمدينة	الرقم	**EI**/01/03
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	مشروع إفرازأ اراضي التسوية داخل المدينة	GO/01/02	الربع الرابع ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) ☑ تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيق الالتزام مشروع إفراز أراضي التسوية داخل المدينة بشكل محدود خلال ٢٠١٨.

التوصيات:

- على المجلس البلدي أن يكون واقعياً عند وضع خطته التنموية، وأن يحدد المشاريع المستقبلية بناءً على إمكانات البلدية المتاحة أو المتوقعة وبناءً على إيراداتها السنوية، حتى تستطيع تحقيق التزامها في التنفيذ.
- على البلدية أن تصب جزء كبير من اهتمامها في خطتها التنموية بقطاع الصحة؛ نظراً لأنه من أكثر القطاعات حاجةً إلى تحسين وتطوير أداءه، وذلك بسبب سوء المرافق والخدمات المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية في المدينة، ويبدو ذلك واضحاً في العودة إلى نقاط الضعف في قطاع الصحة الموردة في الخطة التنموية لبلدية قلقيلية.
- تحديد أولوية تنفيذ المشاريع بناءً على الاحتياج الواقعي للمدينة، ويتم ذلك من خلال استفتاء المواطنين في المدينة لأنهم على تلامس مباشر مع احتياج مدينتهم.
- الالتزام بتنفيذ المشاريع كما تم وضعها في الخطة، وعدم إجراء تعديلات جوهرية تخل بشروط تنفيذ المشروع وتحقيق النتائج المرجوة منها دون وجود أسباب مبررة للتعديل.
- الالتزام بالفترة الزمنية المحددة لتنفيذ المشاريع كما هي محددة في الخطة، مع تحديد فترة زمنية بمثابة فترة أمان، في حال تعذر تنفيذ المشاريع بالوقت المحدد.
- على البلدية اعتماد نظام بحثي يقوم على توزيع استبيانات لقياس مدى رضى المواطنين عن الخدمات والمشاريع التي تنفذها بلدية قلقيلية، وذلك من أجل إشراك المواطن في العملية التنموية في خطة البلدية.

اسم البرنامج	اسم المشروع	دقة لغة الالتزام					تقييم تحقق الالتزام			
		محدد	قابل للقياس	قابل للتطبيق	قابل للتعيين لجهة معينة	التنفيذ زمنيا	تحقيق كامل	تحقق بشكل جزئي	تحقق بشكل محدود	لم يتم التنفيذ
برنامج رفع المستوى البيئي للمدينة وتطوير خدمات النفايات الصلبة	شراء ٤٠٠ حاوية نفايات مغلقة	١	١	١	١	١				١
	تأهيل شبكة الصرف الصحي في المدينة	١	١	١	١	١	١			
برنامج تعزيز الطاقة الكهربائية في المدينة.	توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية (خلايا شمسية)	١	١	١	١	١			١	
	استبدال وحدات الإنارة بوحدات موفرة للطاقة	١	١	١	١	١			١	
	تدريب طواقم من البلدية في مجال الخلايا الشمسية	١	١	١	١	١		١		
برنامج تطوير وتحسين قطاع الطرق والمرور في المدينة	إعادة تأهيل تقاطعات رئيسية في المدينة	١	١	١	١	١		١		
	إعادة تأهيل طرق داخلية ١	١	١	١	١	١	١			
	إعادة تأهيل طرق داخلية ٢	١	١	١	١	١				١
	إعادة تأهيل طرق داخلية ٣	١	١	١	١	١				١
تطوير الاقتصاد المحلي ورفع كفاءته	إنشاء مختبر أنسجة زراعية	١	١		١	١				١
برنامج تطوير مدينة قلقيلية سياحيا.	تطوير حديقة الحيوانات الوطنية	١	١	١	١	١		١		
	رفع كفاءة الكادر البشري في حديقة الحيوانات في مجال الخدمات السياحية	١		١	١	١		١		
برنامج تطوير خدمات القطاع الصحي	بناء وتجهيز مركز صحي بمساحة ٣٣٠ متر مربع	١	١	١	١	١				١
برنامج تطوير قطاع التعليم	صيانة غرف صفية في مدارس المدينة عدد ١٥٥	١	١	١	١	١	١			
	إنشاء مدرسة جديدة في صوفين	١	١	١	١	١				١
برنامج تطوير المخطط الهيكلي للمدينة	إنشاء وحدة نظم جغرافية GIS ودورات تدريب GIS لطواقم البلدية	١			١	١				١
	مشروع إفراز أراضي التسوية داخل المدينة	١	١	١	١	١			١	
المجموع		١٧	١٥	١٥	١٧	١٧	٣	٤	٣	٧
النسبة		١,٠٠	٠,٨٨	٠,٨٨	١,٠٠	١,٠٠	٠,١٨	٠,٢٤	٠,١٨	٠,٤١

تقرير رصدي حول:

مشكلة مشروع إعادة إنشاء طريق دورا القرع - بيتين

خلال الفترة بين ايلول ٢٠١٨ – نيسان ٢٠١٩

إعداد:

فتحي رائد، ورود داغر

إشراف:

أ. محمد هادية

المقدمة:

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. وترتكز هذه الأجندة على الإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة. حيث تشكل أجندة السياسات الوطنية الحالية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن التزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية.

يضطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور مسئول وهام في الرقابة على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها لإلتزاماتها التعاقدية الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس المحلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على مدى امتثال وزارة الأشغال العامة والإسكان لالتزاماتها التعاقدية في تنفيذ العطاء الخاص بإعادة إنشاء طريق دورا القرع – بيتين، حيث تم رصد تأخير في تنفيذ إنشاء الشارع بسبب تأخير دفع الحكومة لالتزاماتها المالية التعاقدية للمقاول المسئول عن تنفيذ إنشاء الشارع بموجب عطاء مركزي.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة رام الله حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وزارة الأشغال العامة والإسكان، قانون العطاءات المركزية، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسئولين في وزارة الأشغال العامة، والمجلس القروي، ورصد التغطية الإعلامية لهذا الملف.

لا تقتصر خدمة وجود شارع في بيتين على القرية فحسب، حيث يعتبر الطريق حيوياً يوصل إلى منطقة رام الله الشرقية، ويخدم حوالي سبعين ألف نسمة، ويغذي قرابة أحد عشر قرية، وتستخدمه آلاف المركبات. وقد أدى تعطيل العمل فيه إلى إلحاق إضرار بيئية بالمواطنين، إضافة إلى الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالمحال التجارية.[٦١]

ولغايات تقييم الالتزامات المتعلقة بمشروع إنشاء وفتح شارع دورا القرع- بيتين الناشئة عن العطاء المركزي الذي أعلنت عنه وزارة الأشغال العامة والإسكان لتنفيذ إنشاء وفتح الشارع، فقد تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي:

٦١ مقابلة هاتفية أجريت مع الإعلامي طلعت علوي بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٩

- وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛
- جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ الالتزام؛
- القابلية للقياس: محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛
- الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛
- الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

العطاء المركزي لوزارة الأشغال العامة والإسكان لإنشاء شارع دورا القرع- بيتين

تعطل في شهر أيلول ٢٠١٨ تنفيذ العطاء الحكومي الموقع بين وزارة الأشغال العامة والإسكان مع شركة بيرفكت للمقاولات (فيما يلي: الشركة المنفذة)، والذي يقضي بقيام الشركة المنفذة بإنشاء شارع، وتجهيز كافة أعمال البنية التحتية والإسفلت[٦٢]، وذلك لأسباب تتعلق بتوقف الحكومة عن دفع التزاماتها المالية للشركة المنفذة.

وفقاً للموقع الرسمي لوزارة الأشغال العامة والإسكان، فقد تضمنت شروط التعاقد بموجب العطاء تنفيذ الشارع بمقطعين، المقطع الأول طريق عين يبرود-دورا القرع، ويبلغ طوله ٣,٤كم، وبعرض إسفلت ٧,٢٠م، ويشمل أيضاً إنشاء عبارات صندوقية لتصريف مياه الأمطار ومياه الوادي في المنطقة، وعبارات أنبوبية، وتحديد حماية وأثاث للطريق، نفذت الشركة المنفذة ٨٠٪ منه. والمقطع الثاني، وهو طريق بيتين، فيبلغ طوله ١,٧كم، ويشمل مسلكين للطريق، وإنشاء عبارتين أنبوبيتين، وأثاث للطريق، نفذت الشركة المنفذة منه ٤٠٪. وتبلغ قيمة تنفيذ كامل الشروع ٦,٥ مليون شيكل.

وزارة الأشغال العامة والإسكان- دولة فلسطين
23 de enero ·

الحسابة يتفقد طريق عين يبرود دورا وبيتين بقيمة 6.5 مليون شيقل

http://mpwh.pna.ps/template.aspx?id=227

رام الله- تفقد وزير الاشغال العامة والاسكان د.مفيد الحسابة، اليوم، مشروع طريق عين يبرود- دورا القرع وبيتين في محافظة رام الله والبيرة، برفقة المدراء العامون في الوزارة ورؤساء مجالس القروية لعين يبرود ودورا وبيتين.

وأشار الحسابة الى أهمية هذا المشروع الحيوي الذي يربط بين شمال الضفة الغربية ووسطها،حيث تبلغ قيمته ما يقارب 6.5 مليون شيقل بتمويل من الحكومة الفلسطينية.

وأضاف، نحن نسعى من خلال هذه المشاريع الى النهوض بواقع البنية التحتية في فلسطين لخدمة المواطن الفلسطيني وتثبيته على أرضه وصموده ضد ما يتعرض له من مضايقات الاحتلال، وان تحييد الطريق هي خطوة من خطوات بناء الدولة الفلسطينية.

من جهته قال المهندس صابر حمد المشرف على المشروع، أن العمل في هذا الطريق يشتمل على مقطعين ، الاول طريق عين يبرود- دورا القرع ويتم اعادة انشاءه بطول 3.400كم بعرض اسفلت 7.20 م، وانشاء عبارتين صندوقيتان من أجل تصريف مياه الوادي والأمطار، بالاضافة الى عمل عبارات انبوبية وتحديد حماية وأثاث للطريق.

أما المقطع الثاني من المشروع انشاء طريق بيتين بطول 1.7 كم يتوسطه جزيرة بعرض متر واحد ومسلكين للطريق، وانشاء عبارتين انبوبيتين وأثاث طريق.

يذكر أن نسبة الانجاز في المقطع الأول عين يبرود_ دورا بلغت 80%، أما المقطع الثاني بيتين فوصلت الى 40% ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في حزيران العام الجاري.

٦٢ المرجع السابق.

في إطار تشكيل حكومة الدكتور محمد اشتية، قدم وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الجديدة خطة الـ ١٠٠ يوم، وتركزت في مجال قطاعات البنية التحتية والإسكان، حيث أكد على أن خطة وزارته ستتدرج ضمن خطة أكبر للحكومة لتحقيق مجموعة من الإنجازات في مختلف القطاعات، وأنها ستنعكس بشكل واضح وإيجابي على حياة المواطنين. كما أشار إلى أن الخطة ستتضمن أهدافاً قابلة للقياس والتنفيذ مع مراعاة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الحكومة نتيجة وقف المساعدات الأمريكية واقتطاع إسرائيل للأموال من المقاصة الفلسطينية.

وزارة الأشغال العامة والإسكان- دولة فلسطين
16 de abril ·

وزير الأشغال يبحث وضع خطة لمئة يوم لتحقيق انجازات في قطاع البنية التحتية و الاسكان

http://mpwh.pna.ps/template.aspx?id=231

بحث وزير الأشغال العامة و الاسكان، اليوم، مع مديري دوائر الوزارة و ووحداتها وضع خطة قصيرة المدى لتنفيذها خلال مئة يوم ، و ذلك في قطاعات البنية التحتية و الاسكان .

جاء ذلك خلال اجتماعه مع الادارات و الوحدات المختلفة في الوزارة، و ذلك بهدف وضع الأسس العريضة للخطة لعرضها على مجلس الوزراء الأسبوع القادم .

و قال زيارة أن خطة الوزارة ستأتي ضمن خطة أكبر للحكومة لتحقيق مجموعة من الانجازات في مختلف القطاعات ، و التي ستنعكس بشكل واضح و ايجابي على حياة المواطنين ، مضيفاً أن وزارته ستضع خطة لتحقيق أهداف واضحة و محددة في مجالي البنية التحتية و الاسكان .

و أوضح زيارة أن الخطة ستتضمن أهدافاً قابلة للقياس و التنفيذ مع مراعاة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الحكومة نتيجة وقف المساعدات الامريكية و اقتطاع اسرائيل للأموال من المقاصة الفلسطينية .

و أضاف أن الخطة ستتضمن تنفيذ أو معالجة مشاكل تعاني منها المشاريع قيد التنفيذ ، و ذلك ضمن وضع أولويات لهذه المشاريع تراعي مجموعة من العوامل و أبرزها مشاريع تخدم أكبر شريحة ممكنة من المواطنين .

كما شدد زيارة على وجوب مراعاة الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الاستدامة في المشاريع ، كذلك مراعاة تفكير و احتياجات الناس و مواءمة النوع الاجتماعي ، و كذلك المناطق المهمشة و المجاورة لجدار الفصل العنصري، بالاضافة الى وجوب مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة في تنفيذ المشاريع .

يُذكر أن مجلس الوزراء برئاسة د. محمد اشتية قرر في جلسته الأخيرة وضع خطة لل 100 يوم الاولى لعمل الحكومة ، و ذلك لتحقيق مجموعة من الانجازات التي تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر، و تنعكس ايجاباً على الحياة العامة .

hotos/914565465352459/

ولاحقاً على الخطة التي قدمها وزير الأشغال العامة والإسكان الجديد، صرح المهندس موسى جاد الله مدير عام الطرق في الوزارة لراديو ٢٤ إف إم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٢، أن أغلب المشاريع المتعلقة بالطرق التي طرحت في العام ٢٠١٨ توقفت بالكامل بسبب احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية، وأن هناك مستحقات تقدر بقيمة ٢٠ مليون شيكل لم تستطع الوزارة تسديدها بسبب الظروف المالية. كما أشار إلى وجود قرابة ١٤ مشروعاً تم إيقاف العمل فيها ومن ضمنها مشروع بيتين.[٦٣]

وفقاً لرئيس مجلس قروي بيتين توفيق مصطفى الذي صرح لشبكة راية الإعلامية ضمن برنامج مع الناس، فإن بطءً كبيراً ومماطلة تواكب إتمام المشروع، وأن الشركة المنفذة تستخدم تعطيل المشروع كأداة ضغط على

٦٣ وزارة ا شغال العامة:أغلب مشاريع الطرق توقفت بعد احتجاز أموال المقاصة، ٢٧/٥/٢٠١٩، متوفر:
http://www.24fm.ps/ar/news/1558514790

الحكومة لتحصيل أموالها، على حد تعبيره. ومن جانبه قال رئيس اتحاد المقاولين زاهر حميدات إن المشروع بدأ بتكلفة ٣ ملايين شيقل، وأن مدة تنفيذه كانت ٣٠٠ يوم عمل وتنتهي في ٢٠١٩/٦/١، مضيفاً أنه أجريت تعديلات عليه، وتم تسليم المخططات الجديدة للشركة المنفذة من قبل الجهات الرسمية في ٢٠١٩/٣/١٣ وهذا أدى إلى تمديده حتى ٢٠١٩/٧/١ وبتكلفة أصبحت ٧ ملايين شيقل. كما بين حميدات أن الشركة المنفذة لم تتسلم حتى الآن سوى مبلغ ١,٦ مليون شيقل، وهو ما يعطل بشكل كبير إتمام المشروع نتيجة الأزمة في السيولة، مبيناً أن ما جرى تنفيذه من المشروع حتى الآن يصل إلى٩٠ بالمئة.[٦٤]

في مقابلة أجراها فريق البحث مع المهندس تامر سعادة من وزارة الأشغال العامة والإسكان، أشار فيها إلى أنه « في السابق كان تمويل البنية التحتية والطرق يأتي من الدول المانحة وال USAID، لكن بعد قطع التمويل الخارجي والمنح، أصبحت الحكومة الفلسطينية هي الممول الوحيد لأغلب المشاريع». لكن في ظل الأزمة المالية، تم توقيف العمل في ١٤ مشروع في مختلف المحافظات، ومن ضمنها مشروع طريق بيتين الذي قام المقاول بوقف العمل بسبب عدم دفع مستحقاته. كما أضاف سبباً آخر أدى لإعاقة استمرار تنفيذ المشروع يتعلق بتغيير وصف العمل وذلك بزيادة إنشاء جزيرة في منتصف الشارع قيد الإنشاء ولم تكن تكلفته مدرجة ضمن العطاء الأول. وأضاف المهندس سعادة «أنه إذا تم دفع مستحقات الشركة المنفذة، فإنها ستباشر عملها، وستنهي التنفيذ خلال ١٠٠ يوم كحد أقصى».

النتائج العامة لرصد الالتزام في العطاء المركزي لإنشاء وتعبيد شارع بيتين خلال الفترة الواقعة بين أيلول ٢٠١٨- نيسان ٢٠١٩

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن إنشاء وتعبيد شارع بيتين خلال الفترة الواقعة بين أيلول ٢٠١٨- نيسان ٢٠١٩، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية، وهي (١) سريان العطاء الحكومي وفقاً للقانون والإجراءات(٢) الوفاء بالالتزامات التعاقدية المتبادلة بين أطراف العطاء، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الالتزام

تشير عملية الرصد التي وإن لم يحصل فريق إعداد التقرير على نسخة من العطاء الحكومي، إلا أنها استطاعت رصد استخلاصات واضحة نافية للجهالة بشكل معقول، للبنود الأساسية المتعلقة بطبيعة العقد، وشروطه، وموضوع التعاقد، وأطرافه، وقيمته، ومدته، وذلك بالإعتماد على البحث المكتبي، والتقصي، والمقابلات الشخصية والهاتفية مع الأطراف الأساسية والمتتبعة لتنفيذ الالتزام، والتي توصلت من خلالها مجتمعة إلى وجود وضوح في لغة الالتزام التي تضمنها العطاء الحكومي، وإلى استيفائه للشروط التي نظمتها القوانين والأنظمة ذات العلاقة، على الرغم من إضافة البند الخاص بإنشاء جزيرة للمقطع الثاني من الشارع للعطاء، طالما أن ذلك لا يتعارض مع القانون، وأنه تم باتفاق طرفي العطاء ضمن الشروط المالية والفنية والمدد الزمنية للتنفيذ. وبذلك يكون مؤشر وضوح لغة الالتزام قد حاز على ١٠٠٪.

٦٤ أين وصلت أزمة «مشروع طريق بيتين»، ٢٧/٥/٢٠١٩، متوفر:
https://www.raya.ps/news/1064800.html

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية الرصد إلى أن جهة التنفيذ جاءت واضحة ومحددة، حيث أناط العطاء الحكومي بشركة بيرفكت تنفيذ كامل الالتزام بتكلفة ٣ ملايين شيقل، وأن مدة التنفيذ كانت ٣٠٠ يوم عمل وتنتهي في ٢٠١٩/٦/١، وأن تعديلات أجريت على العقد، وبموجب التعديلات تم تسليم المخططات الجديدة للشركة المنفذة من قبل الجهات الرسمية في ٢٠١٩/٣/١٣ وهذا أدى إلى تمديده حتى ٢٠١٩/٧/١ وبتكلفة أصبحت ٧ ملايين شيقل. وبذلك يكون الالتزام الأول المتمثل بـ(١) سريان العطاء الحكومي وفقاً للقانون والإجراءات قد تحقق، فيما لم يتحقق الالتزام الثاني من طرف الحكومة والمتمثل بـ(٢) الوفاء بالالتزامات التعاقدية المتبادلة بين أطراف العطاء، وهو ما تسبب باستمرار المشكلة وتعطيل الشركة المنفذة لعملها نتيجة لعدم وفاء الحكومة بالتزامها التعاقدي. وبذلك يكون مؤشر جهة التنفيذ قد حاز على ٥٠٪ فقط.

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزامين وردا بشكل محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه، فقد تضمنت شروط التعاقد بموجب العطاء تنفيذ الشارع بمقطعين، المقطع الأول طريق عين يبرود-دورا القرع، ويبلغ طوله ٣,٤كم، وبعرض إسفلت ٧,٢٠م، ويشمل أيضاً إنشاء عبارات صندوقية لتصريف مياه الأمطار ومياه الوادي في المنطقة، وعبارات أنبوبية، وحديد حماية وأثاث للطريق، حيث نفذت الشركة المنفذة ٨٠٪ منه. والمقطع الثاني، وهو طريق بيتين، فيبلغ طوله ١,٧كم، ويشمل مسلكين للطريق، وإنشاء عبارتين أنبوبيتين، وأثاث للطريق، نفذت الشركة المنفذة منه ٤٠٪. وفي المقابل أدى عدم التزام الحكومة بدفع المستحقات المالية للشركة المنفذة إلى توقف الشركة عن تنفيذ ما تبقى من التزام. وبذلك يكون مؤشر قابلية القياس قد حاز على ٨٠٪.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن العطاء الحكومي جاء مستجيباً لما خطته أجندة السياسات الوطنية التي وضعت السياسات الحكومية العامة الملزمة. وهذا ما عكسته توجهات وزارة الأشغال العامة والإسكان بما فيها خطة ال ١٠٠ يوم للحكومة الجديدة، والتي تضمنت الإشارة بوضوح إلى أن خطة الوزارة ستندرج ضمن خطة أكبر للحكومة لتحقيق مجموعة من الإنجازات في مختلف القطاعات، وأنها ستنعكس بشكل واضح وإيجابي على حياة المواطنين. كما أشار إلى أن الخطة ستتضمن أهدافاً قابلة للقياس والتنفيذ مع مراعاة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الحكومة نتيجة وقف المساعدات الأمريكية واقتطاع إسرائيل للأموال من المقاصة الفلسطينية. إلا أن فريق إعداد التقرير توصل إلى أن الواقعية في وضع السياسات الحكومية وتنفيذها يستوجب وضع خطط بديلة لسد الفجوات الناشئة عن الظروف الخارجية التي تؤثر على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وخاصة تلك التي ارتبطت الحكومة بتنفيذها بعقود ملزمة وواجبة التنفيذ، والتي تسبب غيابها في حدوث المشكلة وأثر بشكل مباشر على تفاقمها. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٢٥٪ فقط.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن الإطار الزمني للتنفيذ جاء محدداً في العطاء الحكومي، كما أن التعديلات التي أجريت على العطاء بإضافة الجزيرة للمقطع الثاني من المشروع جاءت محددة كذلك، إلا أن غياب الواقعية ووضع البدائل والحلول للأزمات هو ما تسبب بعدم الالتزام بالإطار الزمني لتنفيذ المشروع. يعتقد فريق إعداد التقريران أن المؤشرات الخمسة التي وضعها مرتبطة ببعضها، إلا أنها تؤثر في النتائج المرتبطة

بالالتزامات التي يقوم التقرير برصدها، وبناءً على ذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ٧٥٪.

الاستنتاجات

من الواضح أن إنشاء وتعبيد طريق بيتين يعتبر ضرورة مهمة وحيوية لإكمال بناء شبكة الطرق التي تعتبر واحدة من المؤشرات على تطور الدول ونمائها. كما أنه من الواضح أن الظروف السياسية العامة التي تعيشها الحكومة الفلسطينية، والضغوط الدولية التي تمارس عليها، أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على المواطن الفلسطيني، الذي يدفع ثمنها يومياً في كافة مجالات حياته، الصحية، والبيئية، والنفسية، والاقتصادية، وهو ما يستوجب تحمل الحكومة بقدر أكبر لمسؤولياتها على كافة الصعد.

إن وضع أجندة السياسات الحكومية، والخطط الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، والخطط التنفيذية، والتي تصب جميعها في خدمة المواطن، يتوجب أن يرافقها خططاً بديلة تقدم بدائل وحلول عاجلة بدل الاكتفاء بعرض المعيقات التي منعت أو أعاقت تنفيذ هذه السياسات والخطط.

إن ما توصل لعلم فريق إعداد التقرير في اللحظات الأخيرة من الانتهاء من إعداده من معلومات عن قيام الحكومة بإصدار سندات مالية حكومية آجلة (مستحقة الأداء بعد ستة أشهر من إصدارها) لمصلحة الشركة المنفذة، وذلك لغايات تنفيذ التزامها، يعتبر حلاً مجدياً تُشكر عليه، وهو ما قصده فريق إعداد التقرير من وجوب وضع بدائل وحلول للأزمات الطارئة، وهو في الوقت نفسه ما دفع الشركة المنفذة إلى الاستجابة الفورية بالعودة للعمل وتنفيذ المشروع.[٦٥]

التوصيات

- الاستمرار بإيلاء وزارة الأشغال العامة والإسكان لإنشاء وتوسيع وتطوير شبكة الطرق أولوية قصوى.
- رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية وخاصة مع وزارة المالية ورئاسة الوزراء في مرحلة وضع الخطط الإستراتيجية والتنفيذية خاصة عندما يكون تمويل العطاءات الحكومية من الخزينة.
- البحث المستمر عن جهات تمويلية بديلة لتغطية نقص الموارد الناشئ عن القيود التي يفرضها الاحتلال أو تراجع بعض الجهات المانحة.
- تعزيز التنسيق والتعاون مع إتحاد المقاولين والعمل على تمكينه لجهة استعادة الثقة في تنفيذ المشاريع الحكومية.
- وضع الخيارات والبدائل والحلول في مواجهة الأزمات المالية التي تواجه تنفيذ مشاريع الخدمات والبنية التحتية.

المراجع

١. مقابلة شخصية مع المهندس في وزارة الأشغال العامة والإسكان تامر سعادة
٢. مقابلة هاتفية مع الإعلامي طلعت علوي
٣. منشورات على صفحة الفيسبوك لوزارة الأشغال العامة والإسكان.
٤. تقارير صحفية منشورة على المواقع الإلكترونية

٦٥ مقابلة هاتفية أجريت مع الإعلامي طلعت علوي بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٩

تقرير رصدي حول:

تقييم إنجاز مشاريع خطة التنمية المحلية لبلدية عزون للعام ٢٠١٨

إعداد:

محمد شبيطه، محمد سليم، شبيطه شبيطه، مها رضوان

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

مما لا شك فيه أهمية الدور الذي تلعبه الرقابة في توجيه وتصحيح أعمال الهيئات المحلية بحيث تقدم الأخيرة خدمات أفضل للمواطنين وترتقي بأدائها الخدماتي والتطويري. وحيث أن المساءلة المجتمعية تعتبر إحدى أدوات الرقابة الشعبية على أعمال الهيئات المحلية، حيث يصبح دور المواطنين مهماً وضرورياً من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمشاركة في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطن وهيئته المحلية. إذ أن تعزيز المساءلة المجتمعية يضمن عدالة توزيع الخدمات والمساواة بين المواطنين، والحفاظ على الأموال العامة وضمان استخدامها بالطرق المثلى لتحقيق الصالح العام، ويضمن تنفيذ مشاريع وخطط تنموية تستجيب لحاجات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين.

وتعمل المساءلة المجتمعية على تعزيز روح الانتماء لدى المواطنين تجاه الهيئات المحلية، ويزيد من الشعور بمصداقية الهيئات المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المطلوبة. إن التوجه نحو تعزيز المساءلة المجتمعية يعتبر من أولى الخطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، كما يضمن مشاركة فعالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات لهم، مما يزيد من التزامهم وشعورهم بالانتماء تجاه مجتمعاتهم المحلية.

لكن الهيئات المحلية تعاني من غياب إطار تنظيمي ينظم عملية المساءلة المجتمعية، بمعنى آخر غياب المؤسسة اللازمة لعملية المساءلة المجتمعية، حيث تتسم تلك العملية بالعفوية والارتجالية في بعض الأحيان واعتمادها على مبادرات فردية أو من خلال قيام مؤسسات أهلية غير حكومية بتشجيع عملية المساءلة المجتمعية ولكن تبقى عملية غير متكاملة.

في المقابل، تعد الخطط التنموية أداة هامة في تحديد مسارات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطقي، وهي في نفس الوقت أداة تقييم منظمة لعمل الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية؛ بحيث تحدد هي ذاتها الالتزامات التي تضعها الجهة الحكومية على نفسها الأمر الذي يتيح مراجعة شعبية منتظمة لأعمال الجهات الإدارية كالمحافظة والمجالس المنتخبة كالبلديات.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها ، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات لإدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل المحافظات ومجالس محلية مركزية. يهدف هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام على أداء بلدية عزون ومدى إنجازها لالتزاماتها والمرسومة في خطة التنمية المحلية لبلدية عزون ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث تم رصد التزام

المحافظة في إنجاز المشاريع المحددة للعام ٢٠١٨ من الخطة الإستراتيجية للبلدية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة قلقيلية حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: خطة التنمية المحلية لبلدية عزون ٢٠١٨-٢٠٢١. كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسؤولين في البلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها البلدية في خطتها الإستراتيجية.

ولغايات تقييم لغة الالتزامات المتعلقة بقطاع الصحة الواردة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لبلدية عزون تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي: محدد: تم وضع التزام واضح -محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسئولة عن تنفيذ الالتزام - قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الالتزام، واقعي وقابل للتطبيق - محدد بزمن: هل لغة الالتزام حددت زمنا.

بلدية عزون

بلدية عزون هي مؤسسة خدماتية تم تأسيسها مع بداية نشأة السلطة الفلسطينية، وتصنف من الناحية الإدارية (ج+)، يبلغ عدد موظفيها ٣٤ موظفاً مقسمين وموزعين في دائرتين رئيسيتين (دائرة الشؤون الإدارية والمالية، الدائرة الهندسية) حيث تقدم البلدية للمواطنين خدمات متعددة في مجالات التنظيم والبناء والمشاريع والصحة والكهرباء والمياه ... الخ. [٦٦]

وتبلغ مساحة أراضي بلدة عزون أربع وعشرين ألف دونم، ستة آلاف دونم منها أحراش، وثمانية آلاف دونم مزروعة بأشجار الزيتون، وحوالي ألف دونم حمضيات والباقي أراضي زراعية بعلية، وقد توسعت الأراضي المزروعة بالزيتون إلى أن شملت معظم أراضي البلدة، أما مسطح البلدة فيبلغ ألفي دونم. وتمتاز بلدة عزون بأنها تمتلك أراضي شاسعة جدا وتصل حدود أراضي بلدة عزون من الغرب إلى أراضي مدينة قلقيلية وبلدة حبلة ومن الشرق إلى أراضي بلدة كفر لاقف وديراستيا ومن الشمال أراضي بلدة جيوس ومن الجنوب أراضي كفر ثلث وكفر قرع. كما أن الأراضي المتبقية والمحيطة بالبلدة هي أراضي بعلية لا تصلح في غالبها للزراعة. وتشتهر عزون خاصة بزراعة الزيتون.وتفرع من عزون عدد من القرى وهي (عسلة، النبي إلياس، عزبة الطبيب). ويبلغ عدد السكان حوالي ١٣٠٠ نسمة ويقدر عدد سكان بلدة عزون وحدها ٩٢٦٨ نسمة.[٦٧]

خطة التنمية المحلية لبلدية عزون للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١)

إن محتوى الخطة التنموية المحلية لبلدية عزون للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) يقدم خارطة تحليلية لأهم خصائص وتوجهات المنطقة من حيث رؤية أهاليها، أهم القضايا ذات الأولوية وأهدافها التنموية، والبرامج والمشاريع المقترحة، وخطط التنفيذ والمتابعة. وقد تم إعداد هذه الخطة بتضافر جهود البلدية ومؤسسات وأهالي

---

٦٦ الخطة التنموية المحلية لبلدية عزون ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ٢٤
http://www.mdlf.org.ps/files/SDIPs/North/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D8%B2%D9%88%D9%86.pdf

٦٧ المصدر السابق، ص ٦

البلدة من خلال تطبيق منهجية دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية والذي ينفذ في الهيئات المحلية على مستوى الوطن.

تعتبر البنية التحتية المجال الأساسي لعمل البلدية لا سيما وأنه المطلب الأكثر إلحاحاً لكل مواطن وهو الأمر المحسوس لديهم، ويشمل هذا المجال الكهرباء والماء والطرق والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وإعادة تدوير النفايات بعد جمعها؛ وجودة هذه الخدمات من عدمها هي التي تحدد بشكل كبير مستويات الرضا من قبل المواطنين.

وتعاني البلدة من التهميش النسبي؛ وهي بحالة لإعادة تأهيل ورفع كفاءة هذه القطاعات لتلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يسهم في رفع المستويات المعيشية وتوفير متطلبات العيش الكريم؛ خاصةً وأن كل قطاع منها يتأثر بأمور ومحفزات إيجابية وكذلك مثبطات سلبية وله احتياجاته الخاصة.

وقد تم تحديد البرامج التنموية ومكوناتها (المشاريع) ومؤشرات قياس الأداء لها بما يحقق الأهداف التنموية والتي تعبر بدورها عن رغبة المجتمع المحلي في معالجة القضايا ذات الأولوية وذات الاهتمام المشترك لسكان بلدة عزون في أربعة قطاعات تتمثل بالبيئة والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والإدارة والحكم الرشيد.

النتائج العامة للرصد

تشير عملية الرصد إلى دقة لغة الالتزام حازت على نسبة مرتفعة، فمن ثمانية التزامات جرى رصدها في الخطة التنموية المحلية لبلدية عزون للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) تميزت هذه الالتزامات جميعها بأنها محددة ومحددة بمدة زمنية. لكن المؤشر المتعلق بأنها قابلة للقياس فقد انطبق على ستة التزامات من ثمانية التزامات. فيما انطبق مؤشر الواقعية وقابلية التطبيق على سبعة التزامات. أنظر الشكل التالي.

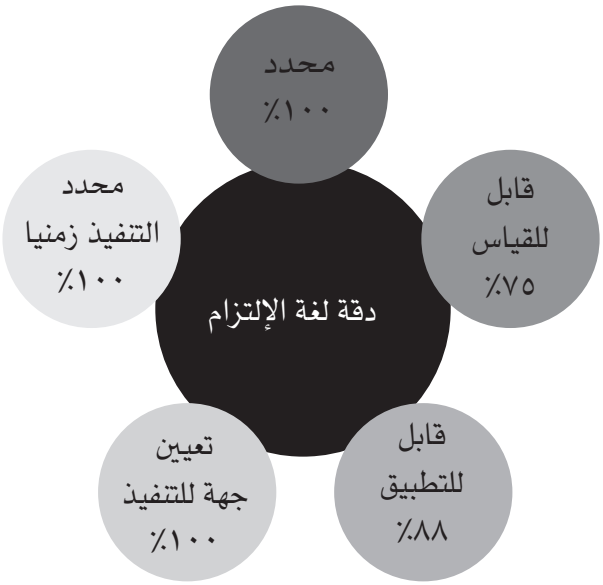

وكما يظهر الشكل التالي، فإن حوالي ثلاثة التزامات قد تحققت بالكامل أي ٣٧٪ من مجمل الالتزامات الالتزامات الثمانية في العام ٢٠١٨، كما تحقق بشكل جزئي ثلاثة التزامات (أي ٣٨٪) مرسومة في خطة

التنمية المحلية لبلدة عزون، وكما تحقق بشكل محدود (أي أن الإنجاز في المشروع أقل من ٥٠٪ مما كان مخطط له في العام ٢٠١٨) التزامان.الأمر الذي يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود للإيفاء بالتعهدات والالتزامات التي وضعها المجلس المحلي، وإنجاز المشاريع التي وعد بها للمواطنين القاطنين في حدود البلدية، وضرورة أن تكون المشاريع نوعًا وكماً ضمن القدرات المالية والإمكانيات الفنية المتاحة لمجلس البلدية من أجل تحديد الأولويات في الخطة بحيث تنسجم مع القدرات.

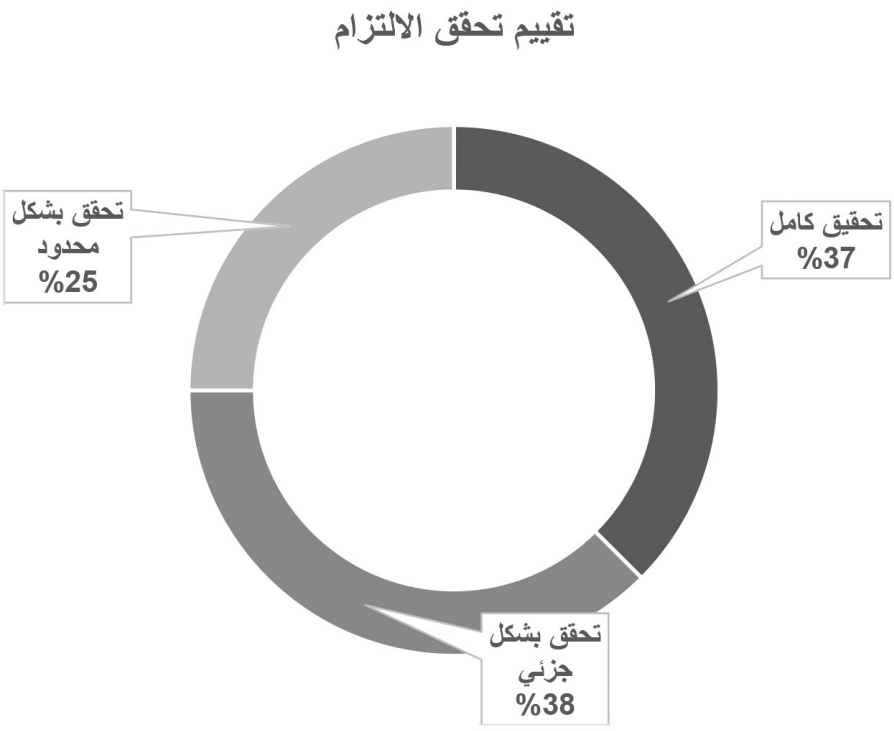

نتائج الرصد التفصيلية

E1/03 برنامج تحسين شبكة الطرق الداخلية وتحسين شبكة الطرق الرابطة

عنوان الالتزام	برنامج تحسين شبكة الطرق الداخلية وتحسين شبكة الطرق الرابطة	الرقم	EI/03-3
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تأهيل وتعبيد وشق طرق داخلية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الأول والثاني
دقة لغة الالتزام	□ **محدد □قابل للقياس□ **واقعي وقابل للتطبيق□ **قابل للتعيين لجهة معينة □ ** التنفيذ زمنيا		
تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ **تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	تم تأهيل وتعبيد الطريق الرئيسي داخل البلدة بطول ٤٥٠ مع جزيرة وإنارة وإضافة لذلك تم شق ٣ طرق فرعية بطول ٨٠٠ م وعرض ٥ م والعمل على هذه الطرق ال٣ في مراحله الأخيرة		

EC\01 تحسين القطاع الزراعي في البلدة

عنوان الالتزام	تحسين القطاع الزراعي في البلدة	الرقم	EC/01-1
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	شق وتأهيل طرق زراعية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الأول والثاني
دقة لغة الالتزام	□ **محدد □قابل للقياس□ **واقعي وقابل للتطبيق□ **قابل للتعيين لجهة معينة □ **التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □ **تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كان هناك تحديد واضح للطرق التي سيتم تأهيلها وشقها ولكن ليس بشكل شامل و تم تنفيذ المشروع على ١٤ كم وتم تجهيزها		

SO\01 برنامج النهوض بقطاع التعليم

عنوان الالتزام	برنامج النهوض بقطاع التعليم	الرقم	**SO\01-1**
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	بناء غرف صفية لمدرسة بنات عزون الأساسية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	غير محدد في أي ربع من الخطة
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □**واقعي وقابل للتطبيق □**قابل للتعيين لجهة معينة □** التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□** تحقيق كامل □ تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية و تنفيذها في العام الأول حيث تم تجهيز ٥ غرف صفية وقاعة متعددة الأغراض .		

عنوان الالتزام	برنامج النهوض بقطاع التعليم	الرقم	SO\01-2
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	بناء غرف صفية لمدرسة ذكور عزون الأساسية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثالث والرابع
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □**واقعي وقابل للتطبيق□**قابل للتعيين لجهة معينة □**التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□** تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية و تنفيذها في العام الأول حيث تم بناء وتجهيز ٤ غرف صفية وهي ما كان مخطط لها في الخطة		

SO\03 تمكين قطاع الشباب وتطوير المرافق الثقافية والترفيهية وتفعيل التواصل المجتمعي

عنوان الالتزام	تمكين قطاع الشباب وتطوير المرافق الثقافية والترفيهية وتفعيل التواصل المجتمعي	الرقم	SO\03-3
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تأهيل وتوسعة متنزهي بلدة عزون	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني والثالث والرابع
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □**واقعي وقابل للتطبيق □**قابل للتعيين لجهة معينة □** التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □**تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية و تنفيذها في العام الأول حيث إعادة تأهيل منتزه الكرامة وبناء معرشات وإضافة صالة ترفيه مغلقة للأطفال		

SO\02 النهوض بالقطاع الصحي في البلدة

عنوان الالتزام	النهوض بالقطاع الصحي في البلدة	الرقم	SO\02-2
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تشطيب دور أول لمساحة ٢٥١ م للعيادة الصحية	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثاني والثالث
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □**واقعي وقابل للتطبيق □**قابل للتعيين لجهة معينة □**التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□** تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □ تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية و تنفيذها في العام الأول .		

GO\02 النهوض ببلدية عزون إداريا

عنوان الالتزام	النهوض ببلدية عزون إداريا	الرقم	**GO**/02-1
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تحديث المخطط الهيكلي للبلدة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثالث والرابع
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □ واقعي وقابل للتطبيق □**قابل للتعيين لجهة معينة □**التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □** تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية و تنفيذها في العام الأول وذلك بسبب أن الاحتلال الإسرائيلي ممثل بإدارته المدنية هو شريك في تنفيذه ويماطل ويؤجل الجلسات ويعيق الإنجاز		

GO\01 زيادة إيرادات البلدية وتقليل الفاقد واستهلاك الكهرباء

عنوان الالتزام	زيادة إيرادات البلدية وتقليل الفاقد واستهلاك الكهرباء	الرقم	**GO**/01-3
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إنشاء محطات خلايا شمسية للأبنية العامة	المدة الزمنية للتنفيذ (كما ورد في الخطة)	الربع الثالث والرابع
دقة لغة الالتزام	□**محدد □**قابل للقياس □**واقعي وقابل للتطبيق □**قابل للتعيين لجهة معينة □** التنفيذ زمنيا		
□ تقييم تحقق الالتزام	□ تحقيق كامل □تحقق بشكل جزئي (متوسط -مرتفع) □** تحقق بشكل محدود □ لم يتم التنفيذ □ غير واضح		
ملاحظات	كانت هذه الخطوة ضمن عام لاحق من خطة الأربع سنوات لكن الضرورة الملحة ورؤية البلدية أدت إلى تعديل الخطة داخل البلدية وبدء تنفيذها في العام الأول وسيتم إكمالها خلال الأربع سنوات.		

التوصيات :

١. على المجلس المحلي عند وضع الخطة الاستراتيجية دراسة وضع المنطقة بعمق وتحديد احتياجاتها وترتيبها حسب الأولويات من حيث الأهمية ثم جدولتها في البرنامج الزمني للخطة.

٢. ينبغي على المجلس المحلي تنفيذ الالتزامات التي تم إدراجها في الخطة بالترتيب كل التزام في وقته وفقط في حالات الضرورة يتم إجراء تعديل على برنامج الخطة.

٣. على المجلس البلدي العناية بتطوير القطاع الطبي باتجاه افتتاح مبنى المشفى المغلق في بلدة عزون للمساهمة في تطوير القدرات الاقتصادية في البلدة

بلدية عزون

القطاع	اسم المشروع/ الالتزام	دقة لغة الالتزام					تقييم تحقق الالتزام				
		محدد	قابل للقياس	قابل للتطبيق	قابل للتعيين لجهة معينة	التنفيذ زمنيا	تحقيق كامل	تحقق بشكل جزئي	تحقق بشكل محدود	لم يتم التنفيذ	غير واضح
برنامج تحسين شبكة الطرق الداخلية وتحسين شبكة الطرق الرابطة	تأهيل وتعبيد وشق طرق داخلية	١		١	١	١		١			
تحسين القطاع الزراعي في البلدة	شق وتأهيل طرق زراعية	١		١	١	١		١			
برنامج النهوض بقطاع التعليم	بنا غرف صفية لمدرسة بنات عزون الأساسية	١	١	١	١	١	١				
	بنا غرف صفية لمدرسة ذكور عزون الأساسية	١	١	١	١	١	١				
تمكين قطاع الشباب وتطوير المرافق الثقافية والترفيهية وتفعيل التواصل المجتمعي	تأهيل وتوسعة متنزهي بلدة عزون	١	١	١	١	١		١			
النهوض بالقطاع الصحي في البلدة	تشطيب دور أول لمساحة ٢٥١ م للعيادة الصحية	١	١	١	١	١	١				
النهوض ببلدية عزون إداريا	تحديث المخطط الهيكلي للبلدة	١	١		١	١			١		
زيادة إيرادات البلدية وتقليل الفاقد واستهلاك الكهرباء	إنشاء محطات خلايا شمسية للأبنية العامة	١	١	١	١	١			١		
المجموع		٨	٦	٧	٨	٨	٣	٣	٢	٠	٠
النسبة		١,٠٠	٠,٧٥	٠,٨٨	١,٠٠	١,٠٠	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٢٥	٠,٠٠	٠,٠٠

تقرير رصدي حول:

خطة التنمية المحلية لمحافظة قلقيلية إنجاز مشاريع الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

إعداد:

لينا عبيد، اسراء صبري، بشرى عبد الواحد، ثائر الطبيب

إشراف:

أ. جهاد حرب

مقدمة

تعد الخطط التنموية أداةً هامة في تحديد مسارات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطقي، وهي في نفس الوقت أداة تقييم منظمة لعمل الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية؛ بحيث تحدد هي ذاتها الالتزامات التي تضعها الجهة الحكومية على نفسها الأمر الذي يتيح مراجعة شعبية منتظمة لأعمال الجهات الإدارية كالمحافظة والمجالس المنتخبة كالبلديات.

إن أعمال الرقابة الشعبية يعد جزءً من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وأفعالها، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من أجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آراءهم وإتاحة الفرص أمامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة أفعال الهيئات المحلية – من صنع السياسات إلى إدارة شؤونها العامة وتقديم الخدمات العامة ومن الإعراب عن رضاهم على أداءها أو اقتراح إجراءات تصحيحية.

يأتي هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، ويشمل هذا التقرير الرصدي عمل المحافظات ومجالس محلية مركزية. يهدف إلى اطلاع الرأي العام على أداء محافظة قلقيلية ومدى إنجازها لالتزاماتها المرسومة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة قلقيلية ٢٠١٦- ٢٠٢٥، حيث تم رصد التزام المحافظة في إنجاز المشاريع المحددة للسنوات الثلاث الأولى ٢٠١٦-٢٠١٨ من الخطة الإستراتيجية للمحافظة.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعات قلقيلية حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة قلقيلية ٢٠١٦-٢٠٢٥. كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسؤولين في المحافظة للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها المحافظة في الخطة الإستراتيجية.

ولغايات تقييم لغة الالتزامات الواردة في الخطة الإستراتيجية التطويرية لمحافظة قلقيلية تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي: محدد: التزام واضح -محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسئولة عن تنفيذ الالتزام - قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الالتزام، واقعي وقابل للتطبيق - محدد بزمن: هل لغة الالتزام حددت زمناً.

محافظة قلقيلية: لمحة عامة

تقع محافظة قلقيلية في الجهة الشمالية الغربية من فلسطين والضفة الغربية، إلى الجنوب من محافظة طولكرم والى الشمال من محافظة سلفيت وإلى الجنوب الغربي من محافظة نابلس وبمحاذاة خط الهدنة (عام ١٩٤٩) من جهة الغرب. وتبلغ مساحة محافظة قلقيلية حوالي ١٦٦كم٢، (٢,٧ ٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية) وذلك حسب التقسيم الإداري لمحافظات الضفة الغربية التي قامت به السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦.

تقع المحافظة على الحوض المائي الغربي الذي يحتوي مخزوناً مائياً يقدر بحوالي ٥٧٪ من مجموع مياه الضفة الغربية، ويغطي حوالي ١٧٩٧ كم٢ من مساحة الضفة الغربية، إذ يضم هذا الحوض مدينتي طولكرم وقلقيلية ويشمل أراضي داخل الخط الأخضر وخاصة الشريط الساحلي المحاذي للمدينتين، ويقدر المخزون المائي السنوي لهذا الحوض بنحو ٣٥٠ مليون م٣.

بقية المحافظة مستهدفة من قبل سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وأحدثت تغييرات جوهرية على الأرض مست المواطنين بشكل مباشر، فقد أقيم على أراضيها ١٦ مستعمرة بالإضافة إلى ٩ بؤر استيطانية، وتحتل هذه المستعمرات حوالي ١٠كم٢ ويسكنها حوالي ٤٠ ألف مستوطن، وترتبط المستعمرات بخط التفاف بطول ٢٩ كم يربطها مع بعضها من جهة ومع الداخل الفلسطيني ١٩٤٨ من جهة أخرى.

وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد سكان محافظة قلقيلية في منتصف عام ٢٠١٥ حوالي ١١٠,٨٠٠ نسمة، ويشكلون ما نسبته ٢,٥٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية، فيما قدر عدد سكان مدينة قلقيلية حوالي ٥٠,٧٠٠ نسمة بما نسبته ٤٥,٨٪ من سكان المحافظة.

تشمل محافظة قلقيلية بحدودها الإدارية ٣٤ تجمعاً سكانياً، وبحسب مصادر وزارة الحكم المحلي تضم المحافظة ٢٢ هيئة محلية: (٥ مجالس بلدية، ١٧ مجلساً قروياً) بالإضافة لـ ٤ مجالس للخدمات المشتركة.

الخطة الاستراتيجية التطويرية لمحافظة قلقيلية(٢٠١٦-٢٠١٨):

يأتي إعداد الخطة الإستراتيجية ضمن المبادرة التي أطلقتها وزارة الحكم المحلي وبإشراف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، لتطوير الخطط التنموية الإستراتيجية للمحافظات الفلسطينية تحت مسمى (أطر التنمية المكانية الإستراتيجية)، وفي إطار مشروع (دعم المجتمعات الفلسطينية في مناطق «ج» الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية).

ونظراً لموقع محافظة قلقيلية الحدودي وازدياد الهمجية الإسرائيلية الاستيطانية عليها وما تتعرض له من مصادرة الأراضي فقد أدى ذلك كله إلى تقطيع الأوصال للتجمعات السكانية الفلسطينية في المحافظة وتهميشها لحساب المستعمرات الإسرائيلية، وجدار الضم والتوسع الذي بني على الأراضي الفلسطينية، بهدف السيطرة على الأرض ونهب الموارد الطبيعية والحيلولة دون إحداث التنمية المنشودة في المحافظة، وأمام كل هذه التحديات لا بد من تضافر الجهود ووضع الخطط للنهوض بواقع المحافظة، وانسجاماً مع نهج التخطيط التنموي الإستراتيجي المكاني، فقد كان التوجه لإعداد خطة تنموية مكانية إستراتيجية لمحافظة قلقيلية.

جاء إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية بغرض تحقيق العديد من الأهداف التنموية المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحقيق النمو الاقتصادي ووضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع تصور مكاني للنهوض بالمناطق المهمشة، في المناطق«ج».

اعتمدت الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية منهجية العمل بالمشاركة مع المواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية والمؤسسات الحكومية وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة في المحافظة.

من شأن هذه الخطة المساهمة في إبراز الخصائص المكانية وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية للمحافظات التي تتم في بيئة تفاعلية وتشاركيه بين جميع الأطراف، وخصوصا الفئات المهمشة (الأكثر فقراً وعوزاً)، مما يشكل الأساس لخطوات التخطيط السليم والتي تؤثر بشكل مباشر على تحديد سياسات التنمية المكانية المستدامة على الصعيد الإقليمي، وبالتالي المحلي، وتسعى الخطة إلى إعادة تعريف هرمية ومستوى التدخل المكاني للخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع السيناريو المعتمد للنمو السكاني المستقبلي للمحافظة، وإعطاء خطط تصورية وإرشادات تخطيطية لتطوير شبكات الطرق وربطها مع بعضها البعض.

النتائج العامة للرصد:

تشير عملية الرصد إلى دقة لغة الالتزام حازت على نسبة مرتفعة، فمن أحد عشر التزاماً جرى رصدها في خطة التنمية لمحافظة قلقيلية تميزت هذه الالتزامات جميعها بأنها محددة وواقعية وقابلة للتطبيق ومحددة بمدة زمنية. لكن المؤشر المتعلق بأنها قابلة للقياس فقد إنطبق على عشرة التزامات من أحد عشر التزاماً.

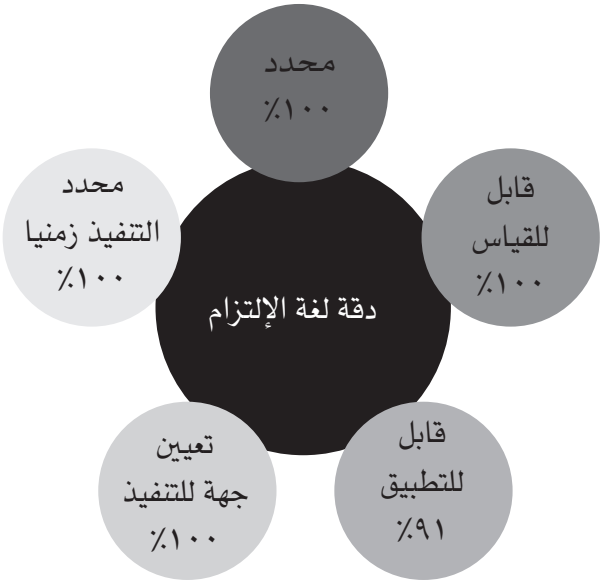

أما فيا يتعلق بفحص مدى الالتزام فقد أشارت عملية الرصد أن نصف الالتزامات التي تضمنتها خطة التنمية لمحافظة قلقيلية؛ فقد تحققت بشكل جزئي (أي ما يزيد عن ٥٠٪ من التزام ذاته) ستة التزامات أي ٥٥٪ من مجمل المشاريع المخطط لها في السنوات الثلاث ٢٠١٦-٢٠١٨ الاحد عشر، وتحقق بشكل كامل التزامان (١٨٪ من الالتزامات). فيما لم يتم تنفيذه ثلاثة مشاريع (أي ٢٧٪ من المشاريع المقررة للفترة الزمنية الخاضعة للرصد). يشير الشكل أدناه إلى عدم قدرة المحافظة على تنفيذ حوالي ثلث الالتزامات فيما نصف الالتزامات لم يتم إنجازها بشكل كامل.

نتائج الرصد التفصيلية:

تعد المشاريع المدونة في إستراتيجية التنمية لمحافظة قلقيلية عناصر أساسية لتطوير المحافظة التي عانت من تهميش واضح على مدار العشرين عاما الماضية، حيث يساعد تطبيق الإستراتيجية عبر المشاريع المختلفة والمتعلقة بتطوير البنية التحتية والبيئة وتطوير البنى الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي والرعاية

الاجتماعية والتنمية الاقتصادية كعناصر أساسية في الانتقال من بنى مستهلكة إلى بنى أكثر حداثة وتراعي النمو السكاني والأزمات المتعلقة بالاستيطان والخنق المتمثل بالجدار الذي يحاصر المدينة. وجاءت الالتزامات في الخطة الإستراتيجية على النحو التالي:

عنوان الالتزام	البنية التحتية و الخدماتية – الطرق والمواصلات	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تطوير قطاع النقل والمواصلات	IS1	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

☑

☐

تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي مرتفع بناء على الموازنة السنوية لعام ٢٠١٨ والتراكمية على العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ الموردة في الخطة، في مناطق جورة عمرة وعزون ومدينة قلقيلية –مجمعات المواصلات العامة.

عنوان الالتزام	البنية التحتية و الخدماتية – الطرق والمواصلات	الرقم مكون المشروع	المدة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	برنامج تأهيل الطرق الرابطة ومداخل القرى	IS1	خلال ٢٠١٨

دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح

تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي مرتفع خلال العام ٢٠١٨ في المنطقة الشرقية والجنوبية من المحافظة.

عنوان الالتزام	البنية التحتية والخدماتية – المياه والصرف الصحي	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	شبكة الصرف الصحي في تجمعات القرى في المحافظة – المرحلة ١	IS4	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	محدد قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لم يتم تنفيذ الالتزام خلال ٢٠١٨ بإنشاء شبكة صرف صحي في تجمعات القرى مرحلة ١ (تجمعات عزون، كفر ثلث، قرى جورة عمرة، وقرى المجلس الغربي للخدمات المشتركة).

عنوان الالتزام	البنية التحتية والخدماتية – المياه والصرف الصحي	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	تزويد التجمعات السكانية الشرقية (جورة عمرة) بالمياه	IS6	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ التنفيذ زمنيا.		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) لم يتم التنفيذ غير واضح		تحقق بشكل محدود

عنوان الالتزام	البنية التحتية والخدماتية – المياه والصرف الصحي	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	محطات معالجة المياه العادمة في المحافظة	IS7	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	محدد قابل للقياس واقعي وقابل للتطبيق التنفيذ زمنيا.		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		تحقق بشكل محدود

لم يتم تحقيق الالتزام أو جزء منه خلال عام ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	المجال الاجتماعي – الرعاية الاجتماعية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	برنامج تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية	SS1	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ التنفيذ زمنيا.		☑ قابل للتعيين لجهة معينة
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) لم يتم التنفيذ غير واضح		تحقق بشكل محدود

تم تحقيق الالتزام بشكل جزئي مرتفع من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومشاريع تمكين الرعاية الاجتماعية خلال ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	التنمية الاقتصادية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	EC_2	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تنفيذ الالتزام بشكل جزئي مرتفع خلال العام ٢٠١٨.

عنوان الالتزام	التنمية الاقتصادية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	خطة متكاملة لتسويق المنتجات الزراعية للمحافظة	EC_3	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	☑ تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيق الالتزام بشكل كامل في ٢٠١٨، من خلال إعداد خطة متكاملة سنوياً يتم من خلالها تسويق المنتجات الزراعية للمحافظة، ومن خلالها يتم جمع محاصيل المزارعين وتسويقها محلياً وفي الخارج.

عنوان الالتزام	التنمية الاقتصادية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	إنشاء منطقة صناعية	EC_1	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود ☑ لم يتم التنفيذ غير واضح		

لـم يتـم تحقيـق الالتـزام في ٢٠١٨ بإنشـاء منطقـة صناعيـة في المنطقـة المقترحـة شـمال النبـي اليـاس أحـد قـرى المحافظـة ولـم يتـم البـدء بالمشـروع حتـى الآن.

عنوان الالتزام	التنمية الاقتصادية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	برنامج تطوير التعليم المهني في المحافظة	EC5	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	☑ تحقيق كامل تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيـق الالتـزام بشـكل كامـل خـلال ٢٠١٨، وذلـك بالتعـاون مـع وزارة التربيـة والتعليـم التـي عملـت علـى طـرح ٣ برامـج جديـدة.

عنوان الالتزام	التنمية الاقتصادية	رقم مكون المشروع	الفترة الزمنية للتنفيذ
نص الالتزام (كما ورد في الخطة)	برنامج تطوير الخدمات السياحية المساندة في المحافظة	EC4	خلال ٢٠١٨
دقة لغة الالتزام	☑ محدد ☑ قابل للقياس ☑ واقعي وقابل للتطبيق ☑ قابل للتعيين لجهة معينة ☑ التنفيذ زمنيا.		
تقييم تحقق الالتزام	تحقيق كامل ☑ تحقق بشكل جزئي (متوسط –مرتفع) تحقق بشكل محدود لم يتم التنفيذ غير واضح		

تم تحقيـق الالتـزام بشـكل جزئـي مرتفـع خـلال ٢٠١٨، برنامـج تطويـر الخدمـات السـياحية المسـاندة في المحافظـة في منطقـة السـاحة الملاصقـة لحديقـة الحيوانـات في مدينـة قلقيليـة.

التوصيات:

- علـى المحافظـة إعـداد خطـة تفصيليـة واضحـة وشـاملة لـكل القطاعـات التنمويـة وبحسـب فتـرات زمنيـة سـنوية تفصيليـة توضـح المشـاريع أو الأقسـام الـلازم تحقيقيهـا.
- أن تعمـل المحافظـة علـى تركيـز اهتمامهـا في تنفيـذ المشـاريع بالقـرى والبلـدات والتجمعـات السـكنية المحيطـة بالمدينـة، وألا يقتصـر الاهتمـام علـى المدينـة فقـط.
- على المحافظة تحقيق التزامها في تنفيذ المشاريع ضمن الفترات الزمنية المحددة في خطتها الإستراتيجية.
- أن تعمـل المحافظـة علـى تنفيـذ مشـاريعها بوضـوح وشـفافية، بمـا يحقـق للمواطـن في المحافظـة الإطـلاع علـى خـط سـير وتنفيـذ المشـاريع، لأن مصلحـة المواطـن المدنيـة مرتبطـة بشـكل مباشـر في تنفيـذ هـذه المشـاريع.
- أن تقـوم المحافظـة بإعطـاء الأولويـة لتنفيـذ المشـاريع الكبيـرة التـي تسـتهدف أكبـر عـدد مـن المواطنـين وتلامـس احتياجاتهـم بشـكل رئيسـي، والتـي تضـع حلـول لمشـاكل أخـرى كالبطالـة وحـل أزمـة القطـاع الصحـي.
- بالرجـوع إلـى خطـة المحافظـة يلاحـظ أنـه تم وضـع ترتيـب القطاعـات علـى أسـاس الأولويـة، ولـم يوضـع ضمـن إطارهـا القطـاع الصحـي، ويعـد هـذا تهميشـاً لقطـاع مهـم يجـب وضعـه أعلـى سـلم الأولويـات في خطـة التنميـة القادمـة.

اسم البرنامج	اسم المشروع	دقة لغة الالتزام					تقييم تحقق الالتزام				
		محدد	قابل للقياس	قابل للتطبيق	قابل للتعيين لجهة معينة	التنفيذ زمنيا	تحقيق كامل	تحقق بشكل جزئي	تحقق بشكل محدود	لم يتم التنفيذ	غير واضح
البنية التحتية والخدماتية - الطرق والمواصلات	تطوير قطاع النقل والمواصلات	١	١	١	١	١		١			
	برنامج تأهيل الطرق الرابطة ومداخل القرى	١	١	١	١	١		١			
البنية التحتية والخدماتية - المياه والصرف الصحي	شبكة الصرف الصحي في تجمعات القرى في المحافظة -المرحلة ١	١	١	١	١	١				١	
	تزويد التجمعات السكانية الشرقية (جورة عمرة) بالمياه	١	١	١	١	١		١			
	محطات معالجة المياه العادمة في المحافظة	١	١	٠	١	١				١	
المجال الاجتماعي - الرعاية الاجتماعية	برنامج تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية	١	١	١	١	١		١			
التنمية الاقتصادية	برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١	١	١	١	١		١			
	خطة متكاملة لتسويق المنتجات الزراعية للمحافظة	١	١	١	١	١	١				
	انشاء منطقة صناعية	١	١	١	١	١				١	
التعليم	برنامج تطوير التعليم المهني في المحافظة	١	١	١	١	١	١				
السياحة	برنامج تطوير الخدمات السياحية المساندة في المحافظة	١	١	١	١	١		١			
المجموع		١١	١١	١٠	١١	١١	٢	٦	٠	٣	٠
النسبة		١,٠٠	١,٠٠	٠,٩١	١,٠٠	١,٠٠	٠,١٨	٠,٥٥	٠,٠٠	٠,٢٧	٠,٠٠

تقرير رصدي حول:

أثر المحاجر في بني نعيم على الواقع الصحي والبيئي

خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩/١/١ لغاية ٢٠١٩/٦/١

إعداد:

ريهام حميدات

إشراف:

أ. محمد هادية

المقدمة:

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. وترتكز هذه الأجندة على ثلاثة محاور رئيسية تتصل بالمضي نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة. حيث تشكل أجندة السياسات الوطنية الحالية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن التزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية، كما وتمثل القرارات الحكومية الأداة التنفيذية لهذه السياسات والخطط الإستراتيجية.

يضطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور مسئول وهام في الرقابة على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها للإلتزامتها التعاقدية الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس المحلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء الحكومة وبلدية بني نعيم ومدى التزامها بتنفيذ القرار الحكومي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع عمل المحاجر دون الحصول على ترخيص، حيث تم رصد انتهاكات صحية وبيئية نتيجة لاستمرار عمل المحاجر في حدود المناطق السكنية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة الخليل حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١،قرار وزير الاقتصاد الوطني رقم ٧ لسنة ١٩٩٩، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المواطنين والبلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي نص عليها قرار وزير الاقتصاد الوطني.

تواجه بلدة بني نعيم الواقعة في محافظة الخليل بين بلدة يطا جنوباً وبلدة سعير شمالاً، بمساحة٦٦٧, ٧١ دونماً (لا تشمل أراضي مسافر بني نعيم)، ويسكنها ٢٤. ٤٩٨ مواطناً[٦٨]، تحديات خطيرة في مجال الصحة

٦٨ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ١٧

العامة والبيئة نتيجة انتشار مقالع الحجارة (المحاجر) داخل المناطق السكنية وبالقرب من المناطق الزراعية، وقد سبق وصدر قرار عن مجلس الوزراء في العام ٢٠١١ يقضي بإغلاق ١٥ محجراً نتيجة عملها بدون ترخيص[٦٩]، علماً بأن قراراً حكومياً صدر عن وزير الاقتصاد الوطني في سنة ٢٠٠٩ يقضي بإغلاق كافة المحاجر غير المرخصة الواقعة ضمن المخطط الهيكلي لبلدة بني نعيم، كما تضمن القرار قيام أصحاب المحاجر بالتوقف عن العمل، ومعالجة الخطر القائم من وجود محاجرهم في الوسط السكاني.

ولغايات تقييم الالتزامات المتعلقة بالقرارات الحكومية المتعلقة بتصويب الوضع القانوني للمحاجر، تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي:

وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛

جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ الالتزام؛

القابلية للقياس: محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛

الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛

الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

قرار وزير الاقتصاد الوطني رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٩

أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني في العام ٢٠٠٩ قراراً يقضي بإغلاق كافة المحاجر غير المرخصة الواقعة ضمن المخطط الهيكلي لبلدية بني نعيم، وألزمت أصحاب المحاجر بالتوقف عن العمل بشكل فوري، ومراجعة الوزارة للحصول على ترخيص صناعي، كما وألزمت أصحاب المحاجر القيام بمعالجة الخطر القائم من وجود محاجرهم في الوسط السكاني تحت طائلة المساءلة القانونية[٧٠].

وفقاً لتقرير منشور في العام ٢٠١١ في المجلة الإلكترونية لمركز العمل التنموي/ معا[٧١]، فإن قراراً صدر عن مجلس الوزراء يقضي بإغلاق ١٥ محجراً يعمل في المناطق السكنية بدون ترخيص، الأمر الذي ألحق أضراراً بالبيئة والصحة العامة. وفقاً لمدير صحة البيئة في الخليل المهندس ياسر عيسى، فإن المديرية استملت العديد من الشكاوي المطالبة بوضع حدٍ لمخاطر المحاجر في المحافظة، خاصةً في بلدة بني نعيم، حيث تبين أن سكان البلدة يعيشون وسط أكوام من الحجارة المتراكمة في كل مكان، وسحب الغبار كالضباب تملأ السماء، وضجيج الآليات والشاحنات يفسد هدوء البلدة، كما أن رواسب المحاجر تغير لون الأراضي الزراعية التي أخذت تتلاشى، عدا عن افتقار هذه المحاجر لأدنى شروط السلامة العامة الواجب توفرها لإنشاء هذه المشاريع. ونتيجة لهذه المشاهدات القاتمة أصدرت المديرية إخطارات بوقف عمل معظم المحاجر، وطالبت أصحابها

---

٦٩ المحاجر في الخليل تواصل تدمير البيئة والإنسان، مدرسة حيفا الأساسية في بلدة بني نعيم تقع وسط محجر، ٢٠١٩/٦/٨، متوفر: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue33/topic3.php

٧٠ قرار وزير الاقتصاد الوطني رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٩

٧١ تستند كافة المعلومات المتعلقة بالمحاجر في بني نعيم إلى هذا التقرير، المحاجر في الخليل تواصل تدمير البيئة والإنسان، مدرسة حيفا الأساسية في بلدة بني نعيم تقع وسط محجر، ٢٠١٩/٦/٨، متوفر: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue33/topic3.php

بإعادة تأهيلها بعد إغلاقها، وقامت الدائرة بإيصال معاناة المواطنين إلى مجلس الوزراء، الذي اصدر قراراً عام ٢٠١٠، يطالب بإغلاق المحاجر في البلدة، ولغاية كتابة هذا التقرير، يستمر بعضها في العمل، دون الاهتمام بما تسببه من مشاكل بيئية بحق الأرض والإنسان. وفقاً لنفس التقرير لم تقتصر أضرار المحاجر على تشويه الطبيعة وقتل الحياة النباتية فيها فحسب، بل تعدتها إلى انتشار الأمراض بين المواطنين، حيث ظهرت في البلدة حالات عديدة تعاني من الربو وأمراض الكلى إضافة إلى السرطان، عدا عن فقد بعض المواطنين لحياتهم نتيجة حوادث وقعت في المحاجر، أو تسببت بها الآليات، وتابع المصدر بأن معظم محاجر بلدة بني نعيم غير مرخصة وأقيمت وسط الأحياء السكنية، كما أدت المحاجر إلى تخريب البنية التحية خاصة في قطاع الشوارع لكثرة عبور الشاحنات والحفارات عليها، ولعدم وجود شبكة صرف صحي، فإن الناتج عن المحاجر من المياه المحملة بالرواسب تصب في الأراضي المحيطة، أو تجمع على شكل مستنقعات، ما سبب مشكلة بيئية إضافية بحق التربة والنباتات.

بعد قرار مجلس الوزراء بإغلاق المحاجر، قامت مؤسسة المصادر الطبيعية الفلسطينية بزيارة المحاجر ممهلةً أصحابها ٢٠ – ٦٠ يوماً لإغلاقها بشكل كامل وإعادة تأهيلها وزراعتها، حيث تنتهي هذه المدة خلال الأيام القليلة المقبلة، هذا ما أكده عزام العمور مدير المصادر الطبيعية، حيث تم توقيع بعض أصحاب المحاجر على كتاب عدلي ملزم بالإغلاق، وسمح لبعضهم بإخراج ما تم نشره من حجارة خلال مدة محددة، ومن لا يلتزم بهذا القرار، سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، وقد أكد العمور بأن معظم المحاجر المقامة في الأراضي الفلسطينية غير مرخصة، وأن هناك إجراءات مناسبة ستطبق بحق هذا القطاع الاقتصادي المهم الذي يعمل به آلاف العمال، حيث لا يسمح لأي شخص بإنشاء محاجر إلا في مواقع مخصصة بعيدة عن السكان، وضمن الشروط الصحية وضمن الشروط الصحية والبيئة المناسبة لإنشاء مثل هذه المشاريع.

زحف المحاجر اتجاه الاراضي الزراعية وتدميرها

بلده بني نعيم وقد تحولت الى اكوام من الحجارة

يتضمن قرار وزير الاقتصاد الوطني، التزامات آمرة وملزمة تجاه أصحاب المحاجر غير المرخصة الواقعة ضمن المخطط الهيكلي لبلدية بني نعيم، ويقرر (١) إغلاق كافة المحاجر غير المرخصة من وزارته بصفتها وزارة اختصاص (٢) وجوب توقف أصحاب المحاجر عن العمل بشكل فوري، والشروع بإجراءات الترخيص (٣) معالجة الخطر القائم الناتج عن وجود محاجرهم في الوسط السكاني بشكل فوري (٤) النص الصريح على

تعريض كل من يخالف أحكام هذا القرار للمساءلة القانونية.

وفي متابعة فريق إعداد التقرير الرصدي لوثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، لتقصي مدى إيلاء بلدية بني نعيم لمشكلة المحاجر الواقعة في لوسط السكاني وأثرها على الواقع الصحي والبيئي، فقد رصدت النتائج التالية:

النتائج العامة لرصد الالتزام المتعلق بالأضرار الصحية والبيئية الناشئة عن وجود المحاجر في الوسط السكاني في الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن الأضرار الصحية والبيئية الناشئة عن وجود المحاجر في الوسط السكاني لبلدة بني نعيم وفقاً للخطة التنموية المحلية ٢٠١٨-٢٠٢١ ، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى برصد مجالات محددة ذات صلة في الخطة التنموية هي مجال البيئة والبنية التحتية، ومجال تنمية الاقتصاد المحلي، ومجال التنمية الاجتماعية، لمراقبة مدى إيلاء البلدية لهذه المشكلة الخطيرة أولوية إستراتيجية في تدخلاتها، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة إن وجدت، وكانت النتائج على النحو التالي:

مجال البيئة والبنية التحتية

تضمن مجال البيئة والبنية التحتية في الخطة التنموية لبلدية بني نعيم قطاع المياه والصرف الصحي، وقطاع الطاقة والاتصالات، وقطاع الطرق والمواصلات، وقطاع النفايات الصلبة، ولم يتطرق بأي شكل للمشاكل البيئية الناشئة عن وجود المحاجر في الوسط السكاني وفي محيط المناطق الزراعية، بمعنى أن الخطة التنموية في مجال البيئة لا تعتبر وجود المحاجر **مشكلة** تستوجب التدخل خلال السنوات الأربعة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبالتالي فلا مجال لإخضاع هذا الالتزام لأي مؤشر من المؤشرات الخمسة المحددة، ويكون المؤشر فيها في مجال البيئة والبنية التحتية ٠٪.

مجال التنمية الاجتماعية

تضمن مجال التنمية الاجتماعية في الخطة التنموية لبلدية بني نعيم قطاع الصحة، الذي يعاني في المدينة من نقص المراكز الصحية والمعدات الطبية والأدوية، حيث يتم تقديم الخدمات الصحية الحكومية لسكان المدينة عن طريق عيادة واحدة في مركز الأمومة والطفولة، والتي لا تكفي لتلبية احتياجات السكان كما أنها لا تتوفر على مدار الساعة. كما تناول مجال التنمية الاجتماعية إضافة إلى قطاع الصحة قطاع التعليم، والحماية الاجتماعية والتمكين، والثقافة والتراث والرياضة، ولم يتطرق بأي شكل للمشاكل الصحية الناشئة عن وجود المحاجر في الوسط السكاني وفي محيط المناطق الزراعية، كما لم يتطرق لوجود المدارس في مناطق المحاجر، بمعنى أن الخطة التنموية في مجال التنمية الاجتماعية لا تعتبر وجود المحاجر **مشكلة** تستوجب التدخل خلال السنوات الأربعة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبالتالي فلا مجال لإخضاع هذا الالتزام لأي مؤشر من المؤشرات الخمسة المحددة، ويكون المؤشر فيها في مجال البيئة والبنية التحتية ٠٪.

مجال التنمية الاقتصادية

المجال التنموي الوحيد الذي تناول واقع المحاجر هو مجال التنمية الاقتصادية، ولكنه لم يتعامل معها

كمشكلة، وإنما تعامل معها كأحد الروافد التنموية المميزة والهامة لتعزيز وتطوير الاقتصاد المحلي للمدينة، ودون الإشارة التطرق من قريب أو بعيد للأضرار الجانبية التي تسببها المحاجر أو لحلول بديلة تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي دون أن تتسبب بالضرر البيئي والصحي للمواطنين، وهي بذلك تتعارض بالجوهر مع أجندة السياسات الحكومية التي رفعت شعار **المواطن أولاً** كسياسة عامة خلال سنوات نفاذها ٢٠١٧-٢٠٢٢.

تتناولت الخطة التنموية في مجال التنمية الاقتصادية **قطاع الصناعة والتجارة والخدمات**، وتعتبر من خلاله التجارة والصناعة أحد الركائز الأساسية في بني نعيم، حيث تعتز الخطة بأن المدينة تشتهر بمواردها الطبيعية وخاصة الحجر حيث تحتضن المدينة ١٦ منشار حجر و ١٨ محجراً وتشكل ما نسبته ١٠,٣٢٪ و ١٣,٦٣٪ من عدد مناشير ومحاجر الحجر في محافظة الخليل.

فيما تشير خطة التنمية المحلية إلى الصعوبات والمعيقات التي يواجهها قطاع صناعة وتجارة الحجر في بني نعيم، وتعتبر أن ضعف الاهتمام بالأراضي المخصصة للمنطقة الصناعية من أهمها، كون الأراضي المخصصة للمنطقة الصناعية أصبحت منطقة مختلطة للسكن والصناعة والزراعة. وتطالب الخطة بالتركيز على ضرورة الاهتمام بالمنطقة الصناعية، والعمل على حمايتها وتطويرها والترويج لها لتكون منطقة جاذبة للاستثمار، والاستفادة ما أمكن من وفرة الأيدي العاملة في المدينة[٧٢].

الاستنتاجات

من الواضح أن بلدية بني نعيم تتعامل مع المحاجر من منظور اقتصادي صرف، يشكل رافداً حيوياً لإنعاش حركة التجارة والتصدير في المدينة، وهو ليس بالأمر السيئ على الإطلاق، إذا ما روعيت فيه معايير حماية حقوق الإنسان، وأهمها حقه في العيش في بيئة نظيفة لائقة صحياً.

تطورت في العالم الحديث قواعد تنظيم التجارة وحقوق الإنسان (Business and Human Rights)، وهي تضع معايير هامة في تنظيم هذه العلاقة، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان في مواجهة رأس المال، والتمدد الصناعي على حساب الإنسان والطبيعة والبيئة. من الواضح جلياً أن مشكلة المحاجر في بني نعيم هي نموذج واقعي لإستغوال رأس المال على الحقوق الإنسان الأساسية، والتي يجب أن لا تستمر على هذا الحال مهما كان الثمن المالي.

التوصيات

١. يتوجب على الحكومة تطبيق مضمون قرار وزير الاقتصاد الوطني الخاص بتنظيم عمل المحاجر في بني نعيم، بما في ذلك وقف المحاجر غير المرخصة عن العمل تحت طائلة المساءلة القانونية.

٢. على البلدية في بني نعيم احترام القرارات الحكومية الصادرة بشأن تنظيم عمل المحاجر في المدينة.

٣. على البلدية مراجعة الخطة التنموية في إطار المتابعة والتقييم، ووضع استراتيجيات وتدخلات في مجالات البيئة والصحة العامة والتنمية الاقتصادية بما يكفل تخصيص مناطق صناعية غير مأهولة بالسكان، ولا تؤثر على البيئة والتنمية الزراعية.

٤. على البلدية إيجاد مصادر تمويل سريعة لتنفيذ الفصل الكلي بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية والزراعية.

---

٧٢ خطة التنمية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ٢٤

تقرير رصدي حول:

أداء بلدية سعير بشأن قطاعي المياه والكهرباء
خلال الفترة ما بين ايار ٢٠١٧ لغاية أيار ٢٠١٩

إعداد:

حامد جرادات- محمود جرادات- سونيا جرادات- إخلاص شلالدة

إشراف:

أ. محمد هادية

المقدمة:

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. وترتكز هذه الأجندة على ثلاثة محاور رئيسية تتصل بالمضي نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة. حيث تشكل أجندة السياسات الوطنية الحالية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن التزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية.

يضطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور مسئول وهام في الرقابة على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها لإلتزاماتها التعاقدية الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس المحلية. يهدف هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام على أداء بلدية سعير ومدى إنجازها لالتزام الحكومة بتطوير شبكتي الكهرباء والمياه والمرسومة في التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث تم رصد التزام البلدية في تحسين شبكات الكهرباء والمياه خلال سنوات نفاذ الخطة ٢٠١٨-٢٠٢١.

تم إعداد هذا التقرير من قبل مجموعة مرصد الشبابية حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع المسئولين في البلدية للتحقق من مدى تحقيق الالتزامات التي وضعتها البلدية في الخطة الإستراتيجية.

تواجه بلدة سعير التي تتبع محافظة الخليل تحديات في مجال البنية التحتية وخدمات الكهرباء، وهي تبعد ٨ كم عن مدينة الخليل، وتقع في الشمال الشرقي منها. يحد البلدة من الشرق البحر الميت، ومن الشمال قرية بيت فجار (ضمن محافظة بيت لحم) ومخيم العروب، ومن الغرب بلدة حلحول، ومن الجنوب بلدتي الشيوخ وبني نعيم. وسعير منطقة جبلية ترتفع عن سطح البحر ٩٠٦ متراً. تبلغ مساحة بلدة سعير ١١٧ ألف دونم، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢١,٠٠٠ ألف نسمة وتتبع لها إدارياً تجمعات سكانية متعددة هي العديسة، ورأس

الطويل، والدوارة، وكوازيبا، وعرقان طراد، ووادي الريم، وحمروش، وقلاع زيتا، وبيت عينون[٧٣].

ولغايات تقييم الالتزامات المتعلقة بتطوير شبكة والمياه والشبكة الكهرباء، تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي:

وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛

جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ الالتزام؛

القابلية للقياس: محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛

الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛

الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١

بادرت بلدية سعير بإعداد الخطة التنموية المحلية للمدينة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ في إطار عملية تشاركية واسعة ساهم فيها المجتمع المحلي من خلال عدد كبير من مؤسسات البلدة وقطاعاتها المختلفة، وبتعاون كبير من قبل اللجان الفنية المتخصصة، وبما ينسجم مع رؤية وزارة الحكم المحلي في إنجاز عملية التخطيط التنموي المحلي للهيئات المحلية وبما يتوافق مع دليل التخطيط التنموي المحلي، وبإشراف من الشركة الاستشارية، شركاء في بناء القدرات (ABC Consulting). وقد جاءت الخطة بناء على تحديد المشكلات التي تعاني منها المدينة والاحتياجات اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية التي تنقص المواطنين، ومن أهمها في مجال البنية التحتية، ضعف وسوء توزيع البنية التحتية في مجال الطاقة، ومحدودية مصادر المياه المتوفرة لسد احتياجات السكان، وضعف نظام وإدارة خدمات المياه.[٧٤]

تواجه مدينة سعير مشكلات أساسية تتعلق بضعف إمدادات المياه للمناطق المحيطة بوسط البلد، حيث تعتبر منطقة وسط البلد هي المنطقة الوحيدة تقريباً التي تصلها المياه بشكل دائم، أما باقي المناطق فهي تعاني من مشكلة ضعف إمدادات المياه، التي تصلها بشكل متقطع، فيما تعاني مناطق أخرى من عدم وصول إمدادات المياه، وإن وصلتها فإنها تصل مرة واحدة أو مرتين خلال الشهر، مثل منطقة الدوارة، والعديسة، وواد الريم. كما تعاني المدينة من صعوبات في توصيل خطوط المياه للمباني الجديدة، حيث يقوم أغلب المواطنين بتوصيل خطوط المياه على نفقتهم الخاصة، علماً بأن سعير تملك خزان مائي كبير غير مستغل من قبل البلدية.

كما تواجه المدينة مشكلات تتعلق بضعف شبكة الكهرباء الموجودة في المدينة، وعدم قيام البلدية بتنفيذ أي مشاريع لتطويرها، علماً بأن الضرورة تقتضي قيام البلدية بتحويل الشبكة الهوائية الخطرة التي تهدد حياة المواطن نتيجة وجودها في أماكن سكنية إلى تمديدات أرضية وذلك بسبب وجود أبراج الضغط العالي في مناطق سكنية. إضافة إلى ذلك فإن المواطنين الذين يتقدمون بطلبات اشتراك جديد يواجهون مشكلة في الحصول على عدادات بوقت سريع، كما أنهم يتكبدون تكلفة مالية عالية. من غير الواضح كذلك سبب حصول ما يقارب

---

٧٣ دليل بلدة سعير، معهد أريج، متوفر: http://vprofile.arij.org/hebron/ar/pdfs/Sa›ir__ar.pdf

٧٤ التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١ ، ص ٥

نصف سكان بلدية سعير على خدمة الكهرباء من خلال بلدية الخليل، مع العلم أن هؤلاء المواطنين يسكنون في مناطق تتبع إدارياً ووظيفياً لبلدية سعير، الأمر الذي يسبب إرهاقاً غير مبرر للمواطنين في مراجعة بلدية الخليل في كل شأن يتعلق بخدمات الكهرباء، إضافةً إلى أن جزءاً آخر يتبع لشركة كهرباء محافظة القدس[٧٥].

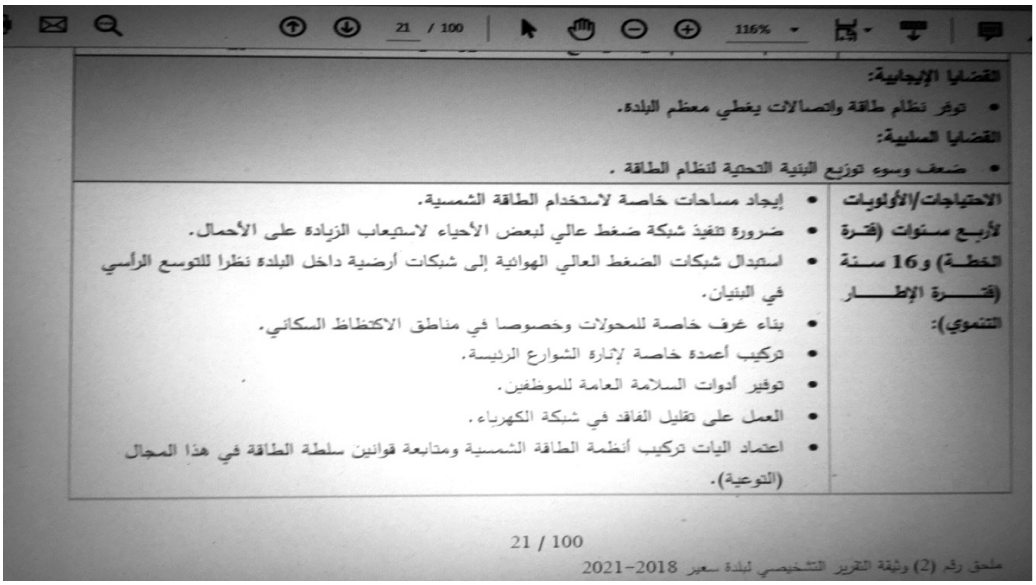

القضايا الإيجابية:

- توفر نظام طاقة واتصالات يغطي معظم البلدة.

القضايا السلبية:

- ضعف وسوء توزيع البنية التحتية لنظام الطاقة .

الاحتياجات/الأولويات لأربع سنوات (فترة الخطة) و16 سنة (فترة الإطار التنموي):	• إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية. • ضرورة تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة على الأحمال. • استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية إلى شبكات أرضية داخل البلدة نظرا للتوسع الرأسي في البنيان. • بناء غرف خاصة للمحولات وخصوصا في مناطق الاكتظاظ السكاني. • تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسة. • توفير أدوات السلامة العامة للموظفين. • العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء. • اعتماد اليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال (التوعية).

21 / 100

ملحق رقم (2) وثيقة التقرير التشخيصي لبلدة سعير 2018-2021

تظهر الخطة وفقاً للمرفق المبين أعلاه، تحديد البلدية للقضايا الإيجابية بوجود نظام للطاقة يغطي معظم البلدة، إلا أن القضايا السلبية تحدد المشكلة في ضعف وسوء توزيع البنية التحتية لنظام الطاقة، وفي تحديدها لأولويات التدخلات الإستراتيجية للسنوات الأربع لحل المشكلة، فإنها تضع تدخلات تتعلق ب (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال.

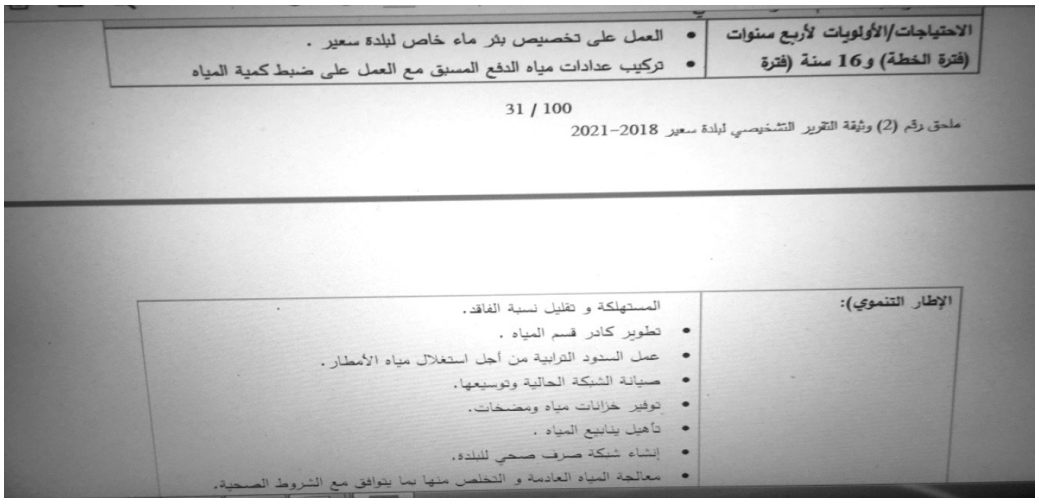

الاحتياجات/الأولويات لأربع سنوات (فترة الخطة) و16 سنة (فترة	• العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير . • تركيب عدادات مياه الدفع المسبق مع العمل على ضبط كمية المياه

31 / 100

ملحق رقم (2) وثيقة التقرير التشخيصي لبلدة سعير 2018-2021

الإطار التنموي):	المستهلكة و تقليل نسبة الفاقد. • تطوير كادر قسم المياه . • عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار. • صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها. • توفير خزانات مياه ومضخات. • تأهيل ينابيع المياه . • إنشاء شبكة صرف صحي للبلدة. • معالجة المياه العادمة و التخلص منها بما يتوافق مع الشروط الصحية.

٧٥ كافة المعلومات المتعلقة بضعف الكهرباء وإمدادات المياه حصل عليها فريق إعداد البحث من مقابلات مع المواطنين، ومن تجربتهم الشخصية حيث أنهم من سكان سعير.

كما تظهر الخطة فيما يتعلق بمشكلة المياه وفقاً للمرفق المبين أعلاه في تحديد البلدية للقضايا الإيجابية بتوفر شبكة مياه تغطي نسبة كبيرة من مناطق البلدة، فيما تحدد القضايا السلبية المشكلة بمحدودية مصادر المياه المتوفرة لسد احتياجات السكان، وضعف نظام وإدارة خدمات المياه، والمديونية العالية لمستحقات المياه. كما ويحدد الإطار التنموي للخطة التدخلات الإستراتيجية لحل مشكلة المياه في البلدة ب (١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و(٥) صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه.

وفي رصد فريق إعداد التقرير للموقع الإلكتروني لبلدية سعير، وجد الفريق في خانة المشاريع بعض المؤشرات التي تُظهر عدم جدية البلدية في تنفيذ التدخلات الإستراتيجية المحددة كالتزامات واجبة التنفيذ خلال المدة المحددة لنفاذ الخطة.

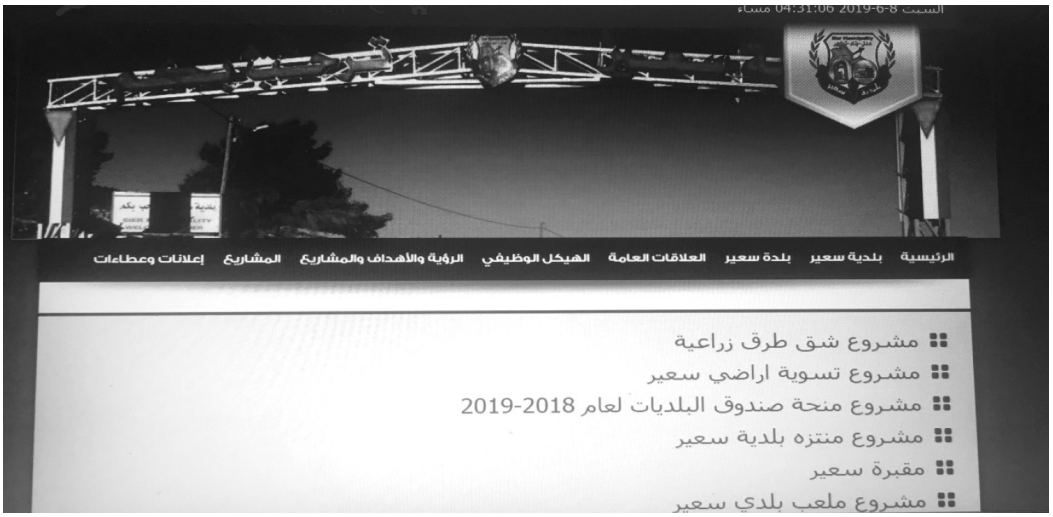

يُظهر المرفق أعلاه أن المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة السابقة لم تتضمن أي مشروع يتعلق بمشكلة الكهرباء أو المياه.[٧٦]

٧٦ الموقع الإلكتروني لبلدية سعير، ٢٠١٩/٦/٧، متوفر: http://www.siermunc.org/ar/projects/finished-projects

كما يُظهر المرفق أعلاه أن المشاريع قيد التنفيذ حالياً وفقاً للموقع الإلكتروني للبلدية لا يتضمن أي مشروع يتعلق بمشكلة الكهرباء أو المياه[٧٧].

النتائج العامة لرصد الالتزام المتعلق بتحسين خدمة الكهرباء في التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن **بتحسين** خدمة الكهرباء في التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١ ، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية، وهي (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الالتزام

تشير عملية الرصد إلى وجود وضوح عال في لغة الالتزام التي تضمنتها الخطة، فقد أفصحت بلغة مباشرة عن إقرارها بضعف وسوء توزيع البنية التحتية لنظام الطاقة، كما اعتبرته قضية تنموية ذات أولوية، وحددت بوضوح شكل تدخلها لحل هذه المشكلة ب (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال. وبذلك يحوز مؤشر وضوح لغة الالتزام على ١٠٠٪.

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية الرصد لعدم تحديد الخطة لجهة تنفيذ أي من الالتزامات الثمانية (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال. وبذلك يحوز مؤشر قابلية القياس على ٠٪.

---

٧٧ الموقع الإلكتروني لبلدية سعير، ٢٠١٩/٦/٧، متوفر: http://www.siermunc.org/ar/projects/finished-projects

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزامات الأربعة وردت بشكل محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه، إلا أن مراقبة أداء بلدية سعير خلال المدة الزمنية التي غطاها التقرير الرصدي، والتي شملت إجراء المقابلات، ومراقبة نشاطات رئيس وأعضاء المجلس البلدي من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، والصفحة الإلكترونية، افتقرت جميعها لأي مؤشر على قيام البلدية بتنفيذ أي من الالتزامات الثمانية المحددة في الخطة وهي (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال. وبذلك يحوز مؤشر قابلية القياس على ٠ ٪.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن غياب كامل للواقعية في تنفيذ الالتزامات الثمانية المحددة وفقاً للخطة، والتي افتقرت بشكل مطلق لآليات التنفيذ، ومواعيدها، ولم تحدد جهة للتنفيذ، كما أنها لم تسعى إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذها. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٠٪ كذلك.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن مشكلة أخطر تتعلق بالإطار الزمني، حيث تشير الخطة في خانة الاحتياجات/ الأولويات إلى إطار زمني مدته أربع سنوات هي فترة نفاذ الخطة التنموية، فيما تضيف فترة ١٦ سنة، هي فترة الإطار التنموي، وذلك للالتزامات الثمانية، (١) إيجاد مساحات خاصة لاستخدام الطاقة الشمسية، و (٢) تنفيذ شبكة ضغط عالي لبعض الأحياء لاستيعاب الزيادة في الأحمال، و (٣) استبدال شبكات الضغط العالي الهوائية بشبكات أرضية داخل البلدة، و (٤) بناء غرف خاصة للمحولات خاصة في مناطق الاكتظاظ السكاني، و (٥) تركيب أعمدة خاصة لإنارة الشوارع الرئيسية، و (٦) توفير أدوات السلامة العامة للموظفين، و (٧) العمل على تقليل الفاقد في شبكة الكهرباء، و (٨) اعتماد آليات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية ومتابعة قوانين سلطة الطاقة في هذا المجال. وبذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ٠ ٪.

النتائج العامة لرصد الالتزام المتعلق بتوفير شبكة مياه في التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن تحسين شبكة المياه في التقرير التشخيصي لبلدية سعير ٢٠١٨-٢٠٢١، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلتا الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية، وهي(١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و (٥) صيانة الشبكة الحالية

وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الالتزام

تشير عملية الرصد إلى وجود وضوح عال في لغة الالتزام التي تضمنتها الخطة، فقد أفصحت بلغة مباشرة عن إقرارها بمحدودية مصادر المياه المتوفرة لسد احتياجات السكان، وضعف نظام وإدارة خدمات المياه، والمديونية العالية لمستحقات المياه، كما اعتبرته قضية تنموية ذات أولوية، وحددت بوضوح شكل تدخلها لحل هذه المشكلة ب (١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و (٥) صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه . وبذلك يحوز مؤشر وضوح لغة الالتزام على ١٠٠٪.

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية الرصد لعدم تحديد الخطة لجهة تنفيذ أي من الالتزامات الثمانية (١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و (٥) صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه. وبذلك يحوز مؤشر قابلية القياس على ٠ ٪.

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزامات الأربعة وردت بشكل محدد بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه، إلا أن مراقبة أداء بلدية سعير خلال المدة الزمنية التي غطاها التقرير الرصدي، والتي شملت إجراء المقابلات، ومراقبة نشاطات رئيس وأعضاء المجلس البلدي من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، والصفحة الإلكترونية، افتقرت جميعها لأي مؤشر على قيام البلدية بتنفيذ أي من الالتزامات السبعة المحددة في الخطة وهي (١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و (٥) صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه.وبذلك يحوز مؤشر قابلية القياس على ٠٪.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن غياب كامل للواقعية في تنفيذ الالتزامات السبعة المحددة وفقاً للخطة، والتي افتقرت بشكل مطلق لآليات التنفيذ، ومواعيدها، ولم تحدد جهة للتنفيذ، كما أنها لم تسعى إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذها. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٠٪ كذلك.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن مشكلة أخطر تتعلق بالإطار الزمني، حيث تشير الخطة في خانة الاحتياجات/ الأولويات إلى إطار زمني مدته أربع سنوات هي فترة نفاذ الخطة التنموية، فيما تضيف فترة ١٦ سنة، هي

فترة الإطار التنموي، وذلك للالتزامات الثمانية، (١) العمل على تخصيص بئر ماء خاص لبلدة سعير، و (٢) تركيب عدادات الدفع المسبق، و (٣) تطوير كادر قسم المياه، و (٤) عمل السدود الترابية من أجل استغلال مياه الأمطار، و (٥) صيانة الشبكة الحالية وتوسيعها، و (٦) توفير خزانات مياه ومضخات، و (٧) تأهيل ينابيع المياه. وبذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ٠ ٪.

الاستنتاجات

من الواضح أن توفير شبكة مياه وتحسين خدمة الكهرباء في سعير سوف يساهم في توفير حل جذري ونهائي للمشكلات الإنسانية والبيئية والاجتماعية والصحية الناشئة عن ضعف خدمات البنية التحتية، ويحقق المساواة بين المواطنين في تلقي الخدمة، ويوفر المال والوقت والجهد الذي يتكبده المواطنين لقاء ضعف الخدمات التي تقدمها البلدية.

كما أن غياب الإطار الزمني وتحديد جهة التنفيذ للتدخلات التي تضمنتها الخطة يُظهر عدم جدية البلدية في التعامل مع مشكلات المياه والكهرباء، ويضعف ثقة المواطنين بأداء البلدية.

كذلك يؤخذ على المجلس عدم إعطاء الأولوية في التنفيذ لكافة التدخلات الإستراتيجية، وهذا ما أظهره رصد المشاريع المنفذة، والمشاريع قيد التنفيذ، والمشاريع المستقبلية، والتي خلت جميعها من من تنفيذ أي التزام يتعلق في المياه والكهرباء.

التوصيات

١. على البلدية تحديد الجهة المناط بها كل إجراء من الإجراءات كي تكون إمكانية المسائلة ممكنة في حال التقصير في التنفيذ.

٢. على البلدية متابعة الخدمة المتعلقة بقطاعي المياه والكهرباء من ناحية الصيانة الدورية.

٣. على البلدية تطوير القطاعين خصوصا في المناطق البعيدة والمهمشة.

٤. على البلدية إيجاد مصادر تمويل جديدة ومختلفة من أجل اكتمال الالتزامات المقيدة بالتمويل.

تقرير رصدي حول:

واقع الخدمات الصحية في بلدة بني نعيم
خلال الفترة ما بين حزيران ٢٠١٨ لغاية ايار ٢٠١٩

إعداد:

ريهام حميدات

إشراف

أ. محمد هادية

المقدمة:

تمثل أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، - والتي تحمل شعار « المواطن أولاً «- برنامج عمل الحكومة الفلسطينية خلال فترة نفاذها، والذي تسعى من خلاله لتقديم الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للمواطن دون تمييز، وضمان تعزيز صمود المواطنين خاصة في المناطق المهمشة. وترتكز هذه الأجندة على ثلاثة محاور رئيسية تتصل بالمضي نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة. حيث تشكل أجندة السياسات الوطنية الحالية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية التي تعبر عن التزام الحكومة بضمان تقديم كافة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الفلسطينيين، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ويصون كرامتهم الإنسانية، كما وتمثل القرارات الحكومية الأداة التنفيذية لهذه السياسات والخطط الإستراتيجية.

يضطلع المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني بدور مسؤول وهام في الرقابة على أعمال الحكومة، والتحقق من ضمان التزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في برنامجها الرسمي، وخططها الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وخطط العمل التنفيذية، وهي تمثل سلطة الرقابة الشعبية. هذه السلطة التي تزداد الحاجة لها في ظل غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب تعطل أعمال المجلس التشريعي، الذي يملك بقوة القانون سلطة مساءلة الحكومة ومحاسبة أعضائها. وتتيح رقابة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني إبراز مدى جدية الحكومة في تنفيذ برنامجها، والتحقق من مدى احترامها للقانون، ووفائها لالتزاماتها التعاقدية الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتأكيد أخيراً على قدرتها على خدمة المواطنين وضمان استجابتها لاحتياجاتهم الأساسية.

يندرج هذا التقرير الرصدي ضمن سلسلة تقارير تجريبية تطلقها المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية الحلية REFORM في ستة محافظات في إطار تفعيل المساءلة المجتمعية فيها، وتشمل هذه التقارير الرصدية عمل البلديات والمجالس المحلية. يهدف هذا التقرير إلى اطلاع الرأي العام على أداء مركز الهلال الأحمر الصحي في بني نعيم، وأثر الخلاف المتصاعد بين البلدية والهلال الأحمر على جودة الخدمات الصحية التي يقدنها المركز الصحي، حيث تم رصد تداعيات هذا الخلاف على الخدمات الصحية التي يتلقاها المواطنين في المدينة.

تم إعداد هذا التقرير من قبل ناشطين شباب في مجموعة الخليل حيث تم جمع معلومات التقرير من خلال عملية بحث مكتبي اعتمدت على مصادر المعلومات التالية: أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، جلسة استماع نظمتها مؤسسة REFORM في بلدية بني نعيم بحضور ممثلين عن البلدية والهلال الأحمر، كما اعتمد فريق البحث على المقابلات مع رئيس البلدية، وممثل عن الهلال الأحمر، والمواطنين للوقوف على طبيعة وحجم المشكلة، والضرر الناشىء عنها، وآليات التعامل معها من قبل الأطراف المتسببة فيها.

تعاني بلدة بني نعيم الواقعة في محافظة الخليل بين بلدة يطا جنوباً وبلدة سعير شمالاً، بمساحة ٧١,٦٦٧ دونماً (لا تشمل أراضي مسافر بني نعيم)، ويسكنها ٤٩٨٠٢٤ مواطناً[٧٨]، مشكلات جدية في مجال الخدمات

٧٨ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ١٧

الصحية، حيث لا يتوفر سوى مركز صحي واحد يتبع للهلال الأحمر الفلسطيني، يعجز ضمن الامكانيات المتوفرة فيه عن تقديم خدمات صحية كافية ولائقة من حيث ساعات العمل، والمعدات، والكادر الطبي المتخصص، إضافةً إلى المشكلة المتعلقة بالمبنى الذي يقدم الهلال الأحمر خدماته الصحية فيه، والذي تعود ملكيته لبلدية بني نعيم.

ولغايات تقييم الخدمات الصحية التي يقدمها الهلال الأحمر، ومدى استجابتها للالتزامات التي تضمنتها وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، تم تحديد خمسة مؤشرات رئيسية وهي:

وضوح لغة الالتزام: هل تمت صياغة الالتزام بلغة واضحة ومحددة؛

جهة التنفيذ: هل تم تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام؛

القابلية للقياس: محدد بما بما يكفي لمراقبة الالتزام والتحقق منه؛

الواقعية: هل يمكن تطبيق الالتزام؛

الإطار الزمني: هل لغة الالتزام محددة بزمن؛

وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١

تضمنت وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١ في مجال التنمية الاجتماعية قطاع الصحة، وأكدت أن المدينة تعاني في مجال الخدمات الصحية من نقص المراكز الصحية والمعدات الطبية والأدوية، حيث يتم تقديم الخدمات الصحية الحكومية لسكان المدينة عن طريق عيادة واحدة في مركز الأمومة والطفولة، والتي لا تكفي لتلبية احتياجات السكان كما أنها لا تتوفر على مدار الساعة[٧٩].

وفي تلخيصها للمؤثرات الإيجابية والسلبية على هذا الموضوع، حددت الوثيقة أهم المؤثرات الإيجابية ب (١) وجود دوائر طبية حكومية إضافة إلى توفر التأمين الصحي، (٢) وجود الأماكن والمباني المناسبة لإقامة مراكز صحية فيها، (٣) توفر الكوادر العلمية المؤهلة من أطباء وممرضين وصيادلة في البلدة. فيما حددت أهم المؤثرات السلبية ب (١) نقص المراكز الصحية الكافية بالنسبة لعدد السكان، (٢) عدم توفر الخدمات الصحية على مدار اليوم، (٣) عدم توفر الأدوية في العيادة الصحية[٨٠].

وفي مصفوفة الرؤية والقضايا التنموية والأهداف والبرامج المقترحة)الإطار التنموي(، حددت الوثيقة في مجال التنمية الاجتماعية القضايا التنموية ذات الأولوية بأن الخدمات الصحية لا تلبي احتياجات السكان، كما وحددت برنامجها التنموي بتطوير القطاع الصحي في البلدة، كما وحددت المكونات الرئيسية لتدخلها الإستراتيجي ب (١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، و (٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية[٨١].

وفي خطة التنفيذ، ترجمت الوثيقة تدخلاتها الإستراتيجية المحددة ب(١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، و (٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية ضمن مجال التنمية الاجتماعية، وخصصت للبند رقم (١)

٧٩ وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، ص ٢٨

٨٠ المرجع السابق، ص ٢٨

٨١ المرجع السابق، ص ٣٦

ميزانية تقديرية قيمتها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دولار أمريكي، ووضعت إطاراً زمنياً للتنفيذ مدته سنتين، يبدأ في السنة الثانية ٢٠١٩، وينفق خلالها (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دولار، وينتهي في السنة الثالثة ٢٠٢٠، وينفق خلالها (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دولار. وفي تصنيفها لمكون المشروع حسب توفر التمويل، أقرت الوثيقة بأن (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف دولار من المبلغ الكلي مضمونة التمويل، فيما الـ (٨٠,٠٠٠) المتبقية محتملة. كما حددت الجهة المحلية المرشحة للتنفيذ بقسم الصحة، والجهة الشريكة بوزارة الصحة. كما حددت الجهة الممولة لتنفيذ المشروع بوزارة الصحة. فيما خصصت للبند رقم (٢) مبلغ (٥٠,٠٠٠) ألف دولار. ووضعت إطاراً زمنياً للتنفيذ مدته ثلاث سنوات، يبدأ في السنة الثانية ٢٠١٩، وينفق خلالها (٢٠,٠٠٠) ألف دولار، ويستمر في السنة الثالثة ٢٠٢٠، وينفق خلالها (٢٠,٠٠٠) ألف دولار، وينتهي في السنة الثالثة، وينفق خلالها (١٠,٠٠٠) دولار. وفي تصنيفها لمكون المشروع حسب توفر التمويل، أقرت الوثيقة بأن (٢٥,٠٠٠) ألف دولار من المبلغ الكلي مضمونة التمويل، فيما الـ (٢٥,٠٠٠) المتبقية محتملة. كما حددت الجهة المحلية المرشحة للتنفيذ بقسم الصحة، والجهة الشريكة بوزارة الصحة. كما حددت الجهة الممولة لتنفيذ المشروع بوزارة الصحة.

وبشكل مغاير لما ورد في الوثيقة، تشير كافة المعلومات المتوفرة، والمتحصلة من جمع المعلومات، والمقابلات التي أجراها فريق الرصد، أن المشكلة الحقيقية المتعلقة بمشكلة الخدمات الصحية تتعلق بطرف خارجي لم تشر له الوثيقة من قريب أو بعيد، وهو الهلال الأحمر، حيث يذكر عضو بلدية بني نعيم «خالد زيدات» أن مشكلة الخدمات الصحية في بني نعيم تتمحور في النزاع القائم بين البلدية والهلال الأحمر حول ملكية المبنى المستخدم كمركز صحي، وحاجة البلدة وسكانها إلى خدمات صحية تلائم احتياجاتهم في حين لا تقوم إدارة المركز بالدور المطلوب منها من أجل تطوير وتحسين الخدمات الصحية، ويضيف أن واقع الحال وحقيقة الأمر لم يعد هناك مركز صحي للهلال الأحمر في بني نعيم هناك فقط قسم الاسعاف، وتحدث أيضاً عن أن تعامل الجهات الرسمية والحكومية على أن هناك مركز صحي في البلدة يقدم الخدمات الصحية التي يحتاجها السكان إلى جانب أن المركز يحتجز مبنى «مملوك» للبلدية دون الاستغلال الأمثل له، يتسبب وتسبب في تعطيل حصول البلدة على مركز طوارئ وعيادات طبية تخصصية من وزارة الصحة، في حين أن هناك مبنى تم بناءه على نفقة المجتمع المحلي لنقل المركز الصحي إليه بما يلائم ويساهم في تحسين وتطوير المركز والخدمات الصحية، وفي سياق متصل تحدث عن أهم الحوارات التي جرت بين البلدية والإدارة التنفيذية لمركز الهلال الأحمر لبحث سبل التعاون والتوصل إلى اتفاق يحقق المصلحة العامة، وتحدث عن استعداد وتعهد البلدية بتوفير وتامين كل ما يلزم من بنى تحتية للمبنى الجديد لتشغيل المركز وتقديم الخدمات الصحية[٨٢].

وفي نفس الجلسة وردت مداخلات إضافية حول نفس الموضوع تشير إلى أن أهم ما يميز أي مركز صحي ويجعله ملائماً لاحتياجات المواطنين، كفاية وكفاءة الكوادر الطبية المتخصصة، وتوفير الأجهزة الطبية اللازمة، وتوفير الخدمات الصحية بصورة عاجلة وسريعة تتناسب مع حاجة وحالة كل مريض، وأيضا أن تكون تكلفة الخدمات الصحية في متناول الجميع، في حين أن المركز الصحي في بني نعيم يفتقر للكوادر الطبية المتخصصة وعدم كفاية الطواقم الطبية، وعدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة المساعدة والمساندة في عمليات

٨٢ جلسة استماع عقدتها مؤسسة REFORM بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٢ حول قدرات مركز الهلال الحمر في بني نعيم

التشخيص العلاجي وأيضاً عدم استغلال الأجهزة المتوفرة، افتقار المركز إلى الكثير من الأدوية بشكل دائم وبعضها لا يتوفر على الإطلاق، عدم قدرة المركز على استقبال الحالات المرضية الحرجة أو غير العادية واقتصار الخدمة المقدمة لحالات مرضية عادية، وارتفاع تكلفة الخدمات الطبية المقدمة.

ضمن المقابلات التي أجراها فريق إعداد التقرير الرصدي، يصرح أحد المواطنين « يقوم المركز بتقديم بعض الخدمات الأولية للمواطنين ولكن بتعرفة أعلى من التعرفة الحكومية « . كما يقول أحد أعضاء الهيئة العامة للهلال الأحمر في بني نعيم، « يجب تكثيف التعاون بين البلدية والهلال في البلدة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الهلال بشكل خاص وجميع المراكز الصحية في البلدة وأن أامر نقل مركز الهلال الأحمر في بني نعيم يعود إلى الهيئة العامة التي ستعقد اجتماعها خلال الشهر القادم لانتخاب الهيئة الإدارية للهلال في البلدة. وعن تكوين المركز وتحدث أيضاً بوجود هيئة إدارية منتخبة من الهيئة العامة التي تضم ٨٠٠ عضو، ويتكون المركز من ثلاثة أقسام وهي قسم الطوارىء، قسم التمريض والتمريض المنزلي، ويقدم خدماته للمرضى الكهول والمسنين وذوي الأمراض المزمنة، وحالات الولادة وما بعدها. وقسم أطباء الاختصاص الذي يظم ١٢ عيادة متخصصة « .

وفي متابعة فريق إعداد التقرير الرصدي لوثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١، لتقصي مدى إيلاء بلدية بني نعيم لمشكلة نقص الخدمات الصحية وأثرها على الواقع الصحي للمواطنين، فقد رصدت النتائج التالية:

النتائج العامة لرصد الإلتزام المتعلق بنقص الخدمات الصحية في الخطة التنموية المحلية لبلدة بني نعيم ٢٠١٨-٢٠٢١

لغايات تقييم الالتزام الوارد بشأن نقص الخدمات الصحية وفقاً للخطة التنموية المحلية ٢٠١٨-٢٠٢١ ، قام فريق الإعداد بعمليتين إجرائيتين، تمثلت الأولى في حصر الالتزامات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية، وهي (١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، و(٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية، فيما تمثلت الثانية بإخضاع هذه الالتزامات للمؤشرات الخمسة المحددة، وكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وضوح لغة الالتزام

تشير عملية الرصد إلى وجود وضوح عالٍ في لغة الالتزام التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية، فقد أفصحت بلغةٍ مباشرة عن إقرارها بوجود نقص في الخدمات الصحية في البلدة، كما اعتبرته قضية تنموية ذات أولوية، وحددت بوضوح شكل تدخلها لحل هذه المشكلة ب (١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، و(٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية. وبذلك يكون مؤشر وضوح لغة الالتزام قد حاز على ١٠٠٪.

ثانياً: جهة التنفيذ

تشير عملية رصد الوثيقة الإستراتيجية إلى أن جهة التنفيذ قد تم تحديدها بوضوح في الالتزامين الأول والثاني (١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، و(٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية، حيث أنيطت بقسم الصحة في البلدية وبوزارة الصحة كشريك. وبذلك يكون مؤشر جهة التنفيذ قد حاز على ١٠٠٪.

ثالثاً: قابلية القياس

تشير عملية الرصد بأن الالتزام الأول المتعلق ب (١) إنشاء وتجهيز مركز صحي متكامل، يمكن قياس مؤشرات تنفيذه من خلال توفير مبنى جديد بديل عن المبنى الحالي الذي يشغله الهلال الأحمر، خاصة أن الالتزام واجب التنفيذ خلال هذا العام ٢٠١٩، وللعام القادم ٢٠٢٠، إلا أن الالتزام المتعلق ب (٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية، لا تظهر أي مؤشرات من قبل البلدية على البدء بالتحضير لتنفيذه علماً بأنه التزام واجب التنفيذ في المرحلة الأولى منه خلال هذا العام. وبذلك يكون مؤشر قابلية القياس قد حاز على ٥٠٪.

رابعاً: الواقعية

تشير عملية الرصد أن الخطة الإستراتيجية جاءت مستجيبة لما خطته أجندة السياسات الوطنية التي وضعت السياسات الحكومية العامة الملزمة. وهذا ما عكسته الوثيقة الإستراتيجية عندما أشارت في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية لملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، وأخذها بعين الإعتبار للموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة. إلا أن التخوف يبدو عالياً من ناحية التمويل حيث أشات الوثيقة في الخطة التنفيذية إلى أن فرص التمويل محتملة وليست مؤكدة بنسب تتراوح بين ٨٠٪ في الالتزام الأول، و٥٠٪ في الالتزام الثاني، وهي نسب تمثل تهديداً جدياً لقدرة البلدية على التنفيذ خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعيشها الحكومة، وأثرها عن خفض الموازنات. وما يلفت الإنتباه هنا أن البلدية لم تحاول البحث عن ممولين خارجيين وأوكلت التمويل لوزارة الصحة. في الجانب الآخر تبدو المشكلة المتعلقة بالمبنى الذي يشغله الهلال الأحمر غير مرشحة للحل خلال الفترة القريبة القادمة، وهذا بدوره يؤثر على واقعية تنفيذ الالتزامات التي لا يجب أن يبقى الحل فيها مرتهناً لإرادة الهلال الأحمر أو الأشخاص المتنفذين فيه في بني نعيم، على الرغم من الوعودات والتأكيدات التي قدمها ممثل الهلال الأحمر في حواره مع رئيس البلدية ومعدي هذا التقرير، وعلى الرغم من تحميله لممثل الهلال الأحمر في بني نعيم المسؤولية الشخصية عن تصعيد الخلاف بين البلدية والهلال الأحمر. ولذلك فقد توافق فريق إعداد التقرير على أن مؤشر الواقعية سيهبط بنسبة ٦٠٪ بسبب احمتالات التمويل، ومشكلة المبنى العالقة مع الهلال الأحمر. وبذلك يحوز مؤشر الواقعية على ٤٠٪.

خامساً: الإطار الزمني

تشير عملية الرصد إلى أن الالتزامين حددا بإطار زمني للتنفيذ من خلال الوثيقة الإستراتيجية، حيث حددت الوثيقة السنة الثانية والثالثة منها لتنفيذ الالتزام الأول المتعلق ب(١) تأسيس قسم للصرف الصحي في البلدية وتدريب وتاهيل الموظفين، فيما حددت السنوات الثانية والثالثة والرابعة لتنفيذ الالتزام الثاني المتعلق ب (٢) تجهيز عيادة حكومية في المنطقة الشرقية. وبذلك يحوز مؤشر الإطار الزمني على ١٠٠٪.

الإستنتاجات

من الواضح أن المشكلة العالقة بين البلدية والهلال الأحمر والخاصة بالمبنى الذي يستخدمة الهلال كمركز صحي قد أثرت بشكل كبير على واقع الخدمات الصحية في بني نعيم، وألحقت أضراراً بالغة بصحة المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم الصحية، وهو ما يتطلع التقرير إلى إبرازه كمشكلة أساسية ومباشرة

يجب إنهاؤها على الفور لمساسها بحق أساسي من حقوق المواطن، وهو الحق بتلقي الخدمات الصحية. كما يشكل التمويل لتنفيذ الالتزامات تخوفات كبيرة من عدم قدرة البلدية على التنفيذ وهو أمر يستدعي المراجعة الجدية والبحث عن ممولين لتغطية الكلفة التقديرية، وهي غير مرتفعة نسبياً.

يعتبر وجود أشخاص مؤثرين وجادين في البلدية والهلال الأحمر، كما تابع فريق الإعداد في حوار التكسي الذي جرى مع رئيس البلدية وممثل الهلال الأحمر، يعتبر مؤشراً إيجابياً يبني عليه معدي هذا التقرير توقعات عالية لجهة حل الخلاف ما بين الطرفين. كما ويشجع الطرفين على الاستمرار في الحوار لحل الخلاف بشكل جذري.

التوصيات

١. إجراء مراجعة مستمرة للوثيقة الإستراتيجية والالتزام بتنفيذ كافة الالتزامات التي تضمنتها، وكذلك التقيد بالجداول الزمنية للتنفيذ.

٢. التزام بلدية بني نعيم للمساعدة في تأهيل البنية التحتية لمبنى المستشفى في البلدة وتقديم كافة الخدمات المتعلقة في البنية التحتية.

٣. العمل الفوري على تطوير المركز الصحي للعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً، وتوفير كافة الأدوية اللازمة، والأطباء الإستشاريين والإختصاصيين، وتقليل تكلفة سعر الدواء.

٤. التقيد بالعمل على تحسين المركز الصحي في بني نعيم لتطوير مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

٥. العمل على إجراء انتخابات الهيئة العامة في أسرع وقت ممكن وعرض موضوع النقل على الهيئة العامة لأخذ القرار في أولى جلسات الهيئة العامة.